

وزارة الثقافة
دار الكتاب العربي للطباعة والنشر

أقنعوا الاستعمار الأمريكي

تأليف: الدكتور سامي منصور



أُفْنِعَةُ الاستعمار الأمريكي

تأليف

الدكتور سامي منصور

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
دار الكاتب العرب للطباعة والنشر

فهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
القسم الأول : بين الأمس واليوم	٧
الفصل الأول : ما أغفله المؤرخون	٩
الفصل الثاني : أنقلاب عسكرى فى واشنطن	١٨
القسم الثانى : أقنعة الاستعمار الأمريكى	٣٧
الفصل الثالث : المساعدات الأمريكية	٣٩
الفصل الرابع : القواعد والأحلاف الأمريكية	٥٦
الفصل الخامس : الاستثمارات الأمريكية	٧٢
الفصل السادس : المؤسسات الثقافية الأمريكية	٧٩
الفصل السابع : اسرائيل	٨٦
القسم الثالث : أمثلة من الدافع	٩٣
الفصل الثامن : حرب فيتنام	٩٥
الفصل التاسع : الانقلابات العسكرية	١١٦
الفصل العاشر : غزو الدومينكان	١٢٨
الفصل الحادى عشر : محاولة غزو كوبا	١٣٧

المقدمة

ان ساعات المجابهة بيننا وبين الاستعمار الامريكى قد كشفت
عن ان بيننا بعضا - صحيح انه قليل - كان متشككا ، الا انه
لا يريد ان يصدق ان للولايات المتحدة وجها استعماريا بهذا القدر
من القبح .

ان هؤلاء المتأثرين بالدعاية الامريكية - المتأمرين - بالرغم
من قلة عددهم الا ان بعضهم كان يشغل مواقع تجعل لصوتهم ثقلا
لا بد من حسابه . . .

واذا كان هناك فضل فى كشف مواقع هؤلاء المتأمرين فانه
يرجع - اعترافا بالحقيقة - الى الرئيس الامريكى جونسون نفسه
الذى بدد الاوهام وحول ما كان امرا مرفوضا تصديقه الى واقع
ملموس لا يمكن انكاره .

وقد ساعد هؤلاء على فهمهم الخاطيء ان صفحات متكاملة عن
الاستعمار الامريكى لم تقدم الا ويسبقها امكانية عودة الامل فى
الثورة - ! - الامريكية لتكون عونا للحركات الوطنية وسندا
لها . . .

واذا كانت صفحات قد كتبت عن الاستعمار الامريكى فان
عشرات من الكتب قد نشرت عن الحرية ، والفكر الامريكى الحر ،
والحصارة الامريكية وعظمة الثورة الامريكية . وقد حان الوقت
لعمل موازنة - على الاقل - مع هذه الاكاذيب التى طالما نشرت
بيننا وهذه مساهمة منى على هذا الطريق .

د. سامى منصور

القسم الأول

بين الأمس واليوم

ان الحديث عن الاستعمار الأمريكى بين الأمس واليوم حديث قد لا تكفيه صفحات كتاب واحد ، والسبب ببساطة هو أن الرحلة بين الأمس واليوم طويلة قد تبتلع معها قرناً كاملاً من الزمن . وحيث أن تفاصيل الرحلة لا تقدم أو تؤخر شيئاً في موضوعنا ، فقد فصلت تقديم صورة للبداية باعتبار أنها تبدد الغيوم عن الفكر ، وتكشف عن حقيقة وهي أن الاستعمار الأمريكى قديم مثله مثل الاستعمار الأوروبى ثم بحثت وراء نهاية الخيط حتى اليوم ، وهى طبعاً ليست الفصل الختامى ولكنها آخر ما وصل اليه الموقف . ويستطيع أى انسان أن يشعر بأن التفاصيل التى بين النقطتين ليست أكثر من استطراد لما كان قائماً .

وعلى هذا رأيت تقسيم هذا الجزء التمهيدى الى فصلين .

الفصل الأول

ما أغفله المؤرخون

خطأ سواء أكان متعمدا أم بدون قصد - وقعت فيه الدراسات المعاصرة بأن غفلت عن تسجيل صفحات التاريخ الاستعماري الأمريكي ، حتى أن البعض تصور - نتيجة لذلك - أن الولايات المتحدة حديثة عهد بالاستعمار . والغريب أن الخطأ ليس في هذا التصور فحسب ولكن في أن الولايات المتحدة قد دخلت سباق المستعمرين منذ القرن الماضي ومع ذلك فقد نجحت طوال هذه السنوات في أن تبقى بعيدا عن الظهور كقوة استعمارية ١٠٠

أكثر من هذا ، انه حتى الذين أدركوا حقيقة موقف الولايات المتحدة الاستعماري كان أغلبهم لا يتصور أنها بدأت مثل الاستعمار البريطاني والفرنسي على ظهر الزحف العسكري والاحتلال الحربي . وسوف أحاول في هذه السطور القادمة استعراض الاستعمار العسكري الأمريكي في القرن الماضي ، وهي ليست دراسة كاملة ، لأن هذه الدراسة تحتاج الى وقت قد يطول ، ولكنها مجرد رحلة سريعة على الورق ، اذ أن المهم في نظري ليست التفاصيل ، ولكن المهم هو أن يتضح الاطار التاريخي العام للاستعمار الأمريكي .

وخط سير الاستعمار - أي استعمار - يكاد يكون في اطاره

العام واحدا فهو عادة ما يبدأ بعدد من المغامرين تلحق بهم شركات تجارية تفتح مراكز للتجارة كما تفتح الطريق نحو احتلال عسكري يحمي وجود المغامرين وممتلكات هذه الشركات . . !

وقد سار على هذا الطريق الاستعمار البريطاني والفرنسي والاسباني والبلجيكي ومثلهم أيضا الاستعمار الأمريكي ، وان كان يحدث - في كثير من الأحيان - أن تتداخل المراحل حتى تكاد تتلازم تاريخيا .

والمهم أننا يجب أن نعرف أن سنة ١٨٤٤ تعتبر نقطة تحول في التاريخ الأمريكي . ولكن لا بد من تحذير صغير . وهو أن أحداث التاريخ لا يمكن اقتطاعها بحد السيف . فكل أحداث عام لا بد أن تمهد له أعوام تسبقه . فقبل هذا التاريخ كانت الولايات المتحدة مشغولة ببناء امبراطورية صناعية ومالية في الداخل ، وساعدها على سرعة البناء اتساع الرقعة والغنى الفاحش للأرض بكل الثروات ، وما كان لهذه الامبراطورية الصناعية أن تعيش - في ظل النظام الأمريكي - في اطار الأرض الأمريكية والا اختنقت .

ففي سنة ١٨٤٤ انضمت كاليفورنيا الى الاتحاد الأمريكي لتصبح احدى ولاياته . وبها أطلت الولايات المتحدة على مياه الباسفيكي . ويومها علق أحد أعضاء الكونجرس الأمريكي على هذا الحدث بأن « الوقت قد حان لفتح الأبواب المغلقة في وجه الولايات المتحدة حتى ولو بالقوة ! » .

ونجد أن تحركات الولايات المتحدة خلال هذه الفترة كانت ذات طابعين :

• فهي اما أنها تحركت وحدها اعتمادا على قوتها الى مناطق لم يكن استعمار أوربي قد وصل اليها .

• واما انها دحركت ضمن ركب استعماري أوربي تقاسمه
الغنيمة •

ونقطة البداية التي فتحت الطريق لهذا التحول كانت بالاعلان
المشهور بمبدأ مونرو سنة ١٨٢٣ • وهو يشتق اسمه من اسم
رئيس جمهورية الولايات المتحدة في ذلك الحين • والاعلان الذي
يتصور البعض أنه نوع من « العزلة الأمريكية » كان في واقعده هو
أول وثيقة للاستعمار الأمريكي •

ففي هذا العام استطاعت فرنسا نيابة عن « الحلف المقدس »
الذي كان يضم الدول الأوروبية الكبرى القضاء على الحكم الأسباني •
وكان هناك احتمال أن تقوم فرنسا والحلف المقدس بوراثته الاستعمار
الأسباني في أمريكا الجنوبية • فسارع وزير خارجية بريطانيا
- كايمنتج - بتقديم اقتراح لوزير خارجية الولايات المتحدة باعلان
بيان مشترك بمقاومة أي تدخل من دول الحلف المقدس في شئون
العالم الجديد • وتلقف الرئيس مونرو الفكرة ورأى مستشاروه
الانفراد بها وإبعاد بريطانيا نفسها أيضا • وبذلك أعلن ما أسمى
بـ « مبدأ مونرو » وهو أصلا اقتراح بريطاني بهدف اعتبار أي
تدخل أوربي في شئون العالم الجديد اعتداء على سلامة الولايات
المتحدة ، وكان معروفا ومؤكدا لدى الولايات المتحدة أنه لم تكن
هناك نية جديّة للتدخل العسكري في المستعمرات الأسبانية
بأمريكا الجنوبية ، مما يجعل هذا الاعلان بمثابة اعلان للوصاية
الأمريكية العسكرية على المنطقة • وتبع ذلك زحف هائل على
أمريكا الجنوبية ، وآسيا ، وأفريقيا في هذا الوقت المبكر من
التاريخ الاستعماري العالمي ، ويمكن تلخيص سياسة هذه الرحلة
في كلمات هي التأثير في العالم مع منع تأثير العالم الى أقصى قدر
ممكن في المجتمع الأمريكي ومناطق نفوذه •

ورفضت الدول التي من أجلها صدر مبدأ مونرو الخضوع وقبول ارادة الولايات المتحدة . ولما كان ما صاحب اعلان المبدأ من سياسة ذات طابع غير عسكري فقد انحصرت المعارضة في مجرد بيانات . واستطاعت الولايات المتحدة في ظل ذلك أن تبعثر عشرات من المغامرين على أنحاء العالم المختلفة ابتداء من الصين حتى الأرجنتين . وكانت مهمتهم هي فتح المراكز التجارية للولايات المتحدة . ولم تكن مهمة هؤلاء المغامرين سهلة بل وجد كثير منهم صعوبات حالت دون تحقيق مهمتهم .

ولذلك خرجت القوات المسلحة الأمريكية تفتح ما فشل في فتحه المغامرون والتجار . فدخلت القوات الأمريكية بعد أن فتحت كاليفورنيا الى المكسيك ، واحتلت شمالها كله سنة ١٨٤٦ . ولم يقف الغزو الاستعماري الأمريكي عند حد أمريكا اللاتينية بل امتد الى كل العالم .

ففي ٨ يوليو سنة ١٨٥٣ وصلت ٤ قطع بحرية أمريكية الى ميناء « بوارجا » الياباني ، ومع قائدتها رسالة من الرئيس الأمريكي تحمل بين سطورها الودية تهديدات مغلفة بالدبلوماسية بإمكان استبدال القطع الأربع بقطع أكبر وبسفن أضخم اذا لزم الأمر . وانتهت الزيارة العسكرية بتوقيع معاهدة في ٣١ مارس سنة ١٨٥٤ تقضى بفتح ميناءين أمام التجارة الأمريكية على أن تتمتع الجالية الأمريكية فيهما بامتيازات منها :

— حق الإقامة الدائمة وحرية الحركة .

— الخضوع للقضاء الأمريكي .

وبعد ذلك بعامين أي سنة ١٨٥٦ تدخلت القوات الأمريكية في بنما لقمع ثورة وطنية في مهبها ، وفرض ارادة الولايات المتحدة

على بنما ، وتكرر نفس العمل سنة ١٨٥٩ بتدخل البحرية الأمريكية
في باراجواي .

ومع استمرار الزحف الاستعماري الأمريكي فانه قد اشترك
مع غيره من القوى الاستعمارية لاختضاع الدول التي قاومت تقسيم
الغنائم بين الأطراف جميعا .

ففي ٢١ يونيو سنة ١٨٧٠ قتل أحد قناصل فرنسا بمدينة
صينية نتيجة استفزازه للجماهير واطلاقه النار عليهم . ووجدت
الدول الاستعمارية في الحادث فرصة للتدخل . وفعلت قدمت القوى
الاستعمارية التقليدية - بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وغيرها - مذكرة
جماعية لحكومة بكين تطالب بالقصاص . والغريب أن الولايات
المتحدة كانت واحدة من الدول التي وقعت هذه المذكرة . بل لقد
تبع تقديمها وصول قطع بحرية من هذه الدول ومن بينها البحرية
الأمريكية .

وبعد هذا الحادث بأعوام استطاعت الولايات المتحدة أن تسبق
الدول التي كانت معها في الحصول على معاهدة من الصين باعطاء
امتيازات عديدة لها في كوريا ، وبعدها تسابقت بقية الدول لطلب
نفس الامتيازات .

وقد اتجهت جهود الولايات المتحدة الى أفريقيا أيضا ، ولكنها
لم تجد مكانا لم تسبقها اليه احدى الدول الاستعمارية الأوروبية .
ومع ذلك فهي لم ترض بقبول الهزيمة . فكانت هي الدولة الوحيدة
غير الأوروبية التي حضرت مؤتمر برلين ١٨٨٤ . والذي عقد أساسا
لتقسيم أفريقيا بين الدول الاستعمارية الأوروبية . وكان أهم شعار
رفعه الوفد الأمريكي في المؤتمر هو اتباع « سياسة الباب المفتوح » ،
وهو يقصد فتح كل المستعمرات بدون تمييز أمام تجار الغرب ،

واعتبرت الدول الأوروبية هذه السياسة محاولة أمريكية للتشرب الى مستعمراتها .

وما حدث حول تقسيم قارة أفريقيا تكرر مرة أخرى خلال الفترة من عام ١٨٩٦ الى عام ١٨٩٩ حين كانت جهود الدول الاستعمارية مركزة حول توزيع الأراضي الصينية عليهم . وكانت مواقع الولايات المتحدة في الصين مركزة في هانكاو و كانتون . واذا كانت الحكومة الأمريكية قد فشلت في أفريقيا فانها استفادت من الفشل بأن وقفت في سبيل سباق تقسيم الصين ، وساعدها على ذلك وجودها الفعلي هناك . وطالبت مرة أخرى باتباع سياسة « الباب المفتوح » . وقد اضطرت الدول الاستعمارية الأوروبية الى قبول ذلك .

والواقع أن خضوع الدول الاستعمارية الأوروبية لارادة أمريكا في هذه الفترة مع أنها هي نفسها التي وقفت ضدها قبل ذلك بسنوات في مؤتمر برلين ، يرجع الى أن الحكومة الأمريكية كانت قد بدأت عام ١٨٩٨ حربا استعمارية لاعادة تقسيم المستعمرات ، واختارت أسبانيا على وجه خاص لثرت كل مالها . وانتهت هذه الحرب باحتلال الفلبين و بورتوريكو و كوبا بالاضافة الى السيطرة على كل شمال أمريكا الجنوبية والبحر الكاريبي وعدد من جزر المحيط الهادى .

أكثر من هذا أن البعض قد نسي أن الولايات المتحدة كانت احدى الدول الرئيسية التي أعلنت الحرب على الثورة السوفيتية . فالرئيس الأمريكى ويلسون الذى يحلو للبعض أن يلقبه برجل السلام - هو الذى وقع أمرا فى ١٧ يوليو سنة ١٩١٨ بالتدخل المسلح ضد الثورة السوفيتية . بل وأتبع ذلك ارسال قوات مسلحة بلغت الدفعة الأولى منها ٥٥٠٠ جندي .

ثم اشترطت الولايات المتحدة في ٢٢ مارس سنة ١٩٢١
لإقامة العلاقات التجارية مع الاتحاد السوفيتي أن عليه أولا :

١ - اعلان الاعتراف بحق الملكية الخاصة .

٢ - اعلان حرية العمل .

وربما كانت هذه أغرب شروط في التاريخ الحديث للسياسة
الاستعمارية حين تتدخل في شئون غيرها . . . وهي تفرضها في مقابل
العلاقات التجارية لا غير ! . . .

ويكفي وصفا لدور القوات المسلحة الأمريكية في هذه الفترة
ما سجله أحد قادة الجيش الأمريكي بعد اعتزاله .

« لقد قضيت ثلاثة وثلاثين عاما في خدمة الجيش الأمريكي ،
كنت في معظمها أقرب الى قاطع الطرق الذي يعمل لحساب دوائر
المال والاعمال . وقد عملت على فتح المكسيك لشركات البترول
سنة ١٩١٤ . ومهدت الطريق في نيكاراغوا ١٩٠٩ - ١٩١٢
للاستثمارات الأمريكية . وفرضت على الدومينكان سنة ١٩١٦
فتح أبوابها لشركة استثمار السكر » .

ونفس ما حدث في أفريقيا ثم الصين تكرر في الشرق العربي
حيث شاركت الولايات المتحدة في عملية تقسيم مناطق النفوذ تحت
نفس الشعار « الباب المفتوح » . . . وكانت قد طلبت من بريطانيا
وغیرها في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ تطبيق هذه السياسة ، وإشراكها
في أية مباحثات تتعلق بامتيازات البترول في الشرق الأوسط .

وإذا كنت لم أحاول السير وراء كل خيط حتى نهايته فإن كل
هدف من هذه المقدمة هو توضيح : -

أولا : أن الاستعمار الأمريكي قديم قدم الاستعمار البريطاني
والفرنسي والبلجيكي وغيرهم . وهي حقيقة لا بد من التركيز عليها

وتأكيدا في كل مناسبة حتى لا نقع في الخطأ الشائع بأن الولايات المتحدة لم تدخل المجال الاستعماري الا بعد الحرب العالمية الثانية . وهو قول تكذبه صفحات التاريخ التي اخترت لمحات عاجلة منها في السطور السابقة .

ثانيا : ان الاستعمار الأمريكي مثله مثل كل استعمار أوروبي اعتمد على الغزو العسكري والاحتلال الحربي ، ويكفي أن نعلم أن الولايات المتحدة احتلت مثلا الفلبين عسكريا من ١٨٩٩ حتى الحرب العالمية الثانية . وهي أيضا حقيقة لا بد من تأكيدها في الأذهان .

ثالثا : ان أهداف التوسع الاستعماري الأمريكي لم تكن أبدا محصورة في أمريكا اللاتينية ، بل كانت - منذ بدايتها - ممتدة الى العالم كله ابتداء من اليابان والصين حتى جنوب أفريقيا وأقصى أمريكا الجنوبية . واذا كانت الولايات المتحدة لم تحتل في القرن الماضي أرضا أفريقية فليس ذلك لأنها دولة لم تكن وقتها استعمارية ، وانما السبب الحقيقي هو في أنها لم تجد شيئا باقيا لها لتحتله بدون صدام مسلح مع القوى الاستعمارية التي سبقتها الى هناك .

رابعا : ان الاستعمار الأمريكي لم يختلف عن غيره من الاستعمار الأوربي ، بل ولم يختلف معه . وكان يعمل معه باتفاق لتقسيم العالم ، وفرض الارادة الاستعمارية على أي بقعة فيه . وتكثر حوادث التاريخ التي شاركت فيها القوات الأمريكية قوات الدول الاستعمارية الأوربية في التدخل طلبا للامتيازات وفرض الشروط الاستعمارية على الدول .

خامسا : ان الاستعمار الأمريكي حين لم يكن أمامه مجال لاستخدام القوة كان يلجأ الى شعار سياسة «الباب المفتوح» كوسيلة لاقتسام التركة الاستعمارية .

سادسا : واضح أن الاستعمار الأمريكي قد استفاد الى حد بعيد من خبرات الاستعمار البريطاني على وجه خاص . فالمعروف أن أبرز معالم الاستعمار البريطاني هو حكم المستعمرات من خلال القادة المحليين . فهو بذلك يوفر رجاله وأمواله ، وفي نفس الوقت يتجنب الصدام المباشر مع الجماهير ، وهو نفس الأسلوب الذي سار عليه الاستعمار الأمريكي في الفلبين ، والجزر التي يحتلها ، ومنها جزر سامفوا وكل مناطق نفوذه . فإلهم هو ضمان استمرار وجود المستعمرة كمورد للمواد الأولية الرخيصة وسوق لفائض الانتاج الأمريكي ، وألا يحدث تدخل سافر الا في حالة تهديد هذه المصالح بالخطر .

هذه هي الخطوط العامة للإطار التاريخي للاستعمار الأمريكي وبقي بعد ذلك أن ندخل في صلب الحديث وقلبه .

الفصل الثالث

انقلاب عسكري في واشنطن

إذا كان الاستعمار الأمريكي - كما قلت - قديما ، فلا بد من وجود عوامل هي التي جعلت البعض يتصور أنه مجرد وليد لظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية . وأعتقد أن بعض العوامل التي ساعدت على الكشف علانية عن وجه الاستعمار الأمريكي في السنوات الأخيرة هي :

١ - انهيار دول الاستعمار الأوربي خلال الحرب العالمية الثانية وهزيمتها مما جعل من المستحيل ضمان استمرار احتفاظها بالمستعمرات بدون دعامة جديدة ، وقد أغرى ذلك الحكومة الأمريكية على العودة لسياسة الباب المفتوح من جديد .

٢ - أن هناك مناطق كثيرة انسحب منها الاستعمار الأوربي ، وأصبحت من وجهة النظر الأمريكية مناطق فراغ لا بد من الاسراع بشغلها قبل أن تعود إليها إحدى الدول الاستعمارية بأية صورة من الصور أو أن تشغلها حركة وطنية قوية لسد الطريق أمام الاستعمار الأمريكي .

٣ - ما وصلت اليه الولايات المتحدة من قوة عسكرية واقتصادية في ظل توازن الرعب الذرى بين الشرق والغرب ساعدها

على أن تتحرك كقوة استعمارية سافرة فتتدخل عسكريا في جواتيمالا وكوبا وكوريا وفيتنام والدومينكان والشرق العربي دون أن تخشى مجابهة عسكرية الا اذا كان من يتصدى لها مستعدا لتحمل عبء حرب عالمية ثالثة . . . وهي حرب ذرية هذه المرة . . . !

والواقع أن المحرك الأساسي وراء هذه السياسة السافرة للاستعمار الأمريكى هو ذلك التغيير الجوهرى الذى حدث فى نظام الحكم الأمريكى . وهو تغيير لم يلحظه الكثيرون نظرا للأسلوب البطيء والصامت الذى جرى به .

فانى حقيقة وخصوصا بعد عودتى من الولايات المتحدة أعتقد أن انقلابا عسكريا قد وقع فى الولايات المتحدة ، ولكن على الطريقة الأمريكية . فهو انقلاب عسكري بكل آثار الانقلابات العسكرية ولكنه على طريقة أمريكية ، لأن له طابعه الخاص وأسلوبه المميز . فهو لم يقع فى ساعة ليل أو نهار . ولا جرى بخروج دبابات أو طائرات الى مراكز السلطة تفرض ارادتها عليها . ولكنه جرى على مدى سنوات قد تصل الى عشرة أعوام وربما أكثر . وهو لم يكن فى صورة قوات مسلحة تزحف على العاصمة ، ولكنه كان فى نشاط يتسع ويتشعب حتى سيطر على كل السلطة الفعلية ، السلطة التى تملك حق العمل بحرية وبلا حدود فى مواجهة كل الذين يملكون حق المعارضة أو بمعنى أدق حق الصراخ بلا حدود .

ولا بد من وقفة هنا قصيرة حتى تقبل النفس هذه الحقيقة التى قد تبدو لأول وهلة أمرا غير مقبول ، وقبل أن تلهث الأنفاس جريا وراء تاريخ رحلة الطابور العسكرى الأمريكى عبر طريق السلطة . وهى رحلة لا بد منها حتى تزول معالم اللامعقولية فى هذا الواقع .

واعتقد أن نقطة البداية كانت فى حرب كوريا وربما كانت

قبل ذلك ، وبالتحديد بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حين خرجت الولايات المتحدة لأول مرة لتشارك في المسئولية الدولية وللمرة الثانية على الطريقة الأمريكية . إلا أن البداية الفعلية كانت في كوريا ، حيث اشتركت أمريكا لأول مرة في تاريخها في حرب برية سواء بقواتها أو بقوات حليفاتها ١٠

● ومن خلال الحرب الكورية عرفت الصناعة الأمريكية واقعيا أثر الحرب - مع أنها محدودة - على إمكانياتها في التوسع ، ومضاعفة الإنتاج ، وارتفاع الأسعار مع انخفاض التكلفة ، وبالتالي زيادة الأرباح بصورة لم يسبق لها مثيل ١١

● إلى جانب أن الحرب الكورية قد امتصت - أغلب إن لم يكن - كل المخزون من أسلحة الحرب العالمية الثانية ، وبالتالي كان لابد من إعادة إنتاج مخزون جديد . وهو يعنى تشغيل المزيد من القدرة الإنتاجية للمصانع ، وتحقيق مزيد من الربح لأصحاب رؤوس الأموال .

● إن الحرب - كما هي دائما وفي كل مكان - دفعة قوية لابتكار أنواع جديدة من الأسلحة وتطوير ما هو موجود . وقد كانت الحرب الكورية امتحانا لما لدى الجيش الأمريكى من أسلحة أثبتت عدم فاعليتها ، فاتجهت كل الجهود نحو تطوير صناعة الحرب .

وقد تحرك هذا المثلث فوق مثلث الجيش الزاحف - البرى والجوى والبحرى - ليمثل الزحف الحربى على الصناعة . حتى بلغ ما قطعه من الرحلة قدرا واضح المعالم دفع ايزنهاور - فى خطاب الوداع للرئاسة - ليقول إن صناعة الأسلحة بهذه الضخامة حديثة عهد بأمريكا ، ولكنها أصبحت ذات أثر تشعر به كل مدينة وكل ولاية وكل مكتب فى الحكومة الفيدرالية . ولا بد أن يتابع مجلس الوزراء بعناية تحالف الصناعة والعسكرية معا باعتبارهما ظاهرة تمثل خطرا مستقبلا على أمريكا ١٢

وبعد جاء كيندى ليقول « ان ما أشار اليه ايزنهاور ظاهرة هامة تستحق المتابعة بعناية ، وهى تحذير يجب عدم اغفاله » .
وصحيح أن كلمات ايزنهاور كانت تحذيرا ، ولكنه تحذير للعسكريين للاسراع بحركاتهم ، لأن زحفهم قد أصبح مكشوفاً للأنظار . ولعل هذا يفسر لنا قيام كيندى بصرف ٧ مليارات من الدولارات خلال عامين - رغم التحذير - زيادة عن الميزانية العسكرية لايزنهاور ! .

ويكفى لنعلم مدى ضخامة هذا التحالف بين الحرب والصناعة أن شركة مثل « جنرال موتورز » قد احتلت رقم ١٩ فى قائمة الشركات التى حصلت على عقود انتاج حربي سنة ١٩٦٥ ، وأن نصيبها لم يكن أكثر من ١٪ من ميزانية التشغيل الحربي . ولكن هذا الواحد يبلغ ٢٥٤ مليون دولار . وبالتالي يتضح أن ميزانية التشغيل التى ذهبت الى الشركات الأمريكية خلال ١٩٦٥ فقط كانت ٢٥٤ ألف مليون دولار .

أكثر من هذا . . أن وزارة الدفاع الأمريكية أصبحت ترى من واجبها التدخل لانقاذ بعض الشركات من الافلاس، أو مساعدة بعض الشركات عن طريق عدد من العقود .

وقد سمعت فى احدى لجان الكونجرس ماكنمارا يرد على سؤال بأن الجيش الأمريكى اشترى حبوب منع الحمل بمبلغ ٥٣ مليون دولار لانقاذ الشركة المنتجة من الافلاس ووضعت الحبوب فى المخازن ! .

وقد أتت كلمات التحذير من ايزنهاور بأثرها سريعا . ويمكن أن نعتبر عام ١٩٦٣ هو العام الذى أصبح فيه للانقلاب العسكرى على الطريقة الأمريكية قائد يتحدث باسمه ويحكم الموقف بحيث لا يصبح بعده حكم ! .

وكانت أكبر مشكلة واجهت العسكريين الأمريكيين في رحفهم على السلطة الفعلية في الولايات المتحدة هي أنه ليس لهم رجل واحد، وأن كل سلاح من الأسلحة الثلاثة يعمل لحساب نفسه وله قائده وخلال التجربة الفعلية للزحف على السلطة وقعت منافسات بين القواد أخرت اللحظة الأخيرة . وجاء ماكنمارا سنة ١٩٦٣ بقرارات تمنع أى قائد من الحديث عن سلاحه . وتم تنسيق العلاقات بين القيادة والوزارة . وبعدها أصبح ماكنمارا هو القائد للانقلاب العسكري ، إذ أنه أول من توحدت كلمة الأسلحة الثلاثة خلفه منذ ١٧٥ سنة هي عمر الجيش الأمريكى .

وربما لم تكن مجرد مصادفة أنه بعدها بشهور صدرت التعليمات بالتدخل العسكرى في فيتنام . وبعيدا عن مشاكل فيتنام وظروفها نجد أن الحرب في حد ذاتها كانت بمثابة كرسى العرش الذى نصب العسكريون به ماكنمارا حاكما فعليا للولايات المتحدة دون معارضة . فقد سهلت حرب فيتنام عملية تسليم مقاتيح السلطة للعسكريين في سكون .

وساعدتهم على ذلك - غير حرب فيتنام - عدد من الظروف التى يصعب الاعتراض على قبولها كأمر واقع ومنها :

● ان المنافسة أو الصراع بين الرأسمالية والشيوعية قد أكد في عقول الأمريكيين - وغيرهم طبعاً - أنه لحماية أنفسهم لا بد أن تكون هناك قوة تفرض السلام . وهو في الحقيقة ليس سلاماً، ولكنه الخوف من الحرب الذى تخلقه قوة التدمير الحربى يؤدى الى تجنب الحرب التى تعتبرها العسكرية الأمريكية سلاماً . وطالما أن المنافسة باقية مابقى النظامان، فالسلام المسلح هو أسلوب السياسة الأمريكية وغيرها أيضاً . وهو ما لم يعد أحد يعترض عليه في الولايات المتحدة . وبالتالي تزداد اعتمادات الحرب مع كل أزمة مع أن

ما عندهم يكفى لدمار العالم أكثر من مرة ، ولكنها وسيلة للضغط وتأكيد أن القوة هي التي تفرض السلام .

● التعقيد الذى أصبح عليه فن الحرب وخاصة فى اندول الكبرى قد جعل من العسكرية أسطورة مذهلة .

ففى مقر قيادة الدفاع عن أمريكا الشمالية «نوراد» وهى تقع فى كهف تحت جبل صخرى تجد أن القيادة تتكون من ١٢ عقلا إلكترونيا قدرة الواحد منها ٢٠٠ مليون كلمة ، وأضخم شبكة رادار فى العالم ومئات من الطائرات تحلق فى دائرة حول الولايات المتحدة بلا انقطاع وسلسلة من الصواريخ مستعدة دائما للانطلاق . وبالرادار والعقول الإلكترونية يمكنهم اكتشاف أى صاروخ عابر للقارات يطلق وتحديد مكان انفجاره وزمنه ، وبالتالى تحذير الشعب الأمريكى ، وإخطار قيادته بالهجوم ، ولكنهم حتى الآن لا يستطيعون منع الصاروخ من إصابتهم ، وكان كل هذه الضخامة ليست لأكثر من تحذير الشعب الأمريكى قبل دماره بحوالى ١٥ دقيقة فقط تكون خلالها قد أطلقت الصواريخ على العدو المهاجم !

ولمزيد من التوضيح لمدى تعقيد المشكلة أنقل ما سمعت فى مركز القيادة الجوية ، فقد اكتشفوا أنه لإرسال الطائرات المقاتلة بمجرد وصول إشارة التحذير فإن الفارق بين صعود كل طائرة وأخرى يستغرق دقيقة واحدة . وحيث أن كل مدة الدفاع لا تتجاوز ١٥ دقيقة فمعنى ذلك أن هذه الدقيقة تساوى سنة . وفورا أعلنت الطوارئ وأجريت الأبحاث فأصبحت الدقيقة ١٥ ثانية . وهم يحكون هذه الحكاية لكل زائر صحفى للقيادة !

● أثر اقتصاديات الحرب على الرفاهية . فوزارة الدفاع مثلا تشغل أكثر من ٧ ملايين أمريكى فى الإنتاج الحربى . هذا غير الذين

يعملون عن طريق غير مباشر الى حد يستحيل معه حصر الذين لا يستفيدون من الانتاج الحربى . فمثلا نجد أنه حتى شركات انتاج الاسبرين تستفيد ، اذ تشتري وزارة الدفاع سنويا أكثر من ٥٠٠ مليون قرص اسبرين . وان حرب فيتنام قد امتصت أغلبية العاطلين فى الولايات المتحدة .

ولكل هذه العوامل نجد أن السياسيين فى الولايات المتحدة قد استسلموا للأمر الواقع ، واكتفوا هم بحرية الصراخ ، وتركوا حرية العمل للعسكريين ، وبقي اقناع الرأى العام الأمريكى الذى لا يهتم - حقيقة - أكثر من لوازمه اليومية ومتعته ، ولذلك قررت وزارة الدفاع دعوة الصحفيين سواء من أمريكا أو الدول الأخرى لزيارة قيادتها وقواعدها الداخلية لينقلوا صورة الانبهار الذى يفترض أنه سيصيبهم . ولا يقل عدد زوار مركز القيادة الجوية الاستراتيجية فى أمريكا عن ٣٠ زائرا يوميا ، غالبا ما يكون من بينهم عدد من الصحفيين .

واذا كان الحديث قد وصل بنا الى تأكيد مسألة الانقلاب على الطريقة الأمريكية ، وأن قادة الانقلاب يعملون من خلف ستار من دخان حرب فيتنام وغيرها من الأزمات التى يشغلون بها العالم والمجتمع الأمريكى نفسه . . . الا أنه برغم أن الانقلاب قد جرى بعيدا عن الأضواء فان أسماء مجلس قيادته معروفة لكل أمريكى . فالمجلس الحاكم فعلا فى الولايات المتحدة اليوم هو مجلس رئاسة هيئة أركان الحرب المشتركة وهو المجلس الذى يرأسه ماكنمارا وزير الدفاع ويضم معه خمسة جنرالات هم قواد الأسلحة الأمريكية .

(Pentagon)

ولعل سؤالا يبرز من منطق الحديث ، فاذا كان انقلاب حقيقى قد وقع ، واذا كان العسكريون الأمريكيون فى يدهم السلطة

الفعلية اليوم ، فلماذا وقفت العسكرية الأمريكية دون الانفراد بالسلطة علنا وصراحة .

وأعتقد أن هناك عددا من الأسباب تقف دون ذلك منها : -
١ - تقاليد المجتمع الأمريكي المتوارثة والتي يميل كل فرد فيه الى التمسك بشكلياتها تمنع توسع العسكرية في الزحف على السلطة - ولو مؤقتا - أكثر مما وصلت اليه حتى الآن . فهو مجتمع قائم على فلسفة الفردية ، الى حد أن القوانين في الولايات المتحدة لا تمنع امكانية استغلال فرد لأفراد آخرين !

وابقاء العسكريين على هذا العامل في الواقع يخدم مصالحهم أكثر مما يقيد من حركتهم . فالكونجرس الأمريكي يقول ما يشاء وهم يعملون ما يريدون وليس بينهما تعارض ، وتبقى أمام الجماهير الصورة براقية لديمقراطية أمريكية . !

٢ - أنهم يملكون السلطة الفعلية في أيديهم . ويحققون أهدافهم تاركين غيرهم يتحمل اللوم عنهم . وماداموا يملكون السلطة الحقيقية فليس هناك مبرر للجرى وراء مظاهر السلطان ، لأن العمل وراء ستار يوفر لهم قدرا من الهدوء أفضل بكثير من العمل علانية تحت الأنظار والأضواء .

٣ - أن العسكريين الأمريكيين - حتى الآن - ولا بد من هذا التحفظ ! - لا يعملون لحسابهم ، وإنما يعملون - حتى الآن - لحساب قوة أكبر منهم . فهم ليس لهم ممثل يدافع عن سياستهم في الكونجرس . والعلاقة الوحيدة التي تربطهم بالسلطة التشريعية أو بالهيئة البرلمانية لكل حزب في الكونجرس هي رجال المال والأعمال . وهي القوة التي يعمل العسكريون لحسابها .

فرغم أنه تحالف بين العسكريين ورجال المال إلا أن للمال الصوت الأعلى حتى الآن . فهم يفتحون شركاتهم لأي ضابط كبير

يترك الخدمة فوراً • وقد تجاوز عدد العسكريين الذين يشغلون مناصب مدنية ٢١ ألفاً •

أكثر من هذا أن ماكنمارا نفسه يعتبر ممثلاً لرجال المال في الولايات المتحدة • فهو المدير السابق لقطاع السيارات في شركة فورد ، وهو نفسه يملك أسهماً تبلغ قيمتها أكثر من ٣ ملايين دولار • ولا يمكن القول بأنه رجل عسكري فقد كان ينتمى للحزب الجمهوري ثم انتقل الى الحزب الديمقراطي •

ولعل القليلين هم الذين يعرفون أن ٣٠ شركة فقط هي التي تعتبر محور الاقتصاد الأمريكي ، وإذا قيل أن أسهم هذه الشركات قد انخفضت أو ارتفعت فمعناه أزمة اقتصادية • فهي بالنسبة لرجال البورصات في العالم ترمومتر الاقتصاد الأمريكي • وهي نفسها الشركات التي تنال الغالبية الساحقة من عقود الانتاج الحربي • وهناك حولها ١٤٠ شركة تعتبر شركة كبيرة ، ولكن الشركات الأمريكية كلها تتحرك في فلك أو حسب ارادة الشركات الثلاثين • وقد بلغت أرباحها الصافية أكثر من ٥ مليارات من الدولارات منها أكثر من نصف مليار من الانتاج الحربي • فشركة مثل جنرال اليكتريك ربحت في عام واحد ٢٨٠ مليون دولار منها ١٤٢ مليوناً من الانتاج الحربي •

وحتى الآن لم يقع تعارض بين الاحتكارات الأمريكية ورجال القوات المسلحة ، صحيح أن هناك خلافاً الآن بين الحكومة المدنية والحكومة العسكرية حول حرب فيتنام • ويقف رجال المال الى جانب العسكريين في هذا الخلاف • ويبدو أن طلباتهم سوف تجاب في النهاية ويتراجع السياسيون عن معارضتهم • ويدور الخلاف حول:

● يطالب مجلس الأركان برفع القوات الأمريكية في فيتنام الى ٧٠٠ ألف بينما يرى البيت الأبيض انه يجب الإبطاء في عملية

إرسال القوات ، كما لا بد أن تتم على مراحل • وفى اعتقاد « البنتاجون » أن ذلك يعرضهم لخسائر •

● يطالب مجلس الأركان أو مجلس الانقلاب بدعوة الحرس الوطنى والاحتياطى • ويعارض البيت الابيض ذلك حتى لا تبدو الولايات وكأنها فى حالة حرب ، وربما يدفع ذلك الصين لتتدخل بصورة ما •

● يطالب مجلس الانقلاب بإرسال قوات الى لاوس لمنع مرور الامدادات الى « الفيت كونج » ولكن البيت الابيض يعارض ذلك باعتبار أن هناك معاهدة وقعت عليها الحكومة الامريكية بحياذ لاوس • • •

● يطالب مجلس الاركان بمهاجمة بعض المراكز على حدود كمبوديا لتدعيم خطوط الدفاع الامريكية بدعوى أنها نقطة خطر عليهم فى فيتنام ، ويعارض البيت الابيض •

● يطالب المجلس العسكرى بتوسيع القاء القنابل على المدن والمراكز الصناعية فى فيتنام الشمالية •

ولعل نقط الخلاف هذه تفسر وقوع بعض حوادث تضطر أمامها الحكومة الامريكية الى الاعتذار ، أو - على الاقل - تقف فى موقف حرج ، مثل حوادث الاعتداء على حدود كمبوديا ولاوس - وقد قيل أيامها انها وقعت خطأ • • !

وربما كان وجود جهازين للحكم اليوم فى الولايات المتحدة هو السبب الرئيسى فى التخبط الذى تسير فيه السياسة الامريكية فى المجتمع الدولى حتى انها كثيرا ما تبدو بلا خط مجدد •

وهناك احتمال - ولو أنه ما زال ضعيفا - فى أن العسكرين قد يجدون أنفسهم مضطرين ازاء الهزائم المتلاحقة عليهم فى فيتنام

الى القفز الى السلطة رسميا بدعوى ان الهزائم كانت بسبب رفض مطالبهم وليست لدخولهم المعركة خطأ *

والتخبط البادى فى السياسة الامريكية يرتبط . بالانقلابات العسكرية التى شهدتها العالم الثالث خلال العامين الماضيين • فقد كانت الانقلابات أو التغيرات فى الحكم تجرى بين السياسيين وذلك قبل أن يتولى العسكريون الحكم الفعلى فى الولايات المتحدة • وتغير الاسلوب الى حد أنه فى فيتنام تتغير حكومة عسكرية لتأتى حكومة عسكرية أخرى ، وقد يقال ان الدولة فى حالة حرب ولكن حالة الحرب لا تفرض أن تكون الحكومة عسكرية • والمعروف أنه من أكبر أسباب الفشل الامريكى فى فيتنام هو عدم وجود حكومة حقيقية فى فيتنام ، ومع ذلك فهم ما زالوا يغيرون الحكومات فى دائرة مغلقة على العسكريين •

وقد سمعت فى القاعدة الاستراتيجية الامريكية — فورت براج — تفسيراً معقولاً بأن وجود عسكريين فى حكم هذه البلاد يسهل عملية تفاهم العسكريين الامريكيين معهم • وقال لى الضابط الكبير ان التفاهم بين العسكريين رغم اختلاف لغاتهم وجنسياتهم أسهل وأسرع من التفاهم مع المدنيين السياسيين • وقلت له •• لعل ذلك يفسر سلسلة الانقلابات التى وقعت ضد الحكومات التى تعارض مخططاتكم •• فابتسم وتركنى ومضى •• !

● ذلك يجرى فى اطار عام من حرية الحركة التى قد تصل الى حد الفوضى فى بعض الأحيان • صحيح أنه ليس هناك حرية مطلقة لأن الانسان مقيد بتقاليد وثقافة وبالادعاية المستمرة التى يتعرض لها من أجهزة الضغط الأخرى • ولكن الصورة فى الولايات المتحدة تبدو ظاهرياً أكثر بريقاً لدرجة تجعل منها مرآة عاكسة تخطف الابصار •• وهناك أمثلة متعددة على ذلك :

● انه من حق كل فرد أن يتحدث فى أى شىء . فمثلا كانت التعليمات بألا يتحدث العسكريون عن أزمة نقص بعض قطع القنابل فى فيتنام . . . ! ومع ذلك فقد سمعت من عدد ضخم من العسكريين نقدا مريرا لسياسة الحكومة العسكرية فى فيتنام ، وسوء الادارة فى وزارة الدفاع الأمريكية .

● امكانية تعرض اى شخص بالنقد اللاذع لشخص رئيس الجمهورية الامريكية

● السماح باعلان المعارضة بكل صورها لحرب فيتنام مع ان الحكومة الأمريكية فى حالة حرب فعلية . والعرف السائد فى العالم ان الحكومة التى تواجه حالة حرب تصبح كل القوى مجندة خلفها سواء وافقت أو عارضت الحرب حتى لا تتفكك جبهتها وقد حدث فى جامعة ويسكونسون الأمريكية أن عقد الطلبة أكثر من اجتماع أعلنوا فيه معارضتهم التامة لحرب فيتنام . وقد حضر الاجتماعات ممثلو الجامعة والحكومة المحليون دون أن يملك واحد منهم القدرة على منع أى شىء . . . !

● فتح الأبواب الى اوسع مدى ممكن . فقد سمح مثلا للصحفيين الأجانب بالدخول الى قلب مراكز القيادة فى القواعد الحربية فى الولايات المتحدة ، ومشاهدة معظم الاسلحة والاجهزة وتصويرها فى أغلب الاحيان . وكثيرا ما تعود الوفود الصحفية مذهولة من هذه الحرية فتمضى بعض الاقلام - بلا قصد - تمدح التجربة الامريكية وهو كل ما يراد !

ولعل وقفة أمام المراة العاكسة للضوء تكشف عن أن البريق اللامع ليس أكثر من شعاع ضوء صناعى ضاعفت المرايا من لمعانه لخداع الابصار للوهلة الاولى .

فالحرية التي تبدو في الولايات المتحدة حرية بلا حدود ليست أكثر من حرية الصراخ بلا قيود .

فالجماهير تصرخ كما شاء لها ، وبهاجم بدل صورة تريدها ، والحكومة تمضي تنفذ ما تريد بلا توقف الا فبيل الانتخابات بقليل لتترك الفرصة لاجهزة الضغط المتعددة للتلاعب بعقلية الجماهير . فالشعب الامريكى - بلا شك - أصبح يعارض حرب فيتنام . وقد كنت أتصور أن المعارضة على مستوى أقلية مثقفة ، ولكن الحقيقة أبعد من ذلك . غير أن المعارضة لم تمنع الحكومة من مضاعفة القوات الامريكية فى فيتنام .

والعسكريون يصرخون ما شاءت قدرتهم على الصراخ أن ترتفع معارضة لسياسة الحكومة فى فيتنام ولكن هذا لم يمنع ماكنمارا عن أن يستمر فى مخططة . ولذلك فمسألة الأبواب المفتوحة لها منطق آخر .

فقد سمعت فى أكبر قاعدة بحرية فى الولايات المتحدة ضابطا كبيرا يقول :

« اننا نؤمن بأن القوة الحربية عديمة الفاعلية ما لم تكن معروفة للجانب الآخر » . وبالتالي فان كل ما تبغيه العسكرية الامريكية هى أن يعرف كل شئ عن قوتها الرادعة باعتبار أن الحرب العالمية أصبحت حرب عقول اليكترونية . وأكثر من هذا ، فمن الطبيعى أن تخاف أى دولة على قواعدها ومراكزها الحربية أن تتعرض لهجوم ما ، ولكن أى هجوم على القواعد والمطارات الحربية فى الولايات المتحدة هو حرب عالمية ، وبالتالي فليس هناك أى ضرر أو خوف من فتح أبواب المراكز القيادية الحربية للصحفيين ، فالخوف من تسرب المعلومات ليس له وجود لأن هذه المعلومات معروفة للجانب الآخر .

أكثر من هذا . . لقد سمعت من السفير المتجول هاريمان الذي يشرح السياسة الأمريكية في فيتنام لدول العالم مانصه . . ان من حق السناتور فولبرايت أن يعارض السياسة الأمريكية في فيتنام وأن يهاجمها ما شاء له ذلك ، ولكن هذا الهجوم وهذه المعارضة - من رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس - لن تؤثر على جونسون . ويبدو أنه اذا كان من حق السناتور فولبرايت أن يعارض ويهاجم فان من حق الرئيس الأمريكي أن يفعل ما يشاء أيضا . . فكل منهما يملك الحق في الحرية !

وبهذه المناسبة فان أقلية هي التي تعلم أن الرئيس الأمريكي يملك أكبر قدر من السلطات - منحها له الدستور - لا يتمتع بها أى رئيس جمهورية في العالم كله حتى في نظم الحكم الديكتاتورية لدرجة أنهم يقولون عنه انه ديكتاتور طبقا للدستور !

فهو بكل السلطات التي يملكها لا يستطيع أحد أن يحاسبه حتى أعضاء الكونجرس ، فالاستجابات توجه للوزراء مع أنهم - طبقا للدستور - ليسوا أكثر من سكرتارية متخصصة للرئيس - ليس هناك منصب وزير - الذي يملك وحده الكلمة الأخيرة . وربما كانت السلطة الوحيدة التي يقف الرئيس الأمريكي أمامها هي الصحافة في المؤتمر الصحفي الدوري الذي يعقده ، ويكون بمثابة السلطة الوحيدة لمحاسبته . وحتى هذا الحق الصوري عدله جونسون الذي لم يعد يعقد مؤتمرات صحفية دورية ، وهو أحد أسباب أزمته مع الصحافة الأمريكية .

وبعيدا عن المراة العاكسة للضوء الخادع نجد أن الشعب الذي يملك هذا القدر من الحرية تقابله حكومة تملك الحرية بلا حدود تقريبا على عمل ما تشاء أيضا .

وقد يبدو في هذا القول مبالغ أو شيء من الغرابة ولكن

الحقيقة أقوى من خداع البصر . فبندر مايملك الفرد الأمريكى من حرية التعبير تملك الحكومة قدرا ان لم يكن اكبر فهو يماثله للعمل كما تشاء . وليس غريبا أن نملك حكومة - فى مجتمع مفتوح مثل المجتمع الأمريكى - هذا القدر من حرية العمل طالما كانت تفس على قاعدة ثابتة هى حتما ليست الجماهير ، ومع ان الحكومة ليست أكثر من واجهة سياسية لقوى المجتمع الأمريكى ، فان القوة التى تعتمد عليها الحكومة الأمريكية قد تنوعت من وقت الى آخر حسب الظروف . وهى فى الوقت الحاضر ليست الا واجهة سياسية لقوة العسكريين التى تحكم الولايات المتحدة فعلا الى حد أن أى انتخابات عامة مهما كانت لن تغير من جوهر السياسة الأمريكية التى لم تعد ترسمها الأحزاب فعلا . وكما قلت فان العسكريين حتى الآن - لا يعملون لحسابهم ، ولكن لحساب عدد من البيوت المالية هى التى تحتكر الثروة فى الولايات المتحدة . وتحالف العسكرية الأمريكية مع هذه الفئة الاحتكارية يجعل من الأحزاب والجهاز الحكومى الأمريكى كله مجرد واجهة تختفى الحقيقة خلفها . واذا كانت الولايات المتحدة بكل امكانياتها قد ضاعت فيها مثل هذه الحقيقة حتى عن شعبها ، فليس ذلك وليد معجزة أو عيب فى الشعب الأمريكى ولكنه راجع - فى المحل الأول - الى قوة ونشاط هذا التحالف معتمدا على أخطبوط جهاز المخابرات المركزية الأمريكية لخنق أى صرخة تكشف الحقيقة .

فلم يعد سرا دور المخابرات الأمريكية فى المؤسسات الثقافية والعلمية ، والعمالية الأمريكية ، وأنها تلجأ الى أسلوب الاغراء أولا ، فان لم تظهر جدواه لجأت الى التهديد والتخويف . وقد كشفت أخبار نشاط المخابرات أنها امتدت الى معظم الجامعات الأمريكية ، ودور النشر ، والمنظمات الطلابية ، والعمالية .

ومن المؤكد أن المخابرات الأمريكية لم تفعل الا ما فيه حماية

المصالح الرأسمالية الأمريكية الحاكمة • فلو كان ماتفعله في صالح المجتمع الأمريكي لما كان هناك مبرر واحد لتزييف المخابرات للحقائق ، وتزويرها صفحات التاريخ • ولعل أخطر ما في الأنباء التي أذيعت عن نشاط هذا الجهاز ، أن كثيرا من الكتب التي توزع في الولايات المتحدة والعالم كله يتم اعداده وتمويله عن طريق المخابرات • وتوزعه دور نشر لا أحد يعلم - على الاطلاق - صلتها بالمخابرات • والمشكلة هي أن الكتب تقدم في اطار علمي ، وتعتمد كمراجع لكثير من الأبحاث دون أن يدرك أحد السموم التي بين سطورها •

أكثر من هذا أن المخابرات الأمريكية تحصل عن طريق الجامعات الأمريكية ومراكز البحث المبعثرة في كل دول العالم تقريبا على مسح كامل - سواء كان جيولوجيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا - للدول التي تتحرك فيها •

ففي القاهرة مثلا قامت مؤسسة فورد بدراسة عن القيادات الريفية في الجمهورية العربية المتحدة • وبالتالي أصبح لديها دراسة علمية عن اتجاه أي قيادة على أي مستوى قد تظهر في الريف المصري في السنوات القادمة •

وقامت جامعة أخرى ، في وقت المجابهة مع الاستعمار الأمريكي بدراسة ميدانية لموقف الشباب المصري من قضايا الساعة وفي مقدمتها تحرير فلسطين والاشتراكية والقومية •

وما جرى في مصر ثم مثله في كثير من الدول ، أحيانا - ! - في غفلة من حكوماتها أو عن طريق عدد من الهدايا ممثلة في سيارات فاخرة أو رحلات الى الولايات المتحدة أو منح دراسية لأبناء البعض • • !

ولا يبقى من هذا الحديث سوى آخر نقاطه • وهى محاولة تحديد فكر التحالف الرأسمالى العسكرى فى الولايات المتحدة حتى نتأكد من خطورته على بلاده ذاتها بنفس قدر خطورته على أمن العالم وسلامته :

١ - « عسكرة » الاقتصاد الأمريكى بمعنى زيادة صناعة الحرب الى حد تمتص معه قدرا متزايدا من القوى العاملة حتى ترتبط مصالح أكبر عدد من الطبقة العاملة باستمرار بوجود هذا الانتاج • والمعروف أن الانتاج الحربى هو أكثر قطاعات الصناعة الأمريكية أرباحا •

٢ - ترى فى تفجير أزمات دورية فى العالم تصل الى حد الحرب المحدودة نوعا من تنشيط الاقتصاد الأمريكى ، وترى فيه خط دفاع يمنع وقوع انتكاسة اقتصادية • وقد جربت ذلك فى اثاره حرب كوريا وفى فيتنام وفى الشرق العربى وكوبا •

ويضاف الى ذلك - من وجهة نظرها أيضا - أن فى الحروب المحدودة امتصاصا لمخزون الانتاج الحربى الأمريكى • مما يساعد على تجديد الانتاج ، وتزايد نصيب صناعة الحرب من النشاط الاقتصادى كله •

٣ - تحريك « الانقلابات العسكرية » فى الدول المعارضة للسياسة الأمريكية • وتفضيل هذه الانقلابات على أى أسلوب دبلوماسى ، أو سياسى للتعامل مع هذه الدول •

وهذا يفسر لنا انتشار موجات « الانقلابات المضادة » للثورات التى عمت أنحاء العالم الثالث فى خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة • ومنطق تحالف الرأسمالية والعسكرية الأمريكية فى ذلك هو أن مهمة التفاهم مع « العسكرية » فى دول العالم الثالث أسهل وأقصر

طريق لتحقيق مخططات السياسة الأمريكية ، خصوصاً وأن
العسكريه فى العالم الثالث - غالباً - متأثرة بمدارس الفكر الغربى
أو هى على الأقل بدون مضمون من الفكر الثورى الاجتماعى .

٤ - الاعتماد على القوة الحربية اذا لم تنفع وسائل المخابرات
والاغراء والضغوط بأشكالها لتحقيق مخططات سياسته الأمريكية .

وقد شهدنا أمثلة لذلك فى كـوبا والدومينكان والشرق
الغربى .

٥ - ان العسكرية الأمريكية - اعتماداً على توازن الرعب
الذرى بين الشرق والغرب - تعمل على دفع العالم الى حافة الهاوية
بين وقت وآخر طالما كان فى ذلك صالحها ، ولتذكير الشعب
الأمريكى بأهمية وجود المؤسسة العسكرية الأمريكية لأمنه ووجوده .

والغريب أن كل ضخامة المؤسسة العسكرية الأمريكية لا يحقق
الحماية فى حالة الحرب الذرية الا لحوالى ١٠٠ ألف أمريكى هم جهاز
الحكومة والقواد العسكريون والطبقة الاحتكارية . وقد سمعت
بنفسى من قادة الجيش الأمريكى أن ضحايا الدقائق الأولى من
الحرب العالمية الثالثة لن يقل تعدادهم عن ١٥٠ مليون أمريكى من
١٩٠ مليوناً ، والباقى سوف يكون أغلبهم مشرداً أو مشوهاً . !

ومن خلال ذلك كله تتضح حقيقة تحالف العسكرية
والرأسمالية فى الولايات المتحدة ، هذا التحالف الذى يحكم قبضته
على جهاز الحكم الأمريكى . . . بالتالى يسير السياسة الأمريكية وفق
مصالحه وتبع مشيئته ، وهو يتبع سياسة مغلفة بأقنعة متعددة
الأشكال من الخطأ تسميتها بالاستعمار الجديد .

القسم
الثاني

أقنعة الاستعمار الأمريكي

- المساعدات
- القواعد والأحلاف
- الاستثمارات
- المؤسسات الثقافية
- إسرائيل

إن الاستعمار عادة كان يلجأ الى « صانع الأقنعة » ليقدّم اليه احتياجاته . ولم يكن هذا الصانع خسلا ل القرنين الماضيين مجددا ، بل لم تكن بضاعته تفرّج عن « بعثات التبشير » التي قال عنها أحد زعماء أفريقيا أنها أعطتنا الانجيل وأخذت منا الأرض . وشركات التجارة التي كانت تنزح ثروات الأمم الى عواصم الدول الاستعمارية ، و « نظام الانتداب » ، تحت راية عصبة الأمم بين الحربين ، والذي من خلاله أقام الاستعمار اسرائيل ، ثم نظام الوصاية تحت راية الأمم المتحدة والذي عن طريقه حصلت الولايات المتحدة على عدد من الجزر في المحيط الهندي وليس لأحد حق الاشراف على ادارتها لها .

وأراد الاستعمار الأمريكى أن يكون مجددا ، خصوصا وأن تغيرات جوهرية قد حدثت فى ظروف العالم وأوضاعه . وكان لا بد من البحث عن تاجر جديد للأقنعة يقدم للاستعمار الأمريكى احتياجاته بعد أن أصبحت كل الأقنعة القديمة تكشف عن الوجه القبيح للاستعمار . . وكانت هذه الأقنعة التي هى فى حقيقتها ليست أكثر من تطويع أو تحوير للأقنعة القديمة للاستعمار . وكل واحد منها يستحق الوقوف عنده بعض الوقت .

الفصل الثالث

المساعدات الأمريكية

صحيح ان « المساعدات » كقناع من بين أقنعة الاستعمار لم يكن من ابتكار الاستعمار الأمريكي ، بل سبقه اليه الاستعمار البريطاني الا أن ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية جعلت من الاستعمار الأمريكي أبرز مستهلك لهذا النوع من الأقنعة . وهي نفس الظروف التي أوضحت أن المساعدة ليست وليدة « مثالية » السياسة الأمريكية أو أخلاقياتها ، وانما هي نتاج دافع اقتصادي .

والبداية التي تحدد اطار هذا القناع الاستعماري هي الحرب العالمية الثانية نفسها ، فقد استفادت منها الولايات المتحدة في :
(أ) امتصاص البطالة التي كانت تصل وقتها الى ٧ ملايين عاطل .

(ب) مضاعفة الانتاج الصناعي حيث بلغ مثلا سنة ١٩٤٤ ٢٠٨٪ عما كان عليه سنة ١٩٣٧ .

(ج) زيادة الانتاج الزراعي بدوره حتى بلغ في سنة ١٩٤٤ ١٢٨٪ عما كان عليه سنة ١٩٣٧

وباختصار ، استفادت الولايات المتحدة رواجاً اقتصادياً من دمار العالم - وما أن قاربت الحرب نهايتها حتى بدأت معدلات الرواج تتناقص وبسرعة حتى أن الانتاج الصناعى بلغ سنة ١٩٤٦ ١٥٠٪ مما كان عليه سنة ١٩٣٧ . وقفز عدد العمال العاطلين من الصفر أثناء الحرب الى ٢٤ مليون بعد عام واحد من نهايتها . وهبطت الصادرات من حوالى ١٥ مليار دولار الى ١٠ مليارات فقط أى بنقص حوالى الثلث . وكان ذلك نتيجة ما أصاب السوق الأوروبية من دمار الحرب ، واستنزاف كل مخزونها من احتياطي الذهب وتضخم أهمية ذلك لو عرفنا أن نصف الصادرات الأمريكية كانت تتجه الى السوق الأوروبية .

وكان طبيعياً أن تسعى الولايات المتحدة الى انقاذ اقتصادها من شبح الأزمة الاقتصادية الذى كان يتجسم فعلاً . وفى ظل هذا الإطار العام خرج جورج مارشال وزير الخارجية الأمريكية - مع ملاحظة أنه جنرال أى ممثل للعسكرية الأمريكية وتحالفها مع الرأسمالية الأمريكية - فى بداية سنة ١٩٤٧ بمشروعه المعروف « بمشروع مارشال » بهدف انعاش الاقتصاد الأوروبى من آثار الحرب العالمية الثانية . ولم يكن طبعاً هدف الانعاش وجه أوروبا وسلامتها ولكن المقصود كان صالح الاقتصاد الأمريكى . بل إن مشروع مارشال كان نوعاً من الوصاية الأمريكية على أوروبا ، أو هو بمثابة المفتاح لخزائن أوروبا التى ظلت مغلقة فى وجه الرأسمالية الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية ، وأهم ما تحققه فرصة التسلل والوصاية الأمريكية على أوروبا ليس فقط السيطرة على الصناعة الأوروبية بل والتسلل من خلالها الى المستعمرات الأوروبية .

ويكفى لتوضيح أن مشروع مارشال كان استعماريا ولم يكن مساعدة لدول أوربا أن نوضح النقط التالية : -

١ - أنه كان يقوم على اتفاقيات ثنائية تبغى زيادة انتاج مواد خام معينة يجرى الاتفاق عليها بين الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية الموقعة على الاتفاقيات ، وكانت الصناعة الأمريكية فى حاجة الى هذه المواد .

٢ - والأهم من ذلك هو النص فى هذه المعاهدات على أن تقدم الدول التى قبلت المشروع فى بيانات واحصاءات عن كيفية استعمالها للمساعدات الأمريكية ، ومدى التطور والتغير الذى يحدث ، وضرورة موافقة واشنطن على مجالات الصرف .

٣ - فتح الأسواق الأوروبية للانتاج الأمريكى ، وذلك عن طريق تخفيف الحواجز الجمركية . والغريب أن اتفاقيات مشروع مارشال شملت فتح الأسواق الأوروبية للمطبوعات الأمريكية بدون رقابة . وكانت المفاجأة للدول الأوروبية هى أن معظم المطبوعات عبارة عن مجلات الجنس والجريمة . واضطرت الدول الأوروبية الى التغاضى عن تطبيق قوانينها نظرا لاحتياجها الى الأموال الأمريكية . فالقانون مثلا فى بريطانيا وإيطاليا يحرم بيع الصور العارية ، ومع ذلك فالصور والمجلات الجنسية الأمريكية تفرق المكتبات وشوارع هذه الدول ، وكلها دخل من خلال مشروع مارشال ! وكأن الصور العارية نوع من الانعاش للاقتصاد الأوروبى .

وقد اعتمد للمشروع فى عامه الأول مبلغ ٣ر٥ مليار دولار بعد أن قدر للمشروع اتفاق ٦ر٢ مليار دولار ، ولكن الكونجرس الأمريكى خفض المبلغ .

وفى نفس الشهر - مارس - من سنة ١٩٤٧ أعلن الرئيس الأمريكى ترومان المشروع الذى عرف - بعد ذلك - بالنقطة الرابعة . وكان ترومان فى عرضه لبرنامج أكثر صراحة فى توضيح أهداف السياسة الأمريكية حيث قال . . لقد دلت التجربة على أن ازدهار تجارتنا مع الدول الأخرى مرتبطة بتقدم هذه الدول اقتصاديا . « ومشروع ترومان هو الوجه الآخر للمخطط الأمريكى . فمشروع مارشال موجه نحو أوروبا ، أما النقطة الرابعة فهى للدول المتخلفة .

وانحصرت أغلبية الانفاق على المساعدات الأمريكية على نطاق الدول المرتبطة « بالأمن المتبادل » . وهو الارتباط فى أحلاف مع الولايات المتحدة ، وانى أكتفى بالإشارة إليه هنا باعتبار أنه سوف يكون موضوعا منفصلا بعد ذلك .

وقد تعددت بعد ذلك المشروعات والأجهزة التى تتولى الانفاق الى أن جاء كيندى الى الرئاسة الأمريكية ، وكان من أول ما قرره هو توحيد أجهزة المساعدات لتخضع لجهاز واحد . وشكل لجنة فى ديسمبر سنة ١٩٦٢ برئاسة كلاى المبعوث الأمريكى السابق ببرلين - وهو أيضا جنرال آخر - لدراسة برنامج المساعدات كلها على ضوء تجارب ١٧ عاما . واستمر عملها ٣ أشهر انتهت الى أن الولايات المتحدة قد أنفقت ١٠٠ مليار دولار ذهب أغلبها هباء ، حيث أنفقت على بناء قصور فاخرة لحكام الدول المتخلفة ، أو لبناء مباني حكومية سخية التأثير عامرة بالرفاهية ! وكان من محصلة ذلك أن كسبت الولايات المتحدة عدااء الشعوب ، ولم تحقق أى مصلحة .

فقد أنفقت ٦٦ مليار دولار على دول أمريكا اللاتينية ، ومازالت المنطقة تعيش على فوهة بركان . فلا هى تقدمت اقتصاديا

لضالة المبلغ ، ولا هي استقرت في نظم حكمها ، بل ان شعوب القارة كلها تحمل لواشنطن شعورا علنيا بالعداء .

والواقع أن هذه النظرة الأمريكية باللغة الضيق ، فليست المسئولية واقعة على دول أمريكا اللاتينية ، ولكنها تقع أساسا على المسئولين عن السياسة في واشنطن نفسها ، لأنهم لم يقدموا هذه الأموال إلا للحكومات غير شعبية أو هي جاءت على أكتاف انقلابات عسكرية لعبت الدور الأول في وقوعها . ليس هذا فحسب بل ان كل المساعدات لم تكن تتجه الى مشروعات إنتاجية ، بل الى سلع استهلاكية ، ومبان فاخرة ، وقصور ، وسيارات للحكام غير الشعبين ، أكثر من هذا ، أنه يوم يأتي الى الحكم رجل من الشعب تحاربه الولايات المتحدة خوفا من خروج بلاده من مناطق نفوذها .

وصحيح كما قالت لجنة كلاي أن أمريكا قد أنفقت ٤٨ مليار دولار على أوروبا الغربية لإعادة بناء ما حطمته الحرب العالمية الثانية منها . وفي الوقت الذي أعيد فيه بناء أوروبا ، اذا بهذه الدول ترفض ان تساهم في الأعباء العسكرية للعالم الغربي وتترك هذه المهمة لواشنطن وحدها .

لقد أرادت الولايات المتحدة من تلك الدول أن تشارك بالمال والرجال في الأعباء العسكرية بشرط ألا يكون للحكومات أوروبا أي اشراف على الخطط العسكرية التي يتم رسمها في وزارة الدفاع الأمريكية وحدها ! .

وصحيح أن أمريكا قد أنفقت ٧٠٠ مليون دولار في أفريقيا دون أن يتغير ميزان القوى لصالحها في القارة .

ومرة أخرى ، ليست هذه مسئولية دول أفريقيا ، ولكنها مسئولية واشنطن التي تريد أن تشتري بمساعداتها استقلال هذه

الدول ، ثم تذهب لتتبعها « بنكران الجميل » لأنها رفضت بيع استقلالها ! . ثم ان الدول الأفريقية التي حصلت على أغلب المساعدات هي دول لها موقف خاص ، فأكثر الدول التي حصلت على المساعدات في أفريقيا كانت ليبيريا الحليف التقليدي للولايات المتحدة ، ومع ذلك فانه لم ينفق دولار واحد فيها على اقامة مصنع انتاجي ، وانما أنفقت المساعدات على وسائل الرفاهية ، واقامة فنادق للسياح الامريكيين باعتراف احدي لجان الكونجرس الامريكي نفسه ! . .

وأنفقت أمريكا ٦٥ مليار دولار على جنوب شرقي آسيا . ومع ذلك فان لاوس على فوهة بركان ، وفيتنام تشعل بالكفاح الشعبي ضد القوات الأمريكية وفورموزا في عزلة خانقة تنتظر مصيرها .

وهكذا نجد أنه في الوقت الذي اعترفت فيه لجنة كلاي بأن المساعدات ضاعت هباء نجدها نسيت تحديد المسئولية عن ضياع هذه الأموال بدون نتيجة .

الأغرب من هذا ، أنه تقرر علاجاً للأخطاء التي ظهرت خلال ١٧ عاماً وضع قواعد جديدة هي دليل مادي على أن المساعدات ليست الا قناعاً للاستعمار الأمريكي . وأهم هذه القواعد !

● أن يكون من الأهداف الرئيسية للبرنامج التركيز على الاستثمار الخاص في الدول التي تحصل على هذه المساعدات ، وبمعنى أدق تشجيع تقديم المساعدات للمشروعات غير الحكومية .

وحجة الحكومة الأمريكية في ذلك أنها لو ساعدت مشروعات قطاع عام فهي بذلك تدعم النظم الاشتراكية مع أن هدف البرنامج أساساً هو محاربتها ، بل انها تهدف كذلك الى المساعدة على تقوية القطاع الخاص للاعتماد على نشاطه في تحقيق المخططات الأمريكية :

● أن يكون من أهداف البرنامج الأولى أن تكون المساعدات لتدعيم وضمان أمن وسلامة العالم الغربى ، الأمر الذى يعتبر معه تحول أى دولة الى النظام الاشتراكى تهديدا مباشرا لأمن الغرب !

وامتدادا لهذا الهدف لا تقدم المساعدات للدول التى تقف موقف المعارضة من السياسة الأمريكية . وبذلك تؤكد الحكومة الأمريكية أن المساعدات تقدم على أسس سياسية وليست اقتصادية . وعلى ضوء ذلك ظهر أن ٨٠٪ من المساعدات الأمريكية قد ذهبت الى ٢٠ دولة فقط فى العالم ، بينما ذهبت النسبة الباقية ٢٠٪ الى ٧٥ دولة ١٠٠ !

وهذا مبدأ خطير يجعل المساعدات الأمريكية بمثابة قيد على سياسة هذه الدول التى تقبلها ، وبالتالي فانه يحد من استقلالها .

● انه اتضح ان نصف برنامج المساعدات التى تحصل عليها الدول تنفق خارج الولايات المتحدة مما اعتبرتة الحكومة الأمريكية تهديدا لاقتصادياتها ، ولذلك تقرر ضرورة صرف ٨٠٪ من المساعدات الأمريكية على الأقل داخل الولايات المتحدة ١٠٠ !

أكثر من ذلك فان القروض ترد بالدولارات بدلا من الشروط السابقة بقبول سدادها بالعملات المحلية أو منتجات هذه الدول ، وهو قيد اعتقد أنه لا يحتاج الى مزيد من التعليق فأرقامه تغنى عن أى كلمة اضافية .

وجاء جونسون بعد اغتيال كنيدي ليزيد من قيود المساعدات الأمريكية على استقلال الدول التى تقبلها فأضاف :

١ - تخفيض اعتماداتها الى أضيق نطاق ممكن حتى أنها وصلت الى أقل اعتماد خصص لها خلال الأعوام العشرين .

٢ - الاعتماد على القروض بدلا من المنح والمساعدات حتى أنه أصبح ٧٠٪ من البرنامج في شكل قروض تسدد بالطريقة التي سبق أن تقررت في عهد كنيدي .

٣ - رفع نسبة الانفاق داخل الولايات المتحدة على السلع والخدمات الأمريكية من اعتمادات المساعدات الى ٨٦٪ .

٤ - تضيق نطاق المساعدات في أقل عدد من الدول الحليفة المضمونة اتجاهاتها الى حد أن ثلثي برنامج المساعدات العسكرية تقرر صرفه فيما بين ١١ دولة فقط وهي الدول التي تقع على حدود الكتلة الشرقية . وتقرر وقف المساعدات الاقتصادية عن ١٧ دولة ، بالإضافة الى ١٤ دولة أخرى تحصل على مبالغ اسمية فقط ١٠٠ .

وكانت النتيجة :

● أن ١٠ دول فقط قد أصبحت تحصل على ٧٥٪ من مجموع المساعدات الأمريكية .

● أن ٦٥٪ من القروض أصبحت تذهب الى ٧ دول فقط ،

● أن ٨٨٪ من اعتماد « الطوارئ » يذهب الى ٣ دول فقط ،

والنسبة الباقية تنفق على ٨ دول .

والواقع أن ظاهرة الانكماش هذه لا ترجع الى أسباب سياسية فقط كما تحاول أن تظهرها الحكومة الأمريكية ولكنها ترجع أيضا الى أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة نفسها ، حيث أصبح الانفاق أكبر من الإيرادات مما جعل العجز في ميزان المدفوعات في تزايد مستمر ، وكان من الحلول المطروحة أمام الحكومة الأمريكية - حسب خطة الفئة الحاكمة - أن تخفض المساعدات وأن ينشط الاقتصاد الأمريكي بالحروب المحدودة .

والغريب أن جوانب الخطأ في برامج المساعدات الأمريكية لم تطرح مرة واحدة على بساط البحث في الكونجرس الأمريكي .

وقد يرجع ذلك الى أن أعضاء الكونجرس الأمريكي يناقشون برامج المساعدات الخارجية سنويا ويوافقون عليها أو يعترضون دون أن يعرفوا التفاصيل أو القواعد التي وضعت على أساسها وليس هذا لأن الحكومة تخفى عنهم شيئا ، ولكن لأن هذه القواعد والنظم يضمها كتاب يصل الى ٢٥٠ صفحة يوزع على الأعضاء الذين لا يجدون وقتا لقراءته لانشغالهم !

وتكون النتيجة أن خمسة أو ثمانية أعضاء فقط هم الذين يقرأون ويناقشون والباقي يوافق أو يعترض حسب الجانب الذي يقف فيه من العضو المتحدث !

وأن المساعدات الأجنبية بالرغم من حيويتها للسياسة الأمريكية لا تثير اهتمام أعضاء الكونجرس . وهذا أيضا يفسر أن عدد الذين يشتركون في مناقشتها محدود للغاية . فكل عضو يعرف أن موافقته أو اعتراضه على برنامج المساعدات لن يكسبه أصواتا انتخابية .

وتأكيدا لأن الشعب الأمريكي نفسه لا يهتم مثل نوابه بالبرنامج أشار همفري نائب الرئيس الأمريكي بأنه اذا كانت الموافقة على البرنامج لا تكسب العضو أصواتا انتخابية فهي أيضا لا تفقده شيئا من أصواته !

واذا كانت هذه هي الصورة في الداخل فانها في الخارج وعلى النطاق الدولي ان لم تكن مثلها فهي أكثر منها . ولعل الكلمة التي تكشف عن ذلك هي التي ألقاها السناتور واين مورس في أثناء مناقشة البرنامج بمجلس الشيوخ . فقد قال « الحقيقة أن مساعداتنا الأجنبية تصنع مئات الألوف من الشيعيين الذين ينتشرون في العالم كل عام ! »

وقد يكون السناتور مورس فى هذه الكلمة معذورا ،
فالمساعدات الأمريكية فى كثير من الدول فعلا تصنع فى كل عام
مزيدا من الأعداء للسياسة الأمريكية وهى بطريقة غير مباشرة تدعم
الحركات الوطنية المعارضة للنفوذ الأمريكى . والخطأ الشائع على
مدى العشرين عاما الماضية فى السياسة الأمريكية هو أن كل من
يعارض السياسة الأمريكية شيوعى . فالذى حدث هو أن ٧٠٪ من
المساعدات الأمريكية تذهب الى حكومات لاتعيش على رضا شعوبها .
وبالتالى تصبح الحكومة الأمريكية فى نفس الجانب الذى تقف فيه
الحكومات التى لا تحقق مطالب الشعب . وبقدر شعور العداء لدى
هذه الشعوب لحكوماتها يصبح هناك عداء مماثل للسياسة
الأمريكية التى تدعم موقف هذه الحكومات ! .

وقد اعترفت - منذ سنوات - لجنة من الكونجرس بأن معظم
المساعدات الأمريكية تنفق على رفاهية الحكام وبناء القصور والمباني
الحكومية الفاخرة فى الوقت الذى تعيش فيه شعوبهم فى فقر .
والخطأ هنا ليس على الشعوب التى تكافح من أجل وجودها
ومستقبلها وإنما هو قطعا يقع على واضعى السياسة الأمريكية
وحدهم .

والمظهر الدولى الثانى لخطأ السياسة الأمريكية من خلال
المساعدات الأجنبية اعتقاد خاطئ يسود بين أغلبية أعضاء
الكونجرس بأن المساعدات الأمريكية سيف حاد فى أيديهم يخيفون
به الدول التى تعارضهم . فيمنعون المساعدات عن هذه الدول أو
تلك .

ومصدر الخطأ هنا يتضح من نقطتين :

● عدم ادراك للتجارب الماضية التى تؤكد أن هذه الدول لم
تخضع واحدة منها للضغط أو قبلت أن تبيع استقلالها ، بل ان

هذه الدول بدلا من أن تخضع ، أما أن أخذت طريقا معاديا تماما للسياسة الأمريكية أو على الأقل تقف في موقف وسط . ولعل ما يستحق الملاحظة فعلا أن الولايات المتحدة خلال العشرين عاما الماضية - هي كل تجربتها الدولية منذ أصبح لها دور دولي - لم تكسب صداقة دولة جديدة من خارج نطاق صداقاتها التقليدية . . والأخطر من ذلك أنها في كل عام تفقد عددا من الدول الصديقة لها بمجرد أن تسقط الحكومات القائمة فيها أمام زحف حركة وطنية أصيلة .

● ان موقف الذين يناقشون برنامج المساعدات الأمريكية هو موقف « غنى الحرب » الذي خرج من عالمه المحدود الى العالم المفتوح على ظن أن العالم ليس به سواء في الغنى والقوة ، مع أنه لو نظر الى أبعد من مواقع أقدامه لاكتشف الحقيقة .

ان المساعدات الأجنبية لم تعد احتكارا على الولايات المتحدة ، بل ان هناك دولا يحكم انقسام العالم الى كتلتين تنافس الولايات المتحدة في هذا المجال حتى في داخل نطاق الكتلة الغربية نفسها ، والخاسر في أى من هذه الظروف لن يكون غير الحكومة الأمريكية . فالدول التي أصبحت تتحرك في مجال المساعدات الأجنبية مع الولايات المتحدة غير الاتحاد السوفييتي هي فرنسا ودول أخرى كثيرة . الا أن فرنسا بالتحديد هي التي تحاول أن تدخل من باب المساعدات الى كل مكان تخرج منه أمريكا .

ويكفى أن نعلم أن فرنسا قدمت في العام الماضي ٩٨٠ مليون دولار مساعدات أجنبية . وأن دييجول ينوى زيادة برامج فرنسا للمساعدات في العام الجديد .

ويترتب على ذلك مزيد من النقد في الكونجرس للعالم ،

ومزيد من اتجاه دول العالم للتعاون مع دول على خلاف مع الولايات المتحدة .

وأخلص من هذا كله الى أن المساعدات الأمريكية لم تكن مساعدات لدول العالم لمثالية الحكم الأمريكي ، ولكنها كانت مساعدة للاقتصاد الأمريكي نفسه لانقاذه من شبح انهيار كان يقترب منه .

وبرغم ذلك فإن الولايات المتحدة قدمتها فى إطار جعلها قيادا على استقلال الدول ، ويبدو انها كانت تريد مقابلا لها شراء دول العالم . فلما رفضت بعض الدول هذه الصفقة الخاسرة واجهت حربا شعواء من الحكومة الأمريكية وأجهزة مخابراتها ، الى جانب حرمانها من شرف الحصول على المساعدات .

والغريب أن الحكومة الأمريكية لم تدرك - رغم السنوات الطويلة والصفعات التى تعرضت لها سياستها - انها الدولة الوحيدة فى العالم التى تخسر مع كل وقت يمر دولة من الدول التى كانت صديقة لها ، وأنها وحدها الدولة التى لم تكسب صديقا جديدا . بل ان السياسة الأمريكية بسيرها الطبيعى كانت تعتمد اذلال حلفائها حتى أن البعض منهم لم يستطع الحفاظا على موقعه فى الداخل الا أن يتمرد على السيادة الأمريكية المفروضة عليه .

حتى الدول التى قبلت الولايات المتحدة أن تعطىها مساعدات غير مشروطة . ظهر من السياسة الأمريكية انها كانت تغريها على التحالف ، وأن تتركها مع الوقت تعتمد على مورد المساعدات لتقطع عنها فجأة مما قد يجعلها ترضخ لارادة الاستعمار الأمريكى .

ولم تكن المشكلة فقط فى أن المساعدات الأمريكية هى قناع يخفى وجه الاستعمار الأمريكى عن الشعوب ، بل كان أخطر

ما في هذه المساعدات أنها فتحت أبواب اقتصاديات هذه الدول لدخول الرأسمالية الأمريكية في كل مكان يمكنها أن تصل إليه .

فالمساعدات بجانب أنها كانت في حد ذاتها قناعا للاستعمار فقد كانت - في نفس الوقت - « قنطرة » عبور لقناع بل لأقنعة أخرى للاستعمار الأمريكي .

حتى الأفراد الذين بعثت بهم الحكومة الأمريكية تحت اسم الخبراء لم يكن أغلبهم إلا أجهزة اتصال لنقل كل ما تصل إليه أعينهم الى واشنطن .

فقد ظهر مثلا أن منظمة أمريكية تحمل اسم « إعادة البناء والتدريب » وتعمل على صعيد أفريقيا تقوم بنشاط واسع للحصول على امتيازات تنظيم البريد ، والاتصال اللاسلكي ، واتضح من نشاطها أنها - عن طريق ما حصلت عليه من امتيازات عمل - تقوم بالمراقبة والتجسس على نشاط الأفريقيين .

وربما كان مما يستحق الذكر أن الولايات المتحدة كانت تعرف جيدا كيف تغلف هدفها وتخفيه عن الدول حديثة الاستقلال . فهي تدرس جيدا المنافذ التي يمكنها أن تتسرب منها الى هذه الدول ، ثم تقدم اليها اقتراحات العمل .

ثم أليس غريبا بعد هذه السنوات من برامج المساعدات الأمريكية ألا نجدها قد ساهمت في مشروع انتاجي واحد أو تحركت من خلال خطة تنمية اقتصادية في أية دولة ؟ ، بل إنها ترفض تماما أي محاولة لإشراكها في مشروع انتاجي حقيقي . وأمامنا خير مثال على ذلك وهو موقف الحكومة الأمريكية من مشروع بناء السد العالي في الجمهورية العربية المتحدة .

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك بل إنها سيطرت - بحكم

عناها - على معظم المؤسسات الدولية المتخصصة في المساعدات الاقتصادية ، وفي مقدمتها مؤسسة التنمية ، وصندوق النقد الدولي . وكلاهما تابع للأمم المتحدة . فهي بحكم عوامل كثيرة تملك النصيب الأكبر من رأسمال هذه المؤسسات وبالتالي من أصواتها . وأمامنا مثال من عشرات الأمثلة وهو تراجع صندوق النقد الدولي عن الاتفاق الذي تم مع الجمهورية العربية المتحدة قبل العدوان الثلاثي الجديد ، وهو نفس ما سبق أن حدث من البنك الدولي بالنسبة لتمويل السد العالي قبل العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦ .

وقد أصبحت امكانيات هذه المؤسسات الدولية في خدمة حليقات أمريكا والدول التي كان مفروضاً أن تكون آخر من يستفيد منها . فبريطانيا تحصل على قروض لا حدود لها لانقاذ اقتصادها حتى أنها لم تعد قادرة على السداد . ومع ذلك يقدم لها المزيد من القروض مادامت لا تعارض السياسة الأمريكية وتشير في رحابها . ولم يفكر أحد من المشرفين على هذه المؤسسات أن يرسل بعثة الى بريطانيا لدراسة أوضاعها مثلما يحدث مع الدول النامية ، والتي هي أشد احتياجاً لهذه الأموال لعمليات البناء الاقتصادي بعكس دولة مثل بريطانيا التي تحصل على قروض لسد العجز الذي يتخلف عن انفاقها على قواعدها العسكرية المبعثرة في أنحاء العالم للدفاع عما بقي من الامبراطورية البريطانية . حتى إسرائيل نجدها تحصل على ما تشاء من هذه المؤسسات الدولية وبسهولة تثير علامات تساؤل لا عدد لها .

وباختصار ، فإن الولايات المتحدة قد استفلت كل الامكانيات المتاحة للعالم لتنفيذ مخططاتها ، حتى كادت أن تصبح المؤسسات الدولية مجرد واجهة أخرى للمساعدات الأمريكية .

ويكفي دليلا على أن الولايات المتحدة تتصور أن مساعداتها ليست الا ثمنا لاستغلال الدول التي تحصل عليها ، أن وزارة الخارجية الامريكية قدمت للرئيس جونسون تقريراً عقب تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة على عدوان اسرائيل فقد نشرت صحيفة واشنطن بوست ملحقاً له يوم ١١ يوليو - ١٩٦٧ - وجاء فيه ان دولا من التي تأخذ مساعدات أدلت بأصواتها ضد الموقف الامريكي ومثال ذلك اسبانيا التي حصلت على ٣ مليار دولار حتى الان واليونان التي حصلت على ٣ مليار دولار في ظل النقطة الرابعة وتركيا التي نالت ١٠ مليارات وباكستان التي حصلت على ٤ مليارات . وبناء على ذلك لابد من اعادة النظر في برامج المساعدة لهذه الدول . . !

وكانت الملاحظات الامريكية - ! - هي أن أكثر الدول التي حصلت على مساعدات هي في مقدمة الدول التي تعارض السياسة الامريكية .

فاوربا حصلت على ٤٧٧ مليار دولار نال فرنسا منها ٩٤ مليار وهي التي تقود الجبهة الاوربية المعارضة .
وجنوب شرقي آسيا امتص ٢٧ مليار دولار اخذت الهند منها ٧٦ مليار وهي مازالت مصممة على سياستها .

وهكذا مضت بالارقام تحصر آثار انفاق ١٢٨ مليار دولار خلال ٢٠ سنة منها ٣٦٩ مليار مساعدات عسكرية دون أن تحقق كل المطلوب وهو أن تكون هذه الدول مجرد ظلال للموقف الامريكي .

الفصل الرابع

القواعد والأحلاف الأمريكية

ارتبطت المساعدات الأمريكية بقانون أمريكي معروف بقانون « الأمن المتبادل » ، حتى أن الدول المرتبطة بهذا القانون هي التي حصلت على أكثر من ٦٠٪ من المساعدات الأمريكية .

والهدف الظاهر علانية لهذا القانون والمساعدات العسكرية التي تدفقت من خلاله كان هو حصر الشيوعية في نطاق الدول التي اعتنقتها حتى لا تنتشر الى غيرها . وقد أخذت سياسة الحصر هذه الصور :

● أحلاف عسكرية شملت كل مناطق العالم تقريبا ، حتى أنه ما من منطقة الا وكان للولايات المتحدة فيها حلف من الأحلاف .

● قواعد عسكرية مبعثرة على دول العالم حتى بلغت ١٤٠٠ قاعدة في ٤٨ دولة ، ويتمركز في هذه القواعد مليون جندي أمريكي ، أي حوالي ثلث القوات المسلحة الأمريكية ، وهذا يكلفها ٣٤ مليار دولار سنويا .

● معاهدات دفاع مشترك ثنائية مع الدول التي حالت ظروفها دون الانضمام الى الأحلاف لأي سبب من الأسباب .

وقد كان هناك ما يمكن الادعاء به بأن هذا المخطط هو حلقة للدفاع عن العالم الرأسمالي وذلك بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن الأيام كشفت أن هذه الادعاءات لم تكن أكثر من نسيج القناع الجديد للاستعمار الأمريكى .

فهذه القواعد والأحلاف فرضت على الدول التى قبلتها تحت ضغط الحاجة الى المساعدات الأمريكية التى كانت بمثابة رشوة لشراء الحكومات التى قبلتها .

ولعل ما يؤكد أن هذه الأحلاف والقواعد والمعاهدات لم تكن لمجابهة الاتحاد السوفيتى ، أن معظمها كان فى مناطق بعيدة تماما عن العالم الشيوعى ، ولم تكن تواجه أية احتمالات بالتعرض لخطرها .

هذا مع ملاحظة أن أحدا فى المجتمع الدولى لم يكلف الولايات المتحدة بمهمة الدفاع عن العالم ضد خطر غير موجود إلا فى مخططات الرأسمالية الأمريكية .

والغريب أن جون فوستر دلاس نفسه وزير خارجية أمريكا السابق قد قال فى كتابه « حرب أم سلام » ان الشيوعية لا يمكن مواجهتها بالجيوش والطائرات ، لأنها فى الأساس عقيدة ، والعقائد لا تحارب بالسلاح .

ومع كل هذا المنطق الذى يؤكد أن سياسة الحصر ليست إلا قناعا للاستعمار الأمريكى ، إلا أن هناك ما هو أقوى من المنطق ، وأعنى به استراتيجية الحرب .

فالمعروف أن العيالم محكوم بتوازن ذرى بين موسكو وواشنطن . وأنه لو توافر - فى أى وقت - للحكومة الأمريكية - تفوق ذرى لما ترددت فى القيام بحرب عالمية ثالثة ، إلا أن العائق

الذى يمنع هذا التفوق لآى من الطرفين هو تأكيد كل منهما أنه فى حالة نشوب حرب ذرية فسوف تنتهى الحياة من على أرضه .
فان ما يملكه كل طرف يكفى لاختفاء أرض الآخر من الحياة تماما . وقد زاد التوازن تأكدا بعد الاعتماد على سلاح الصواريخ بعيدة المدى مما أدى الى تغيير كامل فى استراتيجية الحرب .
ومع هذا التوازن أصبح قيام الحرب العالمية الثالثة أمرا يكاد يكون مستحيلا الا اذا كانت الولايات المتحدة تريد الانتحار . ومع وجود الصواريخ بعيدة المدى - باعتبارها جوهر الهجوم والدفاع - لم يعد للطائرات دور يمكن أن تقوم به فى حالة الحرب العالمية . وبالتالى ما عادت للقواعد أية أهمية فى هذه الحرب ، لأن الحرب العالمية - باعتراف كل رجال وزارة الدفاع الامريكية - ليست أكثر من حرب ١٥ دقيقة يكون العالم كله قد أصابه خلالها الفناء .

وكل ما انتهت اليه هذه الحقائق هو أن الولايات المتحدة قررت تصفية ٢١ قاعدة من قواعدها بالعالم فقط لاغير . وفى نفس الوقت نجدها قررت اعتماد مليار دولار لتوسيع ٢٨٠ قاعدة أخرى . . !

أكثر من هذا أدخلت فى استراتيجيتها حركة الأسطولين السادس فى الشرق الأوسط والسابع فى الشرق الأقصى ، حيث يكون كل منهما قاعدة متحركة لمواجهة أى حدث .

ويكفى لنعلم أن مهمة هذين الأسطولين استعمارية بحتة ما سمعته من قائد البحرية الامريكية فى مقر قيادته من أن من حق أى من الأسطولين التدخل فى أى موقف يراه حتى ولو لم تطلب منه أى دولة ذلك !

اذن . . اذا لم تكن هذه القواعد والأحلاف والأساطيل

مخصصة لصدام محتمل مع الاتحاد السوفيتي بعد أن تأكد عدم جدواها في مثل هذا الصدام ، فان لوجودها أهدافا أخرى .

فهي بقدر ما عبرت على قنطرة نسجتها المساعدات فهي بدورها كانت قنطرة لقناع آخر للاستعمار الأمريكى وهو الاستثمار الخارجى . وكما هو معروف اقتصاديا بأن رأس المال الأجنبى جبان بطبيعته ، لذلك فهو يريد دائما الحماية ، ومن ثم استعانت الولايات المتحدة بالأحلاف والقواعد لتفتح الأبواب أمام استثمارات احتكاراتها .

وتعتبر هذه القواعد مراكز جاسوسية . فكل استخداما محصور في تموين واستقبال طائرات التجسس الأمريكية «يو ٢» المعروفة ، والتي تتجول في العالم بصفة مستمرة ، تصور وتسجل كل التحركات . هذا الى جانب أن بعض هذه القواعد ليس أكثر من مراكز رادار تسجل كل شيء من رسائل متبادلة بين الدول ، أو التدخل والتأثير (التشويش) على أى موجة من موجات الارسال اللاسلكى .

والأهم من ذلك كله أنها مراكز وثوب على أى حركة وطنية، أو نقط انطلاق للتآمر ضد أى دولة ترى الولايات المتحدة - في سياستها - خطرا عليها . ونوعية هذا الخطر ومضمونه مسألة تقديرية للأجهزة الأمريكية وحدها . ولسنا في حاجة الى أمثلة أكثر من مثال قاعدتها « هويلاس » بلبيا .

والأمر الذى لا يجب أن يغرب عن الفكر هو أن أيا من القواعد الأمريكية المبعثرة في أنحاء العالم لا تخضع لأى قانون الا القانون الأمريكى . فهي جزء من الأرض الأمريكية اقتطعت من أراضي الدول المقامة عليها ، تباشر فيها السلطات العسكرية الأمريكية كل حقوق السيادة ، حتى أنها تصبح دولة داخل الدولة . وبحكم مالديها من سلاح وامكانيات تصبح دولة أقوى من الدولة التى هى بداخلها وقد لا يتصور البعض أن الجندى الأمريكى فى

أى من هذه القواعد اذا ما اقترف عملا من أعمال الاجرام خارج أسوار القاعدة لا يمكن محاكمته ، وكل ما تستطيعه سلطات الدولة التى ترتكب الجريمة على أرضها هو تسليمه الى السلطات الامريكية للتصرف بمعرفتها .

هذا من ناحية السيادة والقانون . أما عن الجوانب الاجتماعية فان المدينة التى تفتح أبوابها لاقامة قاعدة أمريكية تتحول - بعد وقت قصير - الى مجرد ملهى كبير للترفيه عن الجنود الأمريكيين .

وقد رأيت وعشت فى مدن بها قواعد أمريكية وسوف أعطى أمثلة منها : مدينة فرانكفورت الألمانية وكنت ضيفا فيها على القاعدة الامريكية نفسها ! وقد كان كل ما يشغل وقت الجنود والضباط هو تحديد مواعيد - بعد انتهاء نوباتهم - مع فتيات المدينة . وفى شوارع المدينة نفسها أصبح بين كل ملهى وآخر ملهى ثالث . وتقف بنات الليل فى طابور عند النواصى فى انتظار استدعاء عاجل . وقد تجولت فى انحاء المدينة مع ضابط أمريكى كان يردد طوال الوقت أن الفرق الوحيد بين بنت فرانكفورت المحترفة وغير المحترفة أن الأولى تدفع لها غير ماتتكلفه من نفقات، أما الأخرى فهى تكتفى بالانفاق عليها . والمهم أن المدينة قد أصبحت احدى المدن التى يخجل منها الألمانى نفسه لأنها لم تعد خاضعة تماما لسيادته . هذا مع افتراض أن دولته نفسها لم تعد خاضعة كلها لارادة أمريكا . وربما كان هذا واحدا من الاسباب التى تخفف من شعورهم نحو القاعدة الامريكية فى فرانكفورت .

والغريب أننى رأيت نفس الصورة تتكرر بكل تفاصيلها فى مدينة بانجلوك عاصمة تايلاند التى يقال عنها باريس آسيا ، وهى مقر قيادة حلف جنوب شرقى آسيا . وربما كان ما سمعته من

سائق تاكسى يعبر وحده عن الحالة الاجتماعية التى وصلت اليها المدينة التى كانت تعتبر واحدة من أكثر مدن آسيا عراقة وتاريخا مشرقا . فقد قال لى ان المسألة هنا ليست أكثر من ثمن . كل شىء يمكن أن أحضره لك . . أى فتاة . . أى سلعة . . حتى لو لم تكن للبيع . . أى شىء . . والمسألة لن تصبح أكثر من مقدار هذا الثمن !

فليست القواعد الامريكية فقط تعبيرا عن الاستثمار وفرضا لارادته على سيادة الدول بل هى وسيلة من أسرع وسائل التسلل الى المجتمعات لتفتيتها ، وتخریب أية روابط اجتماعية فيها ، حتى تصبح فى النهاية مجرد أفراد مبعثرين ليس لهم حساب أو وزن ، اذ أن الذى يحكمهم هو المال والجنس . ويعرف علماء الاجتماع جيدا سهولة انقياد أى مجتمع اذا ما تحللت أخلاقياته وروابطه الأسرية بحيث يصبح سلسا فى يد السلطة مهما كان شكلها وجنسيته .

وبالتالى يصبح أثر القواعد الامريكية على مستقبل هذه المجتمعات أشد خطورة عن أى استثمار آخر . فهو يفرق الدول فى سيل من السلع الكمالية وغيرها من نفقات الجنود حتى يصاب اقتصاد الدولة بالتضخم ، وتفقد عملتها قيمتها ما لم يساندها الدولار ، فاذا ما رفع الدولار حمايته عنها انهار اقتصادها .

ويجرى ذلك كله بسهولة بمجرد اقامة واحدة من هذه القواعد على اراضى أية دولة وبدون مقاومة حتى المقاومة الذاتية . . ! والذين يقومون بهذه المهمة للولايات المتحدة يمكن أن نرسم وجودهم بالأرقام : ففى محيط دائرة حلف الأطلنطى نجد للولايات المتحدة حوالى ٣٤٠ ألف جندي ، وتعد ألمانيا الغربية التى تضم منهم ٢٥٠ ألف جندي أكبر نقطة تجمع لهم . وفى بريطانيا يوجد ٢٠ ألفا وفى فرنسا كان يوجد ٣٠ ألفا تم ترحيلهم فى بداية

عام ١٩٦٧ الى بقية دول أوروبا ، وفي إيطاليا ١٠ آلاف جندي معظمهم من البحرية .

وقد أقامت الولايات المتحدة لدول أوروبا حلفا خاصا بها هو حلف الأطلسي ، مثلما سبق أن وضعت لها مشروع مارشال للمساعدات .

ويرجع أصل حلف الأطلسي الى مشروع أوربي لتوحيد وجود الدول الأوروبية في مواجهة التطور السياسي العالمي . وفعلًا وقعت بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبرج اتفاقية بروكسل في ١٧ مارس سنة ١٩٤٨ والتي كانت تعتبر حجر الأساس لبناء الوحدة الأوروبية . وقد أحست الولايات المتحدة بخطر مثل هذا الكيان على مخططاتها ، فسارعت بالسطو على الحجر الأساسي لاقامة مبنى آخر عليه ، حتى أنها لم تستطع الانتظار طويلا ، ففي ٦ يوليو أي بعد حوالي ٣ أشهر فقط تحولت عملية السطو الى العلانية حيث جرت الاتصالات الرسمية لاقامة حلف لدول الأطلسي . وفي موعد الذكرى الأولى لمعاهدة بروكسل كان الحلف الجديد قد حل مكانها ، وانضمت له ١٢ دولة هي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا ولوكسمبرج وكندا والنرويج والدانمرك وأيسلندا وإيطاليا والبرتغال . وهي الدول الأصلية ثم دخلت تركيا واليونان وألمانيا الغربية .

ولعل ما يستحق الوقوف عنده بداية نص المادة الثانية من المعاهدة ، فهي قد حددت هدف التعاون بين دول الحلف في نقطتين :

١ - مواجهة تيار الشيوعية ، مع أن الخطر على أوروبا ليس من الشيوعية ، ولكنه من العسكرية الألمانية التي شنت حربين عالميتين كانت الثانية منهما على دعامة من رأسمال الطبقة

الاحتكارية في أمريكا . وكانت معاهدة بروكسل التي قام الحلفاء على أنقاضها موجهة أساسا لخطر هجوم ألماني على أوروبا وما قالتها الدول اعتراضا على ضم ألمانيا الغربية للحلف هو ما تحقق فعلا قبل مضي ٢٠ سنة أخرى على إقامة الحلف . والمعروف أن بعث العسكرية الألمانية بعد الحرب العالمية الأولى كان قد استغرق عشرين عاما من الرأسمالية الأمريكية ، وقد اعترضت بعض الدول وفي مقدمتها فرنسا مؤكدة أن سياسة العسكرية الألمانية بطبيعتها توسعية ، وأنها - في ظل الحلف - سوف تملك حرية البعث من جديد ، بل وزيادة قوتها ، وهو ما حدث فعلا .

٢ - العمل على استقرار الأحوال الداخلية في دول الحلف . وهذا يعنى بالتالى - حسب المفاهيم الأمريكية - القضاء على أى صوت معارض للاستعمار الأمريكى وكبت أى حركة وطنية تريد إقامة نظام حكم جماهيرى فعلا وليس لصالح الرأسمالية الأمريكية . وخير مثال على ذلك هو ما حدث في اليونان ، حيث نجد جيشا لا يستطيع أن يتحرك دون موافقة قيادة الحلف .

فمنذ بدأت الازمة فى ١٥ يوليو سنة ١٩٦٥ باستقالة باباندريو من رئاسة الوزارة ، والموقف غارق فى دائرة مغلقة :

فالملك الشاب مصر على التسحدى فى فرض ارادته على العمل السياسى ، مهما كان الثمن الذى لا يدفعه سوى الشعب .

والقوى السياسية تقف عاجزة عن عمل جماهيرى ، وكأن كل مهمتها هى تنظيم مظاهرات يضرب فيها الشعب .

فطوال ٢١ شهرا ، هى عمر الازمة الوزارية ، والوزارات تتساقط حتى بلغ تعدادها ست وزارات ، وحزب الاغلبية لا يفعل شيئا سوى العمل على اسقاط الوزارات .

قد يقال ان حزب باباندريو كان يريد أن يضع نفسه والملك
فى كفتى ميزان يمسك به الناخب اليونانى ليصدر حكمه بتأييد
واحد منهما ، وهو أمر يستحيل تصوره لسبب بسيط ، وهو أنه
ليس للملك حزب يتحدث باسمه ، وبالتالي يخوض الانتخابات به .
ويترتب على ذلك :

● ان الانتخابات ان كانت قد جرت ما كانت لتحسم الخلافات
على الاطلاق لأن الملك ليس طرفا فيها . ثم ان الانتخابات فى ظل
ظروف غير متغيرة تصبح نتائجها معروفة مقدما .

● أن ادراك الملك لهذه الحقيقة يجعل قبوله اجراء الانتخابات
بمثابة قبول لاهدار هيئته لصالح باباندريو . وبالتالي كان من غير
الطبيعى أن يقبل الملك تحديد موعد لها ، وبالتالي كان لا بد من
حدوث شيء قبل الموعد المقرر الذى ربما كان تحديده بمثابة تحذير
للقوى السياسية .

وكان المنفذ الوحيد فى الدائرة المغلقة التى سقطت داخلها
اليونان هو تدخل الجيش .

والعملية هناك كانت بسيطة ، وحسابها سهلا . فحيث أنه
لا يوجد تنظيم يسارى حقيقى على المستوى الشعبى أو العسكرى
ولا يوجد تنظيم شيوعى على نفس المستوى أيضا ، فلا بد أن تكون
القوة هى التى تتحرك من داخل اليمين ، وهو ما أدركته المخابرات
الامريكية جيدا . وكان لا بد من الحركة بسرعة قبل أن يفلت الزمام
ويسقط الملك . ولم تكن هناك سوى قوة الجيش الذى يتحرك بأمر
الولايات المتحدة عن طريق قائد حلف الاطلنطى . وفى نفس الوقت
يتحرك باسم الملك ما دام الملك مبقيا على المصالح الامريكية ، وكل
ذلك طبقا للمادة الثانية من الحلف . ولعل ميزة تدخل الجيش
لتولى السلطة قد ترتب عليها :

١ - انه يمتص أكبر قدر من طاقة الغضب فى نفوس الجماهير ،
ولو لفترة محدودة تهدأ فيها النفوس .

٢ - انه فى ظله يمكن التخلص من كل القوى التى تثير المتاعب
للجانب الذى تحرك الجيش لحسابه ، سواء بالقتل خطأ - ظاهريه
طبعاً - أم بالتشريد والتخويف .

٣ - انه يصبح حتمياً تأجيل الانتخابات الى أجل غير مسمى
وتعطيل الدستور ، وفتح السجون لأى شخص غير مرغوب فيه لأى
سبب من الأسباب .

ولكن عيب هذا كله أنه يضع القوة التى يتحرك باسمها
الجيش ، وخصوصاً وأنه تحت راية اليمين ، فى موقف عداء مع
الجماهير . وهو ما أدركه الذين أشاروا على الملك بهذا الأسلوب .
ولذلك فبعد أن قام الانقلاب باسم الملك ، وشكلت وزارة من
العسكريين والقضاة مناصفة ، وحلفت اليمين أمام الملك -!- اذيعت
أخبار أكثر ما يستحق تسجيله عنها أنها من مصادر أمريكية ، وهذه
الأخبار تقول ان الملك الشاب محددة اقامته فى قصره .

ولو كان الموقف مفروضاً عليه ما كان ليقبل أن تحلف الوزارة
يميناً أمامه ، ولا كان الجيش فى حاجة لاستخدام اسمه على الإطلاق ،
لأن استخدام اسم الملك ان يمنحه بركات الشعب ولا أى قوى
سياسية أو غير سياسية . والانقلابات عادة ليست فى حاجة الى
مراسيم ملكية ، ولكنها فى حاجة الى دبابات تحجر على الشعب
اليونانى وزعامته بكل ألوانها .

فالمسألة على الأرجح ليست آلا وسيلة لاستدراار قدر من
خطف الجماهير على الملك ، حتى اذا ما انتهى الانقلاب من مهمته ،
بقى الملك قادراً على الحركة والعمل .

والأمر المؤكد أن إلحکم العسکری لا یمکن أن یمتد طویلا .
أولا . . لان الیونان بعضویتها فی حلف الاطلنطی مازال ینظر الیها
علی أنها واحدة من الدول الغربیة . والمعروف أن الغرب كله لایهمه
جوهر الحکم بقدر ما یهمه أن تكون صورته دیمقراطية ، ودلیل ذلك
حركة الصراخ التي شملت كل أوربا بعد الانقلاب . والأخطر من
ذلك أن تحرك جيش للاستیلاء علی الحکم فی أوربا مسألة خطيرة ،
قد تجذب جیوشا فی دول أوربیة أخرى لیس من صالح الغرب
أن یحدث فیها ذلك ! .

وحتى هذا العامل یرجح فكرة أن الموقف لیس مفروضا علی
الملك ، بل ویؤكد أنه مسرحیة مرسومة تنتهی بتحقیق الانقلاب
لأهدافه بإلغاء الانتخابات وتشتیت « المشاغبین » - ! - وتخويف
كل الزعامات ، ثم یعود الضباط الثلاثة الی ثكناتهم ، أو الی مناصب
دبلوماسية مع مكافأة سخیة .

وبافتراض صحة ما قیل من أن الانقلاب مفروض علی الملك
فالأمر لا یتغیر حیث أن كلا الطرفين من الیمین .

ولیس مهما علی الإطلاق أن كان الانقلاب مفروضا علی الملك
أو بتدبیر منه ، ولكن المهم أثر تحریك الجيش الیونانی - لأول مرة
فی تاریخه للاستیلاء علی السلطة - علی العسکریة الیونانیة نفسها .
فهی لعبة خطيرة ، قد تجذب سهولة اتمامها عناصر أخرى ،
ان لم یکن الیوم ففی الغد ، علی تکرار اللعبة ، وخصوصا وأن اشراك
العسکریة - بدون عقیده جماهیریة - فی السیاسة أمر یصعب
إخراجها منه بعد ذلك فی ظل قوى تتصارع علی مصالحها وحدها ،
وبالتالی یصبح میزان القوى فی يد العسکریة وحدها . وهو ما تریده
الولايات المتحدة . اذ تفضل أن تكون الیونان مثل دول أمريكا
اللاتینیة من أن تكون فی يد عناصر وطنیة .

ولقد كان حلف الاطلنطي نفسه هو الذي استخدمت أسلحته
البرتغال لضرب الحركة الوطنية في أنجولا .

ويبدو أن الحلف قد أدى مهمته ، وهي أساسا فتح الابواب
لتأمين الاستثمارات الامريكية حتى تثبت أقدامها، بدليل أن الولايات
المتحدة كانت هي الدولة المسؤولة عن تفتيت الحلف ، وهو في
الواقع ليس تفتيتا ، ولكنه اخراج للدول التي تعارض المخطط
الامريكي ، وهو المخطط الذي أدخل كندا في الحلف مع انها غير
أوربية . وفي الوقت الذي قبلت فيه كندا رفضت أسبانيا الدولة
الاوربية . ومشكلة الحلف اليوم ليست الا تعبيرا عن تناقض مصالح
الاستعمار الامريكي مع المصالح الاوربية .

فالمعروف أن دول الغرب انقسمت على نفسها منذ سنة ١٩٦٢
بسبب السياسة الامريكية التي وضعها كيندي ، ودعمها جونسون
بضرورة انشاء قوة ذرية متعددة الاطراف في ظل حلف الاطلنطي .
وهي ما زالت حتى الآن أخطر مصادر الانقسام في التحالف الغربي .
فقد عارضت دول تسليح ألمانيا ذريا وأصررت دول أخرى على انشاء
قوة ذرية مستقلة . وكانت النتيجة أن أصبح حلف الاطلنطي شبحا
لما كان مرحودا .

ولعل البعض لا يتصور أن الولايات المتحدة وحدها هي
المستفيدة من هذه الازمة . فتمزق حلف الاطلنطي بل ونهايته غير
مثيرة على الاطلاق ، فهو حلف عديم القيمة منذ ١٠ سنوات بالضبط
أي منذ استعمال الصواريخ عابرة القارات في الحرب . وبالتالي
فقواعد الهجوم المنتشرة في العالم قد أصبحت بلا فاعلية الا التأثير
على السياسات والمواقف الداخلية في المنطقة .

يقي ان نعرف سبب الازمة . ففي سنة ١٩٦١ أعلنت أكبر

شركات استغلال اليورانيوم في العالم - وهي أمريكية طبعاً - انها مع نهاية سنة ١٩٦٢ سوف تواجه أزمة - فهي تستغل اليورانيوم الأمريكي والكندي ومناجم روديسيا ، والسبب في قدرة أمريكا على امتصاص الانتاج في تناقص . وقد حاولت الشركة طوال خمس سنوات تحميل العبء لأمريكا بأن يشتري البنتاجون يورانيوم أكثر من احتياجاته ، وهو ما حدث فعلاً . ولكن ظهرت استحالة الاستمرار على هذا الأسلوب . ومع بيان الشركة الأمريكية خرجت فكرة ضرورة فتح أسواق أخرى لليورانيوم تتحملها حليقات أمريكا . وتطورت الفكرة على يد مستشاري كيندي الى مشروع القوة الذرية المتعددة الأطراف !

ولذلك كان رأى رجال الأعمال الأمريكيين هو ضرورة تحميل حليقات أمريكا قدراً من العبء الحربى . وميزة ذلك أنه سوف يعتبر طلباً جديداً على الانتاج من المواد الحربية الأمريكية تستبعد منه الشركات الأمريكية فى حصيلة صافى ربحها .

وامتداداً لمهمة حلف الاطلنطي نجد أن الولايات المتحدة ظلت تضغط على يوجوسلافيا - بعد خروجها من الكومنثورم - مستهدفة دخولها فى حلف عسكري حتى تحصل على المساعدات الأمريكية ، وتحت ظروف خاصة قبلت يوجوسلافيا فى فبراير سنة ١٩٥٣ الدخول فى حلف البلقان المؤلف من ثلاث دول هي : اليونان وتركيا . عضوا حلف الاطلنطي ويوجوسلافيا . ومدة الحلف خمسة أعوام فقط وقد رفضت يوجوسلافيا تجديدها ، وقبلت الولايات المتحدة بعد أن تأكدت أن مهمة الحلف لم تنجح بالنسبة ليوجوسلافيا التى أصرت على أن ينص فى معاهدة الحلف - وهو النص الفريد فى كل الأحلاف - على عدم التدخل فى الشئون الداخلية لدول الحلف . وكان نص المادة الخامسة هذه من أهم العوامل التى دفعت أمريكا

الى قبول تصفية الحلف والعودة الى سياسة الحرب السياسية مع
يوجوسلافيا .

وحتى تحكم الولايات المتحدة طابور زحفها على العالم أوجدت
دولا هي بمثابة «صماويل» الربط بين الاحلاف . ففي سنة ١٩٥٥
كانت تركيا هي حلقة الوصل مع حلف كان مقررا أن يفرض على
دول الشرق العربى كله ، ولكن المقاومة المصرية له أدت به الى أن
ينحصر فى نطاق دول مرتبطة بأحلاف أخرى ويموت قبل ولادته ،
واعتنى به حلف بغداد الذى أصبح اسمه بعد خروج العراق منه
الحلف المركزى ويضم تركيا وباكستان وايران وبريطانيا . وهو
بذلك يعد ثانى حلف فاشل بعد حلف البلقان الذى حطمته
يوجوسلافيا مثلما حطمت مصر حلف بغداد .

وأصبح الحلف المركزى الذى جاء مكان حلف بغداد بمثابة
الرابطة بحلف جنوبى شرقى آسيا الذى كان قد تكون قبل ذلك بعام
وبالتحديد فى سبتمبر سنة ١٩٥٤ . وليكشف الحلف عن وجهه
الاستعماري نصت مادته الرابعة فى فقرتها الثانية على تشاور دول
الحلف لمنع أى محاولة لتغيير ما هو قائم أو أى انقلاب ضد نظام
الحكم . أكثر من هذا ، ان هذه الفقرة لا تقتصر على دول الحلف
ولكنها تعطى للولايات المتحدة حق التدخل فى المنطقة كلها اذا رأت
أن هناك تهديدا من أى مكان فيها .

والغريب أن عدد الدول - غير الآسيوية - فى الحلف الآسيوى
أكبر من عدد الدول الآسيوية التى رفضت كلها الانضمام اليه ،
فاقتصرت عضويته على باكستان عضو الحلف المركزى مع الفلبين
التى كانت مستعمرة أمريكية لنصف قرن ، وتايلاند التى تعتبر
اليوم قاعدة الحركة الأمريكية فى آسيا بالإضافة الى فرنسا
والولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا ، مع ملاحظة أن هناك حلفا

خاصا يضم استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة مثلما فعلت مع
أسدانيا حين رفضتها دول حلف الاطلنطي . وهناك أيضا اتفاق
خاص مع اليابان التي تضم اليوم ٢٣٠ قاعدة أمريكية فيها حوالي
٣٩ ألف جندي أمريكي .

ولا يختلف حلف ريو الذي يضم دول أمريكا اللاتينية عن
هذه الأحلاف في أنه أداة للتدخل في المسائل الداخلية للدول .
وتوجد قوات أمريكية مبعثرة على دول القارة لسرعة اخماد أى حركة
وطنية أو معارضة . ففي بنما ١٠ آلاف ومثلهم في بورتوريكو ،
وهناك ٦ آلاف في الدومينكان .

ودور هذا الحلف في التدخل في شئون أمريكا اللاتينية من
الأدوار المكشوفة التي يعزفها العالم كله . وقيادة الحلف في بنما
هي التي تلعب دورا هاما في كبت الثورات الوطنية في المنطقة ،
وفي مقدمتها - طبعاً - ثورة بنما .

وربما كان أحدث ما ابتكره الحلف في المنطقة هو فتح أكاديمية
عسكرية خاصة في بنما لتدريب البعثات العسكرية من دول الحلف
على مقاومة حرب العصابات ، وذلك على ضوء نجاح ثورة كوبا سنة
١٩٥٨ - عن طريق حرب العصابات - في الوصول للحكم وحماية
نفسها ضد كل محاولات التدخل . وقد شجع ذلك قادة وطنيين في
كثير من دول المنطقة على السير في نفس الطريق ، وفعلاً اندلعت
الثورات الوطنية في الجبال في بوليفيا وفنزويلا والارجنتين
والبرازيل .

وقد بعثت الأكاديمية العسكرية المخصصة لمقاومة حرب
العصابات بخبرائها فور اعلان أنباء الثورة الوطنية الى فنزويلا
لدراسة الموقف ، وتقديم المساعدات لسحق الثورة وهي في المهد .

ولست أريد الخوض كثيرا فى صفحات تاريخ السياسة الأمريكية فى هذه المنطقة لأنها وحدها تحتاج الى كتاب منفصل ، ثم ان كثيرا من تفاصيلها مازال الشعب العربى يذكرها جيدا ابتداء من سحق ثورة جواتيمالا عام ١٩٥٤ الى الانقلابين العسكريين فى البرازيل عام ١٩٦١ ثم عام ١٩٦٤ . وكل منهما جاء فى أعقاب اعلان رئيس الجمهورية رغبة البرازيل فى الاشتراك فى مؤتمر عدم الانحياز ببلجراد والقاهرة .

وهكذا نصل الى أن الاحلاف العسكرية الأمريكية وقواعدها لم تكن الا أداة قهر للحركات الوطنية ، وتجميد للاوضاع لصالح الطبقات الحاكمة التى رضىت أن تكون العوبة فى يد الحكومة الأمريكية . فكل الاحلاف - باستثناء حلف البلقان الذى فشل - تنص معاهداتها على منع تغيير الاوضاع وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الاعضاء والدول المحيطة بها .

ونلاحظ أن مخطط الأحلاف والقواعد ليس كما يقال سلسلة دفاع حول الدول الشيوعية ولكنه مراكز دفاع عن مناطق التوسع الرأسمالى الأمريكى ، وقد سبقه سيل من المساعدات المشروطة ، ثم قواعد وأحلاف انتهت بفتح أبواب معظم مناطق العالم أمام الاستثمارات الأمريكية .

الفصل الخامس

الاستثمارات الأمريكية

تصدير رأس المال هو في الأصل قلب الاستعمار
وهدفه • وكان الاستعمار الأوربي يبعث بقواته لتفتح
له المستعمرات ، وبعدها يبدأ زحف رأس المال الى هذه المستعمرات
في حماية قواته • أما الولايات المتحدة فقد قامت بتصدير رأس المال
بعد أن تسبقة الى مواقع مساعدات معظمها مشروطة • ثم أحلاف
وقواعد عسكرية • والذي يؤكد ذلك مجرد رحلة مع عملية الزحف
الاستثماري للرأسمالية الأمريكية •

فحتى الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا هي أكبر مصدر
للرأسمال الاستثماري في الخارج • وكان نصيبها يصل الى ٤٠٪
من جملة الاستثمارات الاجنبية في العالم • وخلال الحرب اضطرت
بريطانيا الى بيع جزء كبير من استثماراتها الخارجية الى الولايات
المتحدة اما ثمننا للسلاح الذي تحتاجه أو سدادا لديونها لوشنطن •
ومثلها فعلت فرنسا وهولندا وغيرهما • وما أن انتهت الحرب حتى
كانت الولايات المتحدة قد احتلت المركز الأول في قائمة الدول
المصدرة لرأس المال • وبلغ نصيبها ٣٨,٥٪ وهو حوالى ١٦,٨ مليار
دولار بينما أصبح لبريطانيا ٣٢٪ • وحتى تنفرد الولايات المتحدة

بهذا المجال فرضت على دول أوروبا الغربية - في ظل مشروع مارشال - تخفيض قيمة عملاتها بالنسبة للدولار .

وقد بدأ الزحف النهائي للراسمالية الأمريكية على كندا بعد انضمامها الى حلف الأطلسي . فبعد أن كانت استثمارات الولايات المتحدة فيها ٣ر٨ مليار دولار سنة ١٩٣٩ أصبحت ٢٦ر٥ مليار دولار سنة ١٩٦٦ أى ثلث كل الاستثمارات الأمريكية في العالم . وكان من الممكن أن ينظر الى الأمر على أنه مجرد استثمار وليس استعماراً لو لم يكن الهدف هو فرض السيطرة الأمريكية . ويكفى أن نعلم أنه خلال هذه الأعوام العشرين التي مضت بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة تسيطر على ٧٠٪ من صناعات البترول في كندا ، بالإضافة الى ٦٠٪ من صناعة التعدين . هذا الى جانب ٣٥٪ من صناعات الأخشاب . وأكبر صناعة سيطرت عليها الولايات المتحدة كانت صناعة السيارات حيث بلغ نصيبها ٩٥٪ .

ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة تملك فعلاً اقتصاد كندا ، وبالتالي تصبح ارادة كندا مشلولة تماماً ، وصوتها في المجتمع الدولي مجرد صدى للصوت الأمريكي .

وخلال نفس الفترة ومع نفس البداية أى في حماية المساعدات والقواعد وحلف الأطلسي دخل أوروبا خلال هذه السنوات ١٠ آلاف مليون دولار امتصت في شراء شركات ومصانع وأسهم . فبعد أن كان لأمريكا في أوروبا ١٧ مليار دولار سنة ١٩٤٥ أصبح لها ١١ر٥ مليار دولار . والمقرر حسب الاحصاءات الأمريكية أن يصبح ٢٤ ملياراً سنة ١٩٧٥ . وأصبح هناك ٨٠٠ فرع لأكبر الشركات الأمريكية .

وتفصيل الأرقام يعطى صورة أدق للاستعمار الأمريكي حتى لأوروبا التي كانت في مقدمة مصدري رؤوس الأموال الاستعمارية .

ففى فرنسا مثلا - ورغم كل الخلافات - مازال زحف رأس المال الأمريكى مستمرا • ولولايات المتحدة تسيطر على ٩٦٪ من الصناعة الاليكترونية ، وتسيطر على ٩٠٪ من صناعة انتاج المطاط الصناعى • هذا ولها أيضا ٦٥٪ من عمليات توزيع البترول، ونفس النسبة لها فى صناعة الآلات الزراعية • ومن هنا نفهم احتدام الصراع بين النزعة الاستقلالية فى فرنسا وبين الراغبين فى فرض سيطرتهم عليها •

أما بريطانيا فحالها أكثر بؤسا • ويكفى اختصارا أن نعلم أن ٤٠٪ من كل استثمارات أمريكا فى أوروبا موجودة فى بريطانيا وحدها • وهى بذلك تحتل المركز الاول بين الدول الأوروبية التى بها استثمارات أمريكية • والغريب أن العجز فى الميزان التجارى لبريطانيا مع بداية مشروع مارشال كان ٤٢٥ مليون جنيه فاذا به يقفز مع نهاية المشروع الى ١٢٠٩ ملايين جنيه بدلا من أن ينخفض •

وتعتبر ألمانيا الغربية فى المركز الاول بين دول السوق الأوروبية التى تجذب الاستثمارات الأمريكية حتى أنها بلغت ٢٣ مليار دولار • والخطر فى الأمر أن شركتين فقط هما فورد وجنرس ستاندرد لهما استثمارات فى ألمانيا الغربية تبلغ مليار دولار •

وامتدادا لهذه الحقيقة يجدر بنا الإشارة الى أن ثلثى الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا تخص ما بين ١٥ - ٢٠ شركة فقط • وهو دليل بارز على تركيز ملكية رأس المال ، ويشير الى مدى التحكم فى أوروبا •

ورغم كل الاستثمارات الأمريكية والفوائد التى تعود بها من أوروبا فانه مازال على أوروبا أن تسدد ديونا عليها للولايات المتحدة تبلغ حوالى ٢٠ مليار دولار ، وأكبر قدر من الدين على بريطانيا حيث

يبلغ ٩ر٤ مليار دولار ، وعلى فرنسا ٦ر٥ مليار دولار ، وإيطاليا ٢ر٣ مليار دولار .

وأمریکا اللاتينية لا تقل نصيبا من السيطرة الأمريكية ، فبعد توقيع حلف ريو زحف على القارة خلال ١٥ سنة ٢ مليار دولار . وكانت البرازيل في مقدمة الدول التي فتحتها الاستثمارات الأمريكية . وبرغم أن نصيب القارة من الاستثمارات هو المركز الثالث بعد كندا وأوروبا فإن الولايات المتحدة تسيطر تقريبا على كل الصناعات الجديدة وشركات تسويق المحاصيل الزراعية .

أما أفريقيا فقد كانت حتى الحرب العالمية الثانية أقل القارات نصيبا من الاستثمارات الأمريكية ، حيث لم تتجاوز الاستثمارات الأمريكية ٣٪ فقط من جملة الاستثمارات الأجنبية بالقارة ، وهي تبلغ ٢٠٠ مليون دولار معظمها في ليبيريا وتستغلها شركة فاير ستون للمطاط وقد قفز الرقم اليوم الى ٣ مليارات دولار أصبحت بها الولايات المتحدة تسيطر على أكبر نصيب من صناعة التعدين في روديسيا وجنوب أفريقيا .

وفي آسيا كان ٦٩٪ من الزحف الرأسمالي الأمريكي الى الدول المرتبطة بالمعاهدات العسكرية .

وأخطر ما في ظاهرة الاستعمار الأمريكي تحت اسم الاستثمار هو عملية استنزاف الثروة ، إذ أن ما يعود الى الولايات المتحدة من فوائد لهذه الاستثمارات يكاد يزيد عن الاستثمارات نفسها .

فمثلا خلال السنوات من ٥١ - ١٩٥٤ دخل أمريكا اللاتينية ٦٦٢ مليون دولار ، وفي نفس الفترة نجد أن الاستثمارات الأمريكية بالقارة قد أعادت الى الولايات المتحدة ٣ر٣ مليار دولار .

أكثر من هذا أن دول أمريكا اللاتينية حصلت على ١٣ مليار دولار سنة ١٩٦٦ فى شكل قروض ومساعدات ، وفى نفس العام دفعت القارة ٥٧٠ مليون دولار كفوائد ديون للولايات المتحدة التى بلغت ديونها لدى القارة ١٠ مليارات دولار . ومعنى ذلك أن حوالى نصف القروض والمساعدات التى حصلت عليها القارة قد عادت من جديد الى أمريكا فى شكل فوائد .

وعند هذا الحد أصبح ضروريا تقديم كشف حساب لأرباح الاستثمارات الأمريكية فى الخارج . فقد كانت سنة ١٩٤٦ ، ٨١٠ ملايين دولار قفزت فى العام التالى مباشرة الى ١٩٤٦ مليونا لتصبح سنة ١٩٥٠ ، ١٧٤٣ مليونا . وفى سنة ١٩٥٥ بلغت ٢٤٥٢ مليونا حتى وصلت الى ٣٣٠٣ ملايين سنة ١٩٦١ أى أكثر من أربعة أضعاف ما كانت عليه بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد قدرت أرباح الاستثمارات الأمريكية فى أفريقيا وحدها بحوالى ١٢٣٤ مليون دولار .

ومن هنا تبدو حقيقة الاستعمار الأمريكى الذى يأخذ شكلا أشد ضراوة من الاستعمار البريطانى أو الفرنسى ، والسبب أنه يخدع الشعوب ، أو يحاول - بمعنى أدق - خداعها بحركته من خلال راية الاستقلال السياسى الكاذب التى يحافظ على ارتفاعها فى هذه الدول خداعا للبصر . فهو يسيطر تماما على اقتصاديات الدول التى يدخلها ، ثم يستنزف ثرواتها فى شكل أرباح وفوائد . وقد فرضت الولايات المتحدة على عدد من الدول - تجاوزت حتى الآن ١٧ دولة - النص فى الاتفاقية الثنائية معها على حماية الاستثمارات الأمريكية من أى محاولة للتأميم وذلك منذ تأميم الجمهورية العربية لشركة قناة السويس ، وتأميم كوبا لشركة السكر . والدولة التى تتعرض فيها الاستثمارات الأمريكية لأى خطر نتيجة سياسة

حكومات هذه الدول سرعان ما تسقط فريسة انقلاب أو ما يشبهه
الانقلاب .

والمعروف أن سقوط وزارة مسز باندرا نيكافى سـيـلان
فى الانتخابات جاء مباشرة بعد تأميم شركات البترول الأمريكية .
وهو تقريبا نفس ما حدث فى أندونيسيا . وبعد أن سقطت
الحكومات أعيدت الشركات الأمريكية التى كانت قد صدرت
قرارات تأميمها الى أصحابها من المستثمرين الأمريكيين . وأعتقد
أن هذا وحده يحمل الدليل على ما تفعله المخابرات الأمريكية من
خلال القواعد والأحلاف لحماية الاستثمارات الأمريكية فى أى
مكان .

والواضح أن الولايات المتحدة تستخدم كل امكانيات العلم
التي لديها لحساب مدى احتياج العالم . ووضع ذلك فى اطار
المصالح الأمريكية ، بمعنى تحويل هذا الاحتياج الى أرقام
الاستثمارات والتوسع المنتظر فيها ، وعلى هذا يجرى الاستعداد
لمواجهة هذا التوسع . والمهم فى الزحف الاستعماري فى شكل
الاستثمارات أنه امتد الى كل مكان من العالم ، وأن كثيرا من الدول
لا تنظر اليه باعتباره مظهرا من مظاهر الاستعمار ، وبالتالي فانه
لا يواجه الا بمقاومة محدودة للغاية انتهى أغلبها حتى الان
بالسقوط - المفاجيء - للحكومات التى كانت تقاوم .

وكانت النتيجة أن بلغ الحجم الحقيقى لسوق الاستثمار
الخارجى الأمريكى فى رأى أكثر المصادر العلمية تحفظا حوالى ١٠٠
مليار دولار . وأن جملة الاستثمارات الأمريكية بالعالم حتى بداية
سنة ١٩٦٧ كانت ٨٦ مليار دولار كان صافى ارباحها ٧ مليارات
حول ٦٠ مليار دولار منها الى داخل الولايات المتحدة بالفعل .
وحجم انتاجية الاستثمارات الأمريكية يعتبر اكبر من حجم انتاج
أى دولة فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

والجدول التالى يوضح قيمة الاستثمارات الامريكية وما تحققة
من عائد حول بالفعل الى امريكا .

مليار دولار

السنة	القيمة الاجمالية	الدخل المحول
١٩١٩	٧	٥٤ر-
١٩٣٠	١٧ر٢	٥٨ر-
١٩٥٠	١٩	٤٨ر١
١٩٥٥	٢٩ر١٤	١٧ر٢
١٩٦٠	٥٠ر٣٩	٣ر-
١٩٦١	٥٥ر٥١	٥٦ر٣
١٩٦٢	٦٠ر٠٣	٩٥ر٣
١٩٦٣	٦٦ر٥١	١٦ر٤
١٩٦٤	٧٥ر٨٢	٩٣ر٤
١٩٦٥	٨٠ر٩٤	٣٩ر٥
١٩٦٦	٨٦ر٥	٥٩ر٥

والاضافة التى لابد من توضيحها بجانب هذا الجدول هى أن
٤٠ ٪ من الاستثمارات الامريكية موجودة فى عمليات صناعية وأن
٣٠ ٪ فى صناعة البترول والباقي فى التجارة والتعدين .

الفصل السادس

المؤسسات الثقافية الأمريكية

ان كثيرا من الانظار تدرك حقيقة خطر الجانب الاقتصادي للاستعمار الى حد أن هناك مدرسة تعتبره هو الاصل . ولكن هناك جانبا آخر للاستعمار وأعني به الاستعمار الثقافي . فلو لم تتغلغل أفكار المستعمرين بين المتعلمين وأنصافهم في المستعمرات لما وجد الاستعمار الاقتصادي له قاعدة بشرية تعمل له ومعه . والعملاء والحكومات الرجعية ليست كلها الا نتاجا للاستعمار الثقافي .

واذا كانت بريطانيا في القرن الماضي رائدة في مجال الاستعمار الثقافي فان الاستعمار الأمريكي قد استفاد من كل تجاربها وطورها الى حد استعمارها هي نفسها ، ليس فقط اقتصاديا بل ثقافيا .

ونسيج هذا القناع الذي يخفي حقيقة الاستعمار الأمريكي يتكون من : -

● دور نشر لا تخفي دورها بالدعاية للفكر الأمريكي ان جاز اعتبار ما تنشره فكرا . فهي في الأساس أجهزة تعمل - رسميا - في خدمة جهاز الاعلام الأمريكي .

● دور نشر تقوم بعمل غير مباشر لتحقيق مخطط الاستعمار الأمريكي . وهي أكثر خطرا باعتبار أنها علانية أمام الجماهير لاتحمل الشارة الامريكية .

● أجهزة الاذاعة « صوت أمريكا » التي تنتشر في العالم كله وتحمل مسئولية بث الذعر أو الاشاعة أو بمعنى أدق وضع بذور الشك في كل مكان .

● شركات الأفلام الأمريكية التي تكاد تبتلع أسواق العالم تقريبا بما تبعثره من أفلام الجنس والجاسوسية .

● المدارس والجامعات الامريكية المنتشرة في دول العالم كله تعلم عددا متزايدا مع الأعوام ما يرسم أمامهم صورة المجتمع الأمريكي باعتباره المجتمع المثالي الذي يحلم كل منهم بالعيش فيه أو على الأقل بنقل بعض مظاهره البراقة .

● الجامعات والمعاهد الأمريكية نفسها التي تستقبل وفود المبعوثين من دول العالم تنشر بينهم فكرها . وتدعو الى الايمان بمقومات البناء السياسي والاقتصادى للمجتمع الأمريكى .

وربما جاز لى الوقوف برهة أمام هذه الظاهرة التي تكشففت بوضوح فى مؤتمر المبعوثين الذى عقد بالاسكندرية فى العام الماضى . فنوعية أسئلة المبعوثين العائدين من كل دولة تكشف عن أثر الاستعمار الثقافى فعلا على بعض هؤلاء المبعوثين وتأثرهم بالمجتمع الذى يدرسون فيه . . .

فبعض الذين عادوا من الولايات المتحدة من بعثاتهم كانت أبرز أسئلتهم هل أصبحت الجمهورية العربية المتحدة - بعد تطبيق القوانين الاشتراكية - دولة شيوعية . ؟ لأن هذا ما تقوله أجهزة الدعاية الامريكية لهم .

والواقع أن أخطر ما فى الاستعمار الثقافى أنه يتسلل الى عقول الأفراد وهى لم تكن معدة لمقاومته ، اذ هو يتسلل من خلال أدوات أغلبها ما . يكون فى أوقات الفراغ والترفيه .

ولا بد من الاشارة الى أن شركات السينما الامريكية قد ابتلعت شركات السينما الأوروبية سواء بشراء أغلب أسهمها أو بشراء النجوم الناجحة فيها ، حتى لم يعد فى أوروبا استوديو ضخيم دون أن يكون لرأس المال الأمريكى نصيب فيه ولا بقى نجم واحد ناجح دون أن يكون مكان عمله فى هوليوود .

وخلال السنوات الاولى من مشروع مارشال تضاعفت المجلات التى تدخل أوروبا بنسبة ٥٠٠٪ عما كانت عليه . واشترطت الولايات المتحدة ضمن اتفاقيات المساعدات اعفاء الكتب والمجلات الأمريكية من الرسوم الجمركية .

وعدد الأفلام الأمريكية التى تعرض فى دور العرض أو على شاشات التليفزيون أكثر من ثلاثة أضعاف الأفلام ، المنتجة محليا .

وهذه الحقائق كان من الممكن اعتبارها مجرد نشاط ثقافى واسع المدى ما لم تكن له استراتيجية خاصة ترمى الى تدمير مقومات هذه المجتمعات ، واعطائها جرعات تدريجية من فكر مضاد يسمح فى المرتبة الأولى بحماية النشاط الاستعمارى الأمريكى بكل أقنعتة .

ونحن فى حاجة الى نظرة على هذه الاستراتيجية وخطوطها حتى يبدو الغزو الثقافى الأمريكى فى اطاره الواقعى .

فكما سبق أن أشرت الى أن هدف الغزو الثقافى الأمريكى هو توفير جو من الحماية للرأسمال الأمريكى فى تشعبه وانتشاره

فى هذه الدول • ويجرى تحقيق ذلك عن طريق الأجهزة التى سبق الحديث عنها ومخططها فى أغلبه لا يخرج عن : -

١ - أجهزة الدعاية العلنية وتعمل عادة على التمجيد فى محاسن النظام الرأسمالى وعلى وجه خاص الأمريكى باعتباره من أفضل النظم لتحقيق الرفاهية وتوفير الحرية • صحيح أن هذه الأجهزة لا تهاجم النظم الاشتراكية منلاً ، وهى تفعل ذلك ليس لأخلاقيات عمل لها ولكن لأنها لو فعلت لكانت ضمن أجهزة الدعاية المضادة لهذه الدول وبالتالي تعرضت لطائلة القانون • فهى تعمل على أساس أنها اذا لم تستطع تشويه الفكر والتطبيق الاشتراكى فعلى الأقل فى قدرتها التمجيد فى النظام الرأسمالى ، وتكون بذلك قد أدت نفس الغرض بل وبطريقة أفضل والتى يقال عنها « دعاية غير مباشرة » •

٢ - أجهزة الدعاية غير العلنية مثل - دور النشر التى لم يعرف عنها صلتها بأجهزة الحكومة الأمريكية وتعمل على تحريف الوقائع ، بل حتى التاريخ تحرفه بالقدر الذى يتفق مع مصالحها مثلما حدث أخيراً فى الكتاب الذى نشرته مؤسسة « بريجر » الأمريكية عن الدومنيكان وظهر أنه من إعداد وتمويل المخابرات الأمريكية •

حتى السينما الأمريكية حين تقدم أفلام الحرب تغير من أحداث التاريخ وتتابعها حسب ما تراه أجهزة الأمن والدعاية الأمريكية • • وقد أصبح هذا التحريف من كثرته أمراً مألوفاً لدى الجماهير • وهذه الألفة على المغالطة هى أكبر ما كسبته الأجهزة الأمريكية •

فالأجهزة غير المعروفة صلتها بالحكومة الأمريكية تعتمد على الكذب والتحريف • وهى لا تضع هذا الكذب أو تقوم بهذا

التحريف بطريقة مكشوفة ، بل انها تعمل فى اطار عام من الأكاديمية والموضوعية .

وشعار مثل هذه الأجهزة أنه اذا لم يكن من الممكن خداع كل الجماهير فعلى الأقل يمكن خداع بعضها . ومع الوقت تتسع قاعدة المخدوعين حتى تمثل أرضا خصبة للعمل العلنى .

٣ - شغل الجماهير بالجنس . . من خلال أفلام الجنس يتحول الاجرام الى بطولة ، والقتل الى عمل يثير الاعجاب ويفتن النساء . ورغم ما فى ذلك من بث لموجات الانحلال وخصوصا بين الشباب والمراهقين الا أن الأخطر منها أن الجنس غاليا ما يغطى قصص الجاسوسية ، حتى لقد أصبح عملاء الجاسوسية أبطالا لهم شعبية فى كثير من دول العالم ، حتى أن كل شاب يحلم بأن يجد نفسه فى مكان البطل لما يتوافر له من وسائل الرفاهية والخمر والنساء .

ومرة أخرى فان الجماهير اذا ما ألقت الجاسوسية كأمر بطولى يصبح من السهل من خلال هذه الارضية الفكرية العثور على واحد أو أكثر فى كل موقع ليقوم بنفس الدور لحساب المخابرات الأمريكية . واذا لم يصل الأمر الى تقديم عملاء فيكفى أن أخطر الجرائم السياسية وهى الجاسوسية تصبح مع الوقت عملا بطوليا تقبله الجماهير ، أو على الأقل تنظر اليه باعجاب بدلا من أن يثير غضبها ويحركها للانتقام . وتصبح عملية التجسس فى حياة الأفراد اليومية شيئا روتينيا لا يثير حتى الاشمئزاز !

وليست مهمة هذه المؤسسات فقط هى نشر الفكر الأمريكى ولكنها تتجاوز ذلك الى : -

٥ - جمع المعلومات من المواقع التى تعمل فيها وارسالها

الى الولايات المتحدة للاستفادة منها فى أى عملية مجابهة •
ومثال ذلك ما قام به مركز فورد فى القاهرة من قياس اتجاهات
الرأى العام المصرى وعلى وجه خاص الشباب من قضايا القومية
وفلسطين والاشتراكية •

● جمع أكبر قدر من المستفيدين من هذه الاجهزة • فهى
بحكم امكانياتها تذيب الكثير • والمعروف مثلا أن مؤسسة
فرنكلن للنشر كانت تدفع فى مصر أضعاف ما فى قدرة أى ناشر
آخر أن يدفعه مما جعل الكثيرين يتسابقون على التعامل معها أو
على الاقل لايجاد صلة بها • وليست المسألة مقصورة على أجهزة
النشر بل ان مراكز برامج المساعدات توزع الهدايا مثلما فعلت
احدى هذه البرامج بتوزيع السيارات الفاخرة على مديرى التعليم
دون أن تجد أحدا يتصدى بالسؤال عن ثمن ذلك !

● استغلال وجود هذه المراكز والمؤسسات لبعثرة
الاشاعات والنكت السياسية ، وقد قيل ان نكتة واحدة قيلت
بصياغات مختلفة فى كثير من الدول قد أدت الى وقوع عدد من
الانقلابات فى أمريكا اللاتينية •

وقليل من يعرف أن فى ادارة المخابرات المركزية الأمريكية
ادارة خاصة للنكتة السياسية • ومهمتها تلفيق النكتة ثم ارسالها
من خلال العملاء وغيرهم الى المواقع البشرية •

وتكون محصلة ذلك خلق ما ألف الناس تسميتهم
« بالمتأمركين » فكرا وسلوكا • وهم عنصر خطر على أى مجتمع
وخصوصا اذا كان المجتمع يترك الطريق أمامهم مفتوحا للوصول
الى مراكز قيادية •

وليست المسألة عملية ثقافية بدون أرباح مادية بل على

العكس فهناك عائد ضخم . ومثال ذلك أن المتوسط السنوى للأفلام الأمريكية التى تعرض فى الجمهورية العربية هو ٧٣ ٪ من مجموع أفلامها المستوردة أى حوالى ٢٠٠ فيلم أمريكى .

وطبقا للشروط الأمريكية يتم تحويل ٦٥ ٪ من إيرادات الأفلام إلى الشركات الأمريكية بالعملة الصعبة . وقد بلغت الإيرادات المحولة لأمريكا من أفلامها ٦٧٥ ألف جنيه . وليبدو الرقم فى مكانه الحقيقى لابد أن نعرف أن ما يصرف على الفيلم فى المتوسط فى مصر كتكاليف عرض حوالى ألف جنيه فى حين أن متوسط إيراده من ١٠ - ٣٠ ألف جنيه يحول ٦٥ ٪ منها للخارج بينما الانتاج السينمائى المصرى يواجه ما يقرب من الإفلاس .

الفصل السابع

إسرائيل

قد يبدو للبعض غريبا أن أضع إسرائيل تحت عنوان أقنعة الاستعمار الأمريكي . فالبعض يرى أن مكانها الطبيعي في فصل القواعد الأمريكية . الا اننى أعتقد أن إسرائيل أكبر من مجرد قاعدة . فهي كما أتصور دورها السياسى والعسكرى والاقتصادى قناع للاستعمار الأمريكى . وصحيح أنها أقرب الى أن تكون قناعا للاستعمار الرأسمالى كله الا أن صلتها بالولايات المتحدة على وجه خاص أكبر من أى صلة لها بغيرها ، هذا الى جانب أننا اتفقنا من خلال الصفحات السابقة على أن الاستعمار الأمريكى قد أصبح الاستعمار « الأم » بعد أن احتل كل مواقع الاستعمار الأوروبى ، وأصبحت تلك المواقع تعمل فى ظله وفى الأغلب بأمراته .

وليس جديدا على الاطلاق على القارئ العربى أى تفاصيل عن حماية الاستعمار الأمريكى لاسرائيل ، فهي مسألة معروفة ومؤكدة مثل الماء والهواء . ولكن هناك جانبا آخر من الموضوع يمكن أن نرى فيه إسرائيل كقناع استعمارى يتلثم به الغزاة .

فالمعروف أن إسرائيل تواجه عجزاً أصيلاً في ميزانيتها ، وهو العجز المستمر الدائم بحكم أن إيرادات الميزانية أقل من إنفاقها وهي مسألة يتعذر حلها مادام من المستحيل زيادة الإيرادات أو تخفيض الإنفاق . وأزمة إسرائيل الاقتصادية حقيقة معترف بها على كل المستويات . وقد سبق أن سمع العالم في مارس الماضي (١٩٦٧) الأزمة بين حكومة إسرائيل وصحف المنظمة الصهيونية التي نشرت حقيقة أرقام البطالة في إسرائيل التي ارتفعت في العام الأخير وحده بنسبة ٢٠٠٪ وأصبحت حوالى ١٠٠ ألف عاطل .

أكثر من هذا أن المعروف عن تركيب المجتمع الإسرائيلي أن ١٣ر٣٪ من القوى العاملة يمتصها قطاع الزراعة غير ٢٥ر٥٪ في الصناعة مع ٩ر٦٪ في قطاع التشييد ، ليبقى أكثر من نصف القوى العاملة وبالتحديد ٥١ر٦٪ في قطاع الخدمات . وهو تركيب غير متزن مما جعل حكومة إسرائيل مشغولة طوال العام الماضي في البحث عن حل لفك هذه المعادلة الصعبة بامتصاص قدر من نسبة العاملين في الخدمات في عمل إنتاجي ، وخصوصاً في المجالات التي تعاني فيها إسرائيل عجزاً في القوى العاملة .

والمعروف أن إسرائيل تجد الحل لمشكلاتها الاقتصادية في سبل الإعانات غير المحدودة التي تصل من الحكومة الأمريكية والمنظمات الصهيونية التي تتحرك من مقرها الرئيسى في نيويورك .

الى هنا وليس في كل ما قلت جديداً ، ولكن الغريب أن دولة هذا حالها اذا بها تقدم المساعدات لدول أخرى . تصوروا أن إسرائيل التي تعيش على الإعانات تقدم لدول في أفريقيا وأمريكا اللاتينية مساعدات . !

وابعاد حركة إسرائيل في هذا المجال أكثر إثارة للغرابة .

فهي تساعد هذه الدول في مجال الزراعة باعتبار أن المشكلة الزراعية واحدة من أهم مشاكل دول العالم الثالث ، والتي يعتمد اقتصاد أغلبها على سياسة المحصول الواحد مع مواجهة أكبر نسب تكاثر في السكان . ولو رجعنا الى تركيب القوى العاملة في إسرائيل لوجدنا أن ما لديها من قوى تعمل في الزراعة لا يكاد يكفي احتياجات الزراعة الاسرائيلية . ومع ذلك فهي تبعث بخبرائها الى عدد يصل الى ١٩ دولة في افريقيا وأمريكا اللاتينية لمساعدتها في مجال الزراعة .

ودخلت إسرائيل دول العالم الثالث من باب آخر غير الزراعة وهو تدريب الشباب واعدادهم لتحمل مسئولية البناء وذلك عن طريق اقامة معسكرات العمل على مثال معسكرات العمل الاسرائيلية .

الأغرب من ذلك كله أن إسرائيل تصدر لهذه الدول أطباء مع أن المجال الصحي هو أكثر مجالات العجز في إسرائيل لدرجة أنها أصبحت تشترط منها محددة للمهاجرين الذين تفضلهم عن غيرهم .

وبديهي أن دولة ذات كيان مصطنع مثقل بالأعباء تقوم بتقديم مساعدات لعدد من الدول وليس لدولة واحدة مثلا انما هي مسألة تحتاج الى بحث .

والمسألة ببساطة هي نتاج دراسات سيكولوجية قامت بها أجهزة الولايات المتحدة ، فقد اتضح لها أن الدول حديثة الاستقلال أشد ما تكون حساسية في حرصها على هذا الاستقلال السياسي ووجدت أن تحركاتها في بعض الأحيان تحاط باطار من الشك والمراقبة . وبدلا من مواجهة صريحة لجأت السياسة الامريكية الى البحث عن أبواب خلفية ، أو التسلل من الدهايز . ووجدت

أنه يمكنها أن تقدم إسرائيل كدولة صغيرة ، وبالتالي ينتفى عنها الرغبة في استعمار هذه الدول . وفي نفس الوقت هي مستعدة لتقديم العون والمساعدة . ومن الطبيعي أن تتلقف بعض الدول ذلك باعتباره طريقا للهروب من الضغوط الأمريكية دون أن تكتشف أن إسرائيل لا تقوم إلا بدور « المحصل » الذي يحصل على الأموال من مصائد رها ويقدمها الى قنوات انفاقها مقابل عمولة النقل والتوصيل .

ويكفى أن نلقى نظرة على مواقف إسرائيل السياسية في الأمم المتحدة لنجدها دائما مجرد صدى للسياسة الأمريكية ، وأنها لم تعارضها مرة واحدة إلا في المسائل التي ليس لمعارضتها خطر أو ضرر على المصالح الأمريكية أو أن تكون معارضتها نوعا من الدلال لتحصل على مزيد من المساعدات .

وإسرائيل أيضا تقوم بدور الترسانة المسلحة ، والتي فوجيء العالم كله بضخامة ما حشد فيها من قدرات حربية . ومن المعروف أن الترسانة المسلحة هي مصدر لتدمير أو كبت الحركات الوطنية في المناطق المحيطة بها .

وقد قامت إسرائيل مرتين - خلال عشرة أعوام - بدور الأداة العسكرية للاستعمار ، وهي قطعا على استعداد للقيام بهذا الدور في أي وقت تتلقى فيه التعليمات من الاستعمار .

وليس معنى ذلك أنني لا أعطي لأهداف إسرائيل ومطامعها أهمية . ولكن واقع هذه المطامع لا يتعارض مع مخططات الاستعمار الأمريكي أو يتناقض معها بل بالعكس يكاد الاثنان أن يكونا لوتين في ثوب واحد .

والدول الأفريقية لم تصدق حقيقة دور إسرائيل إلا في

السنوات الأخيرة فحسب ، مما دفع بعضها الى اعادة النظر في
الاتفاقات التي كانت معقودة معها .

ولعل ظاهرة هامة تلفت النظر في علاقة اسرائيل كقناع
بالاستعمار الأمريكى ، وهى أن الولايات المتحدة وحدها دون كل
دول العالم هى التى تتبنى حماية الدول العنصرية فى العالم .
والمعروف أنه ليس هناك دول تعلن موقفها العنصرى رسميا سوى
اسرائيل وجنوب أفريقيا . واسرائيل تعيش على المساعدات
والاعانات الأمريكية بينما تعيش جنوب أفريقيا على الاستثمارات
الأمريكية . وكلتاهما ترسانة مسلحة . ربما كان الفارق الوحيد
أن العالم قد قبل فرض حصار حول جنوب أفريقيا لم ترفضه سوى
الولايات المتحدة وبريطانيا والبرتغال .

واستطرادا للحديث عن الدول العنصرية أجد نفسى مدفوعا
للاشارة الى شيء قد يصعب تفسيره الا على ضوء الاستعمار
الامريكى . فالرأسمالية الأمريكية تدعى أنها تساعد اسرائيل
باعتبار أن اليهود قد تعرضوا لارهاب النازية واضطهادها الأمر
الذى رأت معه - انسانية منها - ضرورة تعويضهم . وفى نفس
الوقت الذى تقوم فيه الولايات المتحدة بدور الملاك الذى عذب
ضميره اضطهاد اليهود فإن أحدا لا يشير الى دور الرأسمالية
الامريكية وفى مقدمتها بيت روكفلر فى اقامة البناء النازى .
فالنازية خلافا لما هو شائع على المستوى الجماهيرى هى فكر
بورجوازى ارتدى - خداعا للبصر - اسم الاشتراكية الوطنية ،
وهذا الحكم العنصرى قام أساسا على أعمدة من الاستثمارات
الأمريكية . وقد كانت هذه الاستثمارات سببا فى وقوع خلاف بين
أكبر بيتين ماليين فى أمريكا وهما روكفلر ومورجان حيث كان
مورجان يعارض النازية ولكنه سارع بعد ذلك أمام مكاسب روكفلر

المتزايدة الى المشاركة معه . وكان الاستعمار الأمريكى لا يكتفى فقط بمجتمعه القائم على التفرقة العنصرية بل يتبنى الدعوات العنصرية ويحمى التجارب العنصرية ابتداء من النازية وانتهاء - حتى الآن - الى اسرائيل .

وربما كان ما يثير الأسف فعلا أن الاستعمار الأمريكى بعنصريته لم يتعرض للنقد فى أى مؤتمر على المستوى الرسمى من دول العالم الثالث ابتداء من مؤتمر باندونج حتى آخر مؤتمر للعالم الثالث على مستوى الحكومات . وكان يعتبر مجرد الإشارة الى رفض الاستعمار الجديد بمثابة إشارة الى نقد الاستعمار الأمريكى . حتى التفرقة العنصرية فى أمريكا نفسها لم تتعرض للنقد أو التعليق على المستوى الدولى مع أنها أبشع من أى تفرقة عنصرية أخرى فى العالم كله .

وعلى نفس الطريق نجد أن اسرائيل لم تتعرض لنقد حقيقى فى معظم المؤثرات التى عقدت على مستوى العالم الثالث ، وأن زعماء لهم مكانتهم الدولية كانوا يرون فى وجودها ما يختلف تماما عن أنها قنطرة للاستعمار الأمريكى فى العالم الثالث . ولم يفق معظم هؤلاء الا بعد عدوان اسرائيل الجديد فى حماية الولايات المتحدة ، وظهور اسرائيل فى ثوب الترسانة المسلحة .

وبذلك أصل الى أن اسرائيل هى أداة مثلها تماما مثل القواعد والاستثمارات فى يد الاستعمار الأمريكى ، حتى فى تأثيرها على السياسة الأمريكية نجدها تماما مثل الاستثمارات وغيرها من أقنعة الاستعمار .

فهي قادرة على الضغط على السياسة الأمريكية اذا ما اعتراه نوع من التردد أو الخمول مثل قدرة أصحاب الاستثمارات في الضغط على السياسة الأمريكية تماما لتحقيق مصالحهم .

فهي عملية تفاعل ومنفعة متبادلة بين الطرفين ، تحقق لكل منهما أطماعه وتنفذ له مخططاته . ولذلك كانت أى دراسة أو مجابهة مع اسرائيل لا بد أن تمتد بطريقة أو بأخرى الى الاستعمار الأمريكى فى أى وجه من وجوهه .

أمثلة من الواقع

- فيتنام
- انقلابات عسكرية
- الدومينكان
- كوبا

بعد كل هذا الحديث عن أصول الاستعمار الأمريكى واقنعته كان لا بد من
القاء نظرة على واقعنا المعاصر حتى نرى ما لا يمكن أن تكذبه العين من صور الاستعمار
السافر الصريح .

وهى صور جرت كلها خلال الأعوام الخمسة الماضية فقط ، ومع كل يوم جديد
يزداد عدد تجارب الزحف الاستعماري الأمريكى فى الوقت الذى يكاد لا يكون هنالك
استعمار عسكري غيره مع ما بقى من فلول الاستعمار البرتغالى فى إفريقيا .

وليس هنالك شك فى أن السياسة الاستعمارية الأمريكية يمكن أن تحقق
تجارب أكثر مالم تسارع كل القوى الوطنية الى توحيد صفوفها والعمل فى تعاون
وتنسيق - لشن حرب على الاستعمار الأمريكى فى كل مواقعه وبكل صوره .

الفصل الثامن

عرب-قیتنام

صدام • • أقدار • • يجرى على أرض فيتنام بين قوات الثوار - الفيت كونج - وبين القوات الأمريكية وفي ذيلها يعلق عدد من قوات بعض الدول • تلاحقه أنفاس العالم اللاهثة ، وهو يجرى وراء امكان تحقيق السلام هناك • وهو صدام أقدار لأن ما سوف ينتهي اليه حتما سيحدد مصير الطرف الآخر ربما لسنوات تمتد حتى نهاية القرن العشرين •

وقد أعلن كل جانب شروطه للدخول في المفاوضات وإن كانت موجة التفاؤل قد أخذت تبرد ، ولعل السبب في هذا لا يرجع الى صعوبة الوصول الى حل بقدر ما يعود الى الظروف التي أحاطت بدعوة السلام وكانت بمثابة « الدش » البارد على الحماس الذي صاحبها .

أولا : ان حملة السلام الأمريكية التي جرت في العام الماضي (١٩٦٦) قد جرت في ظل تعبئة تكاد تكون كاملة لأجهزة الاعلام في الولايات المتحدة ومعها الغرب كله ، والثقت العالم الى الحملة التي تبهر العيون ، وربما كانت المبالغة في تضخيم الحملة دعائيا من بين الأسباب في إثارة الشكوك في حينها وترجيح البعض كفة القائلين

بأنها مجرد حملة استعراضية » وأن عيوبها الكبير أنها افتقدت الاعتراف بأصحاب المشكلة والطرف الآخر في الحرب .

ثانيا : ان حديث السلام والتفاوض قد صاحبه في نفس الوقت حديث تعبئة عسكرية بلغت الى درجة تعمد ابراز اضافة احدى القطع البحرية الذرية الى الأسطول السابع ، واعلان استمرار تزايد القوات الأمريكية في فيتنام حتى أنه كان مقدرا لها أن تصل الى حوالي ٤٠٠ ألف جندي حسب تقدير الصحف الأمريكية ، وهو رقم يقرب من تعداد القوات الأمريكية التي اشتركت في الحرب الكورية وكانت ٤٦٧ ألفا ، مع العلم بأن القوات الموجودة فعلا في فيتنام وقتها كانت تصل الى ١٩٠ ألفا غير ٥٠ ألف جندي على ظهر قطع الأسطول في عرض البحر .

وضخامة الامدادات التي تتلاحق على فيتنام رجحت احتمال أن تكون حملة السلام وبخاصة بما صاحبها من دعاية هي ليست الا ستارا يخفي اتجاهها لتوسيع نطاق الحرب .

ثالثا : ما يتردد حول اعادة النظر في استراتيجيات جنوب شرقى آسيا في ضوء ما ترسمه بريطانيا من الانسحاب من معظم مواقعها في المنطقة التي تطلق عليها « شرق السويس » باستثناء نقط محدودة في ماليزيا واستراليا ونيوزيلندا .

وترتكز خطة بريطانيا أساسا على أن تترك مزيدا من المسئولية في المنطقة للولايات المتحدة التي كانت تريد أن تخرج حليفاتها الى مواجهة الموقف بجنوب شرقى آسيا ولو كان بمساعدات رمزية .

ولو وضعت كل هذه العوامل جانبا لأمكن الوصول الى حقيقة أن استمرار الحرب لن يحل المشكلة وانما سوف يحمل كلا من طرفيها خسائر فادحة .

فخطأ فادح أن يترك للعسكريين وحدهم الكلمة الأولى والأخيرة في هذا الموقف ، لأنهم بطبيعة عملهم يعتقدون أنه لتحقيق الفوز لا بد من مزيد من العمليات الحربية وهكذا حتى يجد العالم نفسه قد امتصته لهيب حرب شاملة .

والخطأ هنا أن الفكرة أو العقيدة لا يمكن أن تحاربها القنابل، والسلام لا يمكن أن يتحقق بقوة السلاح ويعتبر سلاما .

وربما كانت أمريكا تدرك أن ثمن استمرار الحرب باهظ . فاستراتيجية حرب فيتنام ليست في صالح الولايات المتحدة ، إذ أن هناك فارقا كبيرا بين مواجهة انقلاب ومواجهة حرب تحرير ، وكلما كثرت الامدادات الخارجية الى جانب جيش حكومة فيتنام الجنوبية كلما ازدادت صلابة المقاومة الشعبية وكسبت تأييدا أكثر باعتبار أنها تحرر أرضها من تدخل خارجي .

ومن هنا نصل الى أن حكومة فيتنام الجنوبية - ان جاز اعتبار أن هناك حكومة - غير قادرة على مواجهة الموقف .

والمساعدات بدل أن تقدم لتعويض ما أفسده الحكم الطويل للاستعمار اذا بها تتجه الى تدعيم وجود البعض ورفاهيتهم ثمن خيانتهم لبلادهم .

وهي مثل « بيت جحا » دائرة مفرغة ، فان المساهمة في البناء الحقيقي للهيكل الاقتصادي لهذه الدول التي خرجت من الاستعمار معناه أن تصبح قوة اقتصادية لها وزن وليست سوقا للاستهلاك والتصدير للسلع الأولية ، وهو أمر يتناقض مع بديهيات الاستعمار الجديد .

وخطورة الموقف اليوم في فيتنام تتمثل في أن الثوار على ثقة من أن هزيمتهم تعنى انتكاسة ضخمة لها مضاعفات متعددة في

المنطقة ، وقد تخرج منها لتمتد الى مناطق أخرى من العالم . ولذلك
قهم يدافعون عن وجودهم وعن مستقبل العمل الشورى على هذا
النمط الذى بدأ من الصين ثم انتقل الى فيتنام الشمالية ثم الى
فيتنام الجنوبية ، ولا زالت هناك مناطق أخرى صالحة للانفجار بمجرد
أن ينتصر جيش التحرير .

وفى نفس الوقت فان الولايات المتحدة تدرك أن هزيمتها فى
فيتنام سوف تعنى تحرر كل جنوب شرقى آسيا وربما آسيا
بسرعة ، وسوف تمتد حتما الى مناطق أخرى حتى تجد الولايات
المتحدة نفسها مع بعض حليفاتها محاصرة من كل جانب .

ويبدو أن مخطط أمريكا كان يعتمد أساسا على استمرار
الوجود الأمريكى فى فيتنام لسنوات طويلة . والواضح أن مخططى
سياسة الولايات المتحدة قد حسبوا أبعاد الموقف ، واتضح منه أمام
أنظارهم أن كثيرا من العوامل تدفع الى استمرار وجودهم . ولعل
أبرز هذه العوامل :

١ - ان الحرب فى فيتنام الجنوبية الى جانب الغارات الجوية
على فيتنام الشمالية قد أثارت سخط الرأى العام العالمى ، ولكن هذا
السخط لم يتحول الى عمل مضاد ، بل وقف عند حد الكلمات
والمظاهرات . والحكومة الأمريكية تعودت على سماع كلمات النقد .
حتى أنه لكثرة ما قيل لها لم يعد هناك جديد يضاف ، وأصبحت
المسألة تكرارا لما سبق أن سمعته . !!

٢ - أن الأمم المتحدة - فى ظل الموقف الدولى الراهن وبمحكم
ظروفها وامكانياتها - غير قادرة على اجراء أى عمل حقيقى ضد
ارادة الولايات المتحدة ، وبالتالي عمل أى شىء فى فيتنام . ولعل
أصدق تعبير عن ذلك هو كتاب الاستقالة الذى قدمه يوثانت السكرتير

العام لها والذي ذكر فيه أنه « غير قادر على عمل جدى من أجل السلام » .

٣ - ان الحكومة الأمريكية تتصور أن غاراتها على فيتنام تزيد من بعد المسافة بين موسكو وبكين حيث تتبادل كل منهما الاتهامات حول موقف الأخرى من هذه الحرب . . واستمرار الحرب فى نظر واشنطن يزيد من حدة الأزمة بين موسكو وبكين وهذا ما تريده السياسة الأمريكية .

٤ - أن الصين الشعبية باعتبارها مصدر الخطر فى احتمالات توسيع نطاق الحرب مشغولة بأحداثها الداخلية ، ولقد كشفت أحداث الحرب طوال الأعوام الثلاثة الماضية ان الصين الشعبية لن تدخل الحرب صراحة طالما أن عدوانا على أرضها لم يقع بعد وأن احتمال وقوع هجوم مباشر عليها لا يزال بعيدا عن المخططات الأمريكية .

ولحماية الوجود الأمريكى فى فيتنام تقرر رفع عدد القوات الأمريكية عموما من ٢٦ مليون جندي فى ديسمبر ١٩٦٤ الى ٣١ مليون فى يونيو ١٩٦٦ . . وفى داخل هذا الإطار ارتفع عدد القوات الأمريكية فى فيتنام من ١٨٢ ألفا الى ٣٢٠ ألفا ، والمفروض أنه أصبح ٤٠٠ منذ ديسمبر سنة ١٩٦٦ . وسوف يصل الى ٧٠٠ ألف قبل نهاية العام الحالى .

ومع زحف القوات المسلحة ، تقدمت الشركات الأمريكية للعمل تحت « المظلة العسكرية » ، وأبرز هذه الشركات هو التحالف المكون من أربع شركات (١) تتولى أعمالا قيمتها ألف مليون دولار أى أكثر من ٦٠٪ من الناتج القومى كله لفيتنام !

(١) الشركات الأربع هى Raymand International ومقرها نيويورك — Morrison-Knudsem بمدينة بويز بايдахو — Brown Root — بهيوستن — تكساس J. A. Jones بشارلوت — كارولينا الشمالية .

وقد بدأت الشركات عملها في عام ١٩٦٢ بعقد انتاج مع البحرية الأمريكية قيمته ١٥ مليون دولار تقوم به شركتان ٠٠ ثم أضيف له عقد عام ١٩٦٣ قيمته ١٩ مليونا من الدولارات وارتفع الرقم الى ١٥٥ مليونا عام ١٩٦٥ حتى أصبح في ١٩٦٦ - ٨٠٠ مليون دولار ، غير ٢٠٠ مليون تنفذ من خلال البحرية مباشرة ٠ والمفروض أن يتم انتهاء تنفيذ هذه العقود في نوفمبر ١٩٦٧ ، وتبلغ نسبة ربح ٣٪ على التكاليف ٠ وقد بلغ دخل شركة واحدة منها - هي شركة موريسون - في عام ١٩٦٥ أكثر من ٨٦٨ ألف دولار ٠

وتأكيدا للرابطة بين العسكرية والرأسمالية في الولايات المتحدة نجد أن ادارة عمليات الشركات يتولاها مدير مقيم هو « بيرترام بيركنز » نائب رئيس شركة موريسون ٠ وهو مهندس بحري اشترك في حرب كوريا ، ونال عددا من « الميداليات » لاشتراكه في ١٢٥ غارة ، ويساعده الأدميرال « روبرت وودنيج » وهو مهندس بحري أيضا وابن أحد كبار مهندسي شركة جنرال اليكتريك ٠

وواضح أن عمليات الشركات تزداد مع كل زيادة في عدد القوات الأمريكية بفيتنام ٠ ولعل هذا يبين سبب وقوف دواشر الأعمال وراء سياسة تزايد القوى العسكرية الأمريكية في فيتنام ٠ فقد ترتب عليها أن ارتفع معدل شراء وزارة الدفاع للسلم والمواد والخدمات من ٤٩ ألف مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ٥٧ ألف مليون دولار عام ١٩٦٦ ٠ وينتظر أن يصل الى ٦٥ ألف مليون دولار عام ١٩٦٧ أي بزيادة ١٦ ألف مليون دولار في عامين فقط ٠

وقد ظهر أثر ذلك واضحا على الانتاج الحربى الذى يتضح من الرسم البيانى التالى ٠

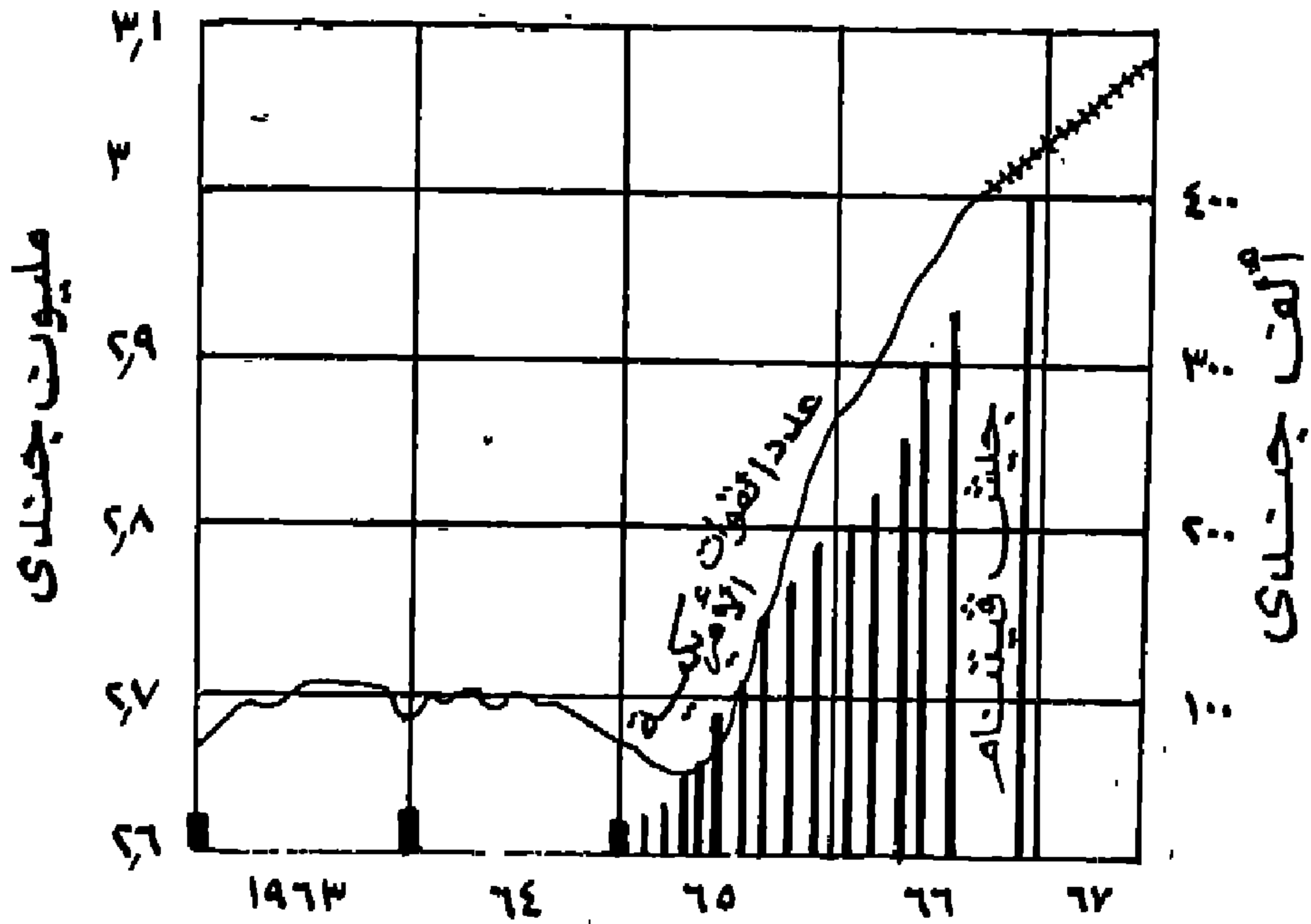
بيليوت دولار



سنة الأساس ٥٧ - ٥٩ = ١٠٠

ومعنى ذلك أن الانتاج قد ارتفع عن سنة الأساس بمعدل ٢٥٪ حتى عام ١٩٦٥ . ثم يصل هذا الرقم الى ٤٠٪ في عام ١٩٦٦ .
والامر لم يقف عند هذا الحد بل امتد الى عدد القوات الأمريكية نفسها ، فبعد أن اتجه الرأى فى يناير سنة ١٩٦٥ الى خفض عدد القوات المسلحة من ٢٦٦٣٠٠٠ جندي الى ٢٦٤٠٠٠٠ ، وفعلا نفذ ذلك - الا أن المخطط تغير نحو رفع عدد هذه القوات لتصبح

٣٠٠٠ر١٠٠٠ جندي في يونيو سنة ١٩٦٦ ، أى باضافة ٢١٩ ألف جندي خلال عام واحد ، وبذا تصبح الزيادة في عامين اثنين فقط ٥٦٥ ألف جندي في ظل الاستراتيجية الجديدة التى تقوم اساسا على « الحرب المحدودة » .



وليست المسألة مجرد زيادة عدد القوات اذ أن هذه الزيادة لابد أن تتبعها زيادة في الانفاق الحربى ، فالمعروف أن الجندي الأمريكى يتكلف ١٠٠ره دولار سنويا ، ويرتفع الرقم بمعدلات مختلفة في فيتنام الى ٢٠٠ره دولار سنويا . ولذلك بلغت المزاينة العسكرية للسنة المالية ١٩٦٧ مبلغ ٥٨٣ ألف مليون دولار وهو أكبر رقم بلغته في تاريخ الولايات المتحدة .

وحتى لا تتوه الحقيقة لابد أن تكون رؤية الصورة من خلال

حرب فيتنام نفسها حتى يتأكد في الأذهان أن وراء الحرب تقف طبقة كبار رجال الأعمال في أمريكا .

فقد كانت القوات الأمريكية في فيتنام في بداية عام ١٩٦٦ لا تزيد على ٢٣٥ ألف جندي كانت تكاليفهم السنوية تبلغ ١٣ بليون دولار . وبحساب ما يتكلفه وجود ٤٠٠ ألف جندي يرتفع الرقم الى أكثر من ٢١ بليون دولار باعتبار أن هذه القوات تستهلك شهريا - حسب بيانات ماكنمارا - مستلزمات قيمتها ١٠٠ مليون دولار للبحرية غير ١١٠ ملايين دولار للقوات الجوية . وقد وصل ما تستهلكه القوات في فيتنام الى معدل ٢٦٥٠ بليون دولار سنويا .

وأهم ما تركته الحرب المحدودة في فيتنام من آثار على الصناعة الأمريكية هي أنها أعادت لصناعة السيارات دورها في الانتاج الحربى الذى كانت قد فقدته في السنوات الأخيرة نتيجة للتحويل الى الصواريخ والأسلحة الذرية . فبعد أن كانت قيمة الانتاج الحربى من السيارات عام ١٩٦٠ لا يتجاوز نصف بليون دولار اذا به يرتفع الى حوالى ٣ بلايين دولار عام ١٩٦٦ .

أكثر من كل هذا ، أن الحرب قد أدت الى ارتفاع مستمر في الأسعار داخل الولايات المتحدة مما يعتبر ربحا صافيا للشركات ، حيث ان هذا الارتفاع لا يحدث دائما نتيجة زيادة في التكاليف وانما هو غالبا وليد زيادة غير طبيعية على الطلب .

والجدول التالى يبين نسبة الارتفاع في الأسعار بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٦٦ في بعض السلع الضرورية :

البند	الارتفاع	البند	الارتفاع
اللحوم والسمك	١٦٣٪	الأدوية	٢٩٪
الأطعمة	٦١٪	العلاج	٢١٪
لايجارات	٢٢٪	السلع الاستهلاكية	٢٥٪
الأحذية	٤١٪	المواصلات	٣٧٪
تكاليف المعيشة		١١١٪ عما كانت عليه ١٩٥٩	

والمستفيد من ذلك كله هي دائرة محدودة ، وهي التي يشمل اطارها العام أكبر ٥٠٠ شركة أمريكية تمثل ١٪ من الشركات بأنواعها ، وتحتكر أكثر من ٦٠٪ من جملة مبيعات الصناعة ، وحوالي ٧٠٪ من الأرباح . وقد كانت أرباحها ٢٠ مليون دولار عام ١٩٦٥ ومبيعاتها ٢٩٨ بليون دولار . وبينها ٦٠ شركة زادت مبيعات كل منها على بليون دولار .

ولا يمكن أن يخرج « مليونيرات » الولايات المتحدة عن هذه الدائرة . ونجد أنه داخل الدائرة المغلقة يتسع المجال للوصول الى درجة « المليونير » . فمن عام ١٩٤٨ أي بعد الحرب العالمية الثانية ومع موجة العسكرية المتزايدة نجد أن عدد « مليونيرات » الولايات المتحدة قد تضاعف ٧ مرات حتى أصبح عام ١٩٦٥ حوالي ٩٠ ألف مليونير . وكان هذا العدد عام ١٩٦٢ هو ٦٧ ألفاً أي أنه قفز بزيادة قدرها ٢٣ ألف مليونير جديد في خلال ٣ سنوات ١٠٠ ولكن المخطط الذي كان يسير على أساس حماية الوجود الأمريكي بالحرب طويلة النفس قد تغير الى مرحلة جديدة ربما كانت أعنف من التي سبقتها وأشد خطورة . ولعل مايفرض هذا الاحتمال هو :

ان الحرب قد أخذت طابعا من العنف والتركيز لم يسبق،
للقوات الأمريكية أن نظمته حتى بدت وكأنها تريد الانتهاء من شيء
بأسرع وقت ممكن !

فقد بدأ فى يناير الماضى (١٩٦٧) أول هجوم حربى ضخم
على دلتا نهر ميكونج التى تسيطر عليها قوات الفيت كونج .
ويشارك فى الهجوم ١٠ آلاف جندي غير سلاح الطيران الأمريكى
الذى سبقهم على مدى يومين متواصلين بضرب المنطقة بالقنابل
الثقيلة والحارقة وصاحبتهم مظلة جوية حامية .

فى الوقت نفسه خرجت الغارات الأمريكية على فيتنام
الشمالية عن طريقها الذى سلكته منذ بدأت غاراتها وذلك بضرب
المناطق السكانية والبعيدة تماما عن الأهداف العسكرية .

**ويبدو أن الخطة الأمريكية تهدف الى تحقيق كسب سريع
فى الميدان الحربى يسبق تغيير الخطة لانتهاء الحرب خلال عام
أو عامين .**

وهناك واحد من احتمالن وراء تغيير الخطة . أما محاولة
تحقيق نصر قبل التفاوض فهى سياسة أمريكية أصبحت شبيهة
تقليدية محفوظة .

**فان استمرار الحرب أكثر من عام آخر أو عامين على أكثر
تقدير لم يعد فى صالح الولايات المتحدة . وليس ذلك من باب
التمنى بل هناك واقع يؤكد .**

أولا : فقد نجحت الصين الشعبية فى تجربتها الذرية التى
جرت فى (آخر ديسمبر الماضى ١٩٦٦) . وأثبتت أجهزة المتابعة
الأمريكية أن الصين قد وصلت الى درجة تقدم عالية فى المجال
الذرى أدى الى تفجير هيدروجينى فى شهر يونيو الأخير (١٩٦٧) .

وليس سرا على أحد أن الصين سوف تصل بصواريخها سنة ١٩٦٨ الى ٧٥٠ ميلا تغطي فيتنام وفورموزا وتايلاند وشمال الهند حتى سنة ١٩٦٢ حين تغطي صواريخها مجال العالم كله بمدى ٦ آلاف ميل .

وليس سرا أيضا أن الصين تعتبر الخطر الذرى الأمريكى مجرد نمر من ورق . فالقاء نظرة - وليس هناك شك فى أن السلطات الأمريكية قامت بالقائها - على الحملات المتبادلة بين موسكو وبكين تؤكد أن الصين الشعبية مستعدة للتضحية بأى عدد من سكانها ولو كان الثمن هو الدمار الكامل للولايات المتحدة .

وهذا يعنى أن استمرار الحرب لعام آخر أو لعامين يوسع احتمال تحول الحرب الى أن تتسع سواء فى ميدانها - فتشمل أراضي الصين الشعبية والولايات المتحدة نفسها التى لم تتعرض فى تاريخها كله لغارة واحدة - أو فى أسلحة الحرب التى قد تكون ذرية للمرة الثانية فى تاريخ البشرية بعد هروشيما .

ثانيا : وإذا لم يكن التهديد الذرى الصينى الجديد دخل بغرض محاولات إنهاء الحرب سريعا فإن هناك اعتبارات أخرى فى داخل الولايات المتحدة نفسها .

فانتخابات الرئاسة الأمريكية قد اقتربت حيث تجرى سنة ١٩٦٨ ، وإن كانت تبدأ حملاتها مع النصف الثانى من العام الحالى (١٩٦٧) إذ تبدأ انتخابات محلية فى مراكز الحزبين لتحديد المرشح الرسمى للحزب فيها . وبعدها تبدأ الحملة الانتخابية .

وجونسون يعلم أن مستقبله السياسى كله سوف يتأثر بهذه المعركة التى عليه أن يقرر دخولها أو الاكتفاء من الرئاسة بهذه السنوات . وأول ما يجب عليه عمله هو إنهاء الحرب فى فيتنام

فاستمرارها يعنى ضرورة فرض ضرائب جديدة لتغطية ما تمتصه ميزانية الحرب ، وفرض الضرائب أمر يثير غضب جمهور الناخبين .

واستمرار الحرب يعنى ضرورة الحصول على اعتمادات مالية اضافية ، وجونسون يعلم أن الانتخابات الأخيرة قد جاءت بتغييرات أهمها تغيير أغلبيته فى لجنة الاعتمادات بمجلس النواب . وهذا يعنى أنه اذا نجح فى الحصول على الاعتمادات لتغطية الحرب هذا العام فليس مضمونا أن يحصل عليها فى العام القادم .

ولو أضفنا الى ذلك أن أول لقاء بين حكومة جونسون والكونجرس الجديد كاد يكون حول شرعية الغارات الأمريكية على هانوى باعتبار أن مناقشة الكونجرس السابق قد انتهت عند هذه النقطة لعرفنا أن صداما محتمل الوقوع بين الحكومة والكونجرس صحيح أنه لن يتجاوز مجرد الكلام دون أثر فعلى على الحكومة الا من آثار تحريك الرأى العام الأمريكى .

وبالتالى يتضح أنه لاعتبارات التهديد الذرى الصينى الوليد أو لاعتبارات داخلية فى الولايات المتحدة أو للاثنين معا على الأرجح لم يعد فى صالح الولايات المتحدة استمرار الحرب أكثر من عام أو عامين لا بد أن تنتهى منها - من وجهة نظرها - بالنصر .

ان استمرار الحرب رغم أنه يحقق مكاسب هائلة للشركات الأمريكية الا أنه يستنزف قدرات الإنتاجية من المجتمع الأمريكى تخلق تضخما ما زال حتى الآن يمكن التحكم فيه ، ولكنه بعد ذلك قد يتجاوز امكانية التحكم فى مضاعفات آثاره .

ان استمرار الحرب فى فيتنام يعطى فرصة ذهبية لثورات

أخرى على الطريق تستعد وتنظم صفوفها وتتدرب استعدادا للزحف على السلطة بالأسلوب نفسه ، الذى تم فى الصين وفيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية .

وربما كان فى استمرار الحرب تعميق للخلافات بين الولايات المتحدة وبعض حليفاتها ، واثارة المتاعب للدول الحليفة التى تؤيدها مثل بريطانيا التى تواجه حكومتها المتاعب من المعارضة لتأييدها السياسة الأمريكية فى فيتنام .

وكل ما تهدف اليه الخطة الأمريكية هو وقف الامدادات الضخمة عن الفيت كونج على أساس أن الأسلحة التى يستطيع أن يحملها الأفراد سوف تتأثر بهذه العمليات .

ويتصور رجال البنتاجون - وزارة الدفاع - أن العجز فى السلاح فى أيدي الفيت كونج يفقد جيش التحرير سيطرته على القرى ، وأن التدمير فى هانوى يؤدي الى أزمة اقتصادية فى فيتنام الشمالية قد تؤثر على حكم هوشى منه .

ومصدر الخطأ فى تصورات البنتاجون أن ما يجرى على أرض فيتنام الجنوبية ليس عدوانا ولكنه حرب تحرير . وبالتالي فإن ولاء القرى لجيش التحرير ليس مصدره ارهاب السلاح ، ولكنه الرغبة فى أسلوب آخر للحكم سياسيا واقتصاديا . والشيوعية بتعبير دلاس وزير الخارجية الأمريكية السابق لا يمكن محاربتها بالقنابل .

بل ان الدراسات الاستراتيجية التى تحت يد البنتاجون تؤكد لهم أن كثيرا ممن انضموا الى صفوف جيش التحرير ليسوا من الشيوعيين ولاهم تحت ارهاب السلاح ، انما هو تضامن أبناء شعب بكل اتجاهاته فى تحرير أرضه .

واستمرار الحرب وسقوط القتلى أصبح طريقا معروفا لثورات الأحزاب الشيوعية والوطنية فى آسيا • وقد سبقت فيتنام الجنوبية اليه فيتنام الشمالية ، وقبلها الصين الشعبية وقبلهما الاتحاد السوفيتى نفسه •

حتى بالنسبة لفيتنام الشمالية فان تدمير الغارات الأمريكية يزيد من صلابة الحزب الشيوعى • اذ يؤكد بالقنابل والنار موقف الرأسمالية من حركات التحرير • فبالنسبة لدولة يحكمها حزب له عقيدة تصبح مسألة أسباب الأزمة الاقتصادية أهم بكثير من الأزمة نفسها • ويترتب عليها أن يتكاتف الشعب وراء حكومته لمواجهة الأزمة •

وكل ذلك عكس بل نقيض لما يتصور البنتاجون أنه قادر على تحقيقه بالغارات على هانوى أو غيرها من مدن فيتنام الشمالية •

ولو أضفنا الى ذلك أنه فى الوقت الذى تزداد فيه صلابة التأييد لجيش التحرير تقف فيتنام الجنوبية دولة بلا حكومة • والبنتاجون لا ينكر هذه الحقيقة ، ويقر بأنها تراث ورثته الولايات المتحدة وأن حله يحتاج لسنوات وليس الى شهور • والغريب أن خطوات فعلية لم تتخذ لبناء جهاز ادارى وحكومة حقيقية فى فيتنام • بل ان ما يجرى الآن فى سايجون يؤكد أن السياسة الأمريكية تساهم فى مزيد من الهدم حتى فيمابقى من مظهر الحكومة هناك • **ويكفى أن نعلم أن الذين يحكمون فى سايجون يتصورون أن الزعامات الشعبية تصنع فى المكاتب • ولذلك فقد وضعت الحكومة الزعيم البوذى ترى كوانج فى المستشفى وقررت عزله عن الشعب مع تركيز الدعاية على تام شاو لعل الشعب يقبله زعيما وهو معروف بميوله الغربية • وكل المظاهر تؤكد أن صنع زعيم ينتهى دائما بسقوط الزعيم الصناعى مع الذين صنعوه •**

ولا تقف المسألة عند حد عدم وجود حكومة بل ان قائمة العسكريين تساعد - بطريق غير مباشر - على تدعيم موقف الحزب الشيوعي في فيتنام الجنوبية وحوله جيش التحرير . فان تزايد عدد القوات الأمريكية يعنى مزيدا من الانفاقات التى تبشر فى كل مكان ، وبالتالي يزيد من التضخم وارتفاع الأسعار دون أن يقابله ارتفاع حقيقى فى دخل أغلبية الشعب فى فيتنام . ويترتب على ذلك أن تزيد معاناته مما يدفعه أو يدفع أغليته الى الانضمام الى جيش التحرير . وليس هناك من حل لمشكلة التضخم مهما قيدت الحكومة الأمريكية على جنودها فى الانفاق .

وطالما أن الحرب باعتبارها حرب عصابات لا يمكن أن ينجح فيها جيش نظامى مهما كانت قوته وعدده ، وأن الغارات على فيتنام الشمالية لن تحقق المطلوب منها بل تحقق نقيضه ، اذن فليس هناك سوى البحث عن طريق للخروج من الحرب مع الاحتفاظ للبنتاجون بهيبته فى الولايات المتحدة نفسها ، وهو مالا توجده قوة قادرة عليه سوى دول عدم الانحياز لتجمع بين أطراف المعركة . وأطرافها هم جيش التحرير وحكومة سايجون أولا . فالذى يحارب الجيش الأمريكى فى فيتنام هى قوات جيش التحرير وليست قوات جيش فيتنام الشمالية . وبالتالي فلا يمكن منطقيا أن يتحدث أحد بلسان جيش التحرير سوى ممثليه . وهو أمر لا يجدى انكاره لأن انكار وجوده لا ينفى وجوده الحقيقى والا فمع من تحارب القوات الأمريكية ؟

بل انه من الواضح أن قوات الفيت كونج ليست فى حاجة الى متطوعين ، وبالتالي الى اشراك دول أخرى معها فى الحرب سواء كانت الصين الشعبية أو الاتحاد السوفيتى أو أية دولة أخرى . وعدم حاجة جيش التحرير الى متطوعين هو أمر تفرضه طبيعة

الحرب .. ففي استراتيجية حرب العصابات أن كل جندي منها
يساوي عشرة جنود في الجيش النظامي . ومعنى ذلك أن قوات
جيش التحرير التي تصل الى ٢٥٠ ألفا تساوي ٢٥ مليون جندي
وهو ما لا يمكن تجنيده وجمعه من كل الدول التي قبلت حتى الآن
الاشتراك مع أمريكا في حرب فيتنام . وإذا افترضنا أن التقدم
قد غير من النسبة فهي سوف تصبح واحدا مقابل ثمانية أي ٢
مليون جندي نظامي .

وهذا كله يحدد مجالات الحركة مما يستلزم تغيير الخطة .
فالواضح أن الحكومة الأمريكية تدخل بالحرب الفيتنامية
مرحلة جديدة ، ربما كانت الأخيرة .

فقد غيرت السفير الأمريكي في سايغون بآخري ، وفي الوقت
نفسه غيرت القائد العسكري . وكلاهما مشهور بسياسة «التهور»
أو «المقامرة العسكرية» . وتاريخ السياسة الأمريكية في فيتنام
يشير الى أنها تغير شاغلي المنصبين مع كل مرة تعدل فيها سياستها
هناك مثلما غيرت قائد الأسطول السادس قبيل العدوان الغادر في
الشرق الأوسط .

والقائد الجديد في فيتنام وهو الجنرال ويستمورلاند طلب
بمجرد تعيينه زيادة القوات الأمريكية الى حوالي ٧٠٠ ألف لتحقيق
النصر - ١ من وجهة نظره - والمفروض أن جونسون سوف يقرر
موقفه من هذا الطلب . والأرجح أنه سوف يقبله ، لأنه لم يسبق
أن رفض للعسكرية طلبا . وعلى وصف السناتور الديمقراطي
مالك جفرن أنه « أصبح الكونجرس والرئيس جونسون نفسه سجناء
الاعتبارات العسكرية » .

ففى الوقت نفسه وافقت اللجنة العسكرية بمجلس الشيوخ على تعديل فى قانون التجنيد يسمح بأولوية طلب الشباب فى سن ١٩ سنة للتجنيد بعد أن كان الوضع الحالى يعطى الأولوية للذين فى سن ٢٦ • وهذا يوسع من قاعدة التجنيد الى حد بعيد يكاد يصل الى تعبئة كل العناصر الشابة ! •

وفلسفة المرحلة الجديدة هى أن تصل بالموقف الى نقطة « السلام المفروض » أو بمعنى أدق الاستسلام للشروط الامريكية •

وربما أرادت الولايات المتحدة اما شغل العالم بانفجار مفاجئ فى الشرق الأوسط أو هى تحاول القيام بهجوم فى كل الجبهات عليها تنتصر فى واحدة منها • ونسيت احتمال هزيمتها فى الكل !

وأعتقد أن المفروض أن تنتهى هذه المرحلة قبل انتخابات الرئاسة الأمريكية حتى لا يصبح مستقبل جونسون شخصيا فى كفة القدر أو تحت رحمة الشعب الأمريكى ، بل وتلفظه الطبقة الرأسمالية نفسها •

والواقع أن الذى فرض تغيير الخطة هو أن أرباح الشركات الأمريكية « قد وصلت الى أقصى ما يمكن الوصول اليه فى منتصف عام ١٩٦٥ حيث حققت ٤٨٧ ألف مليون دولار أرباحا صافية ، وبدأت بعد ذلك فى الهبوط حتى أصبحت عام ١٩٦٦ ، ٤٢٨ من المليون • وصحيح أن الشركات الكبرى مازالت تكسب وأن النقص تأثرت به الشركات الصغيرة ولكنها البداية • وكان لابد من انقاذ الموقف كله اما بانتهاء الحرب بأسرع مايمكن حتى ولو أرسل الجيش كله ، واما توسيع نطاق الحرب •

أرباح أكبر ٦٠٠ شركة أمريكية

بعد خصم الضرائب

السنة	الأرباح (مليار دولار)
١٩٦٠	٢٦ر٧
١٩٦١	٢٧ر٢
١٩٦٢	٢٩
١٩٦٣	٣١
١٩٦٤	(سياسة الصناعة) ٣٦ر٧
١٩٦٥	٤١ر٣
١٩٦٦ يونيو	٤٨ر٧ (نقطة التحول)
١٩٦٦	٤٥ر٤
١٩٦٧	٤٢ر٨

وبالتالى تتصاعد من جديد ربحية الشركات •
وفى الوقت نفسه الذى أصبحت ربحية الشركات فيه عند
نقطة التحول مما يعرض جونسون لفقدان تأييدها اذا هو أيضا
يفقد قلدا أكبر من شعبيته •

وفى الوقت نفسه نجد أن الخطة التى تتبعها الفيت كونج هى
الوصول بالموقف الى نقطة الانسحاب الاجبارى اما نتيجة سقوط
جونسون فى الانتخابات بسبب سياسة الحرب ، أو نتيجة استحالة
تحقيق انتصار حربى • ولذلك اقترحت الصين - حسب ما تقوله
الأجهزة الأمريكية - على فيتنام رسم خطة الحرب على أساس
استمرارها ٧ سنوات • وخصوصا وأن جيش التحرير يسيطر تماما

على اقليمين من اقاليم فيتنام الخمسة وهما المجاوران لفيتنام الشمالية ولذلك أخذت في مضاعفة القوات وضرب المنطقة المنزوعة السلاح الى حد أن القيادة الأمريكية تخشى انفصالهما تماما عن الجنوب ، بمحاصرة الاقليمين • وارتبط ذلك بتوقييت المغامرة التي قررت الرأسمالية الأمريكية أن تقوم اسرائيل بتنفيذها في الشرق !

والغريب أن الحكومة الأمريكية لا تريد أن تقبل حقائق التاريخ بأن أي حرب تحرير مهما طالت ومهما كانت ضخامة الجيوش تنتهي بانتصار جيش التحرير •

وليس ذلك شعارا أو كلمات حماسية ولكنه واقع لا يمكن انكاره •

وعلى ذلك كانت القوى الاستعمارية عبر التاريخ تنهزم ولا تجد لها مكانا الا في « مقبرة الأفيال » • وهو ما خبرته بريطانيا وفرنسا وهولندا وغيرها • حتى أمريكا نفسها عرفت في كوريا •

ولعل ما يلفت النظر أن هذه الدول بدلا من أن تهضم التجربة وتعطي خبرتها لغيرها ، فانها تساعد حليفاتها على أن تسير على الطريق نفسه • وربما كان ذلك بفعل التناقضات التي بين الدول الرأسمالية • وربما كان ذلك بفعل عقدة « المهزوم » الذي يريد أن يرى كل أصدقائه مثله • ومع أن كلا من الصاملين موجود الا أن أولهما هو الأقوى •

وهذا يوضح لنا موقف معظم الدول الغربية من السياسة الأمريكية في فيتنام والشرق الأوسط ، فليس جديدا أن تؤيدها بريطانيا مثلا وان كانت لا تشترك معها • اشتراكا ايجابيا والجديد هو اشتراك ألمانيا الغربية في حرب فيتنام ، وهو ما يحاط بكل سياج السرية •

فالمعروف أن وزارة الدفاع الأمريكية اعتمدت هذا العام ٢٣٠ مليون دولار للحرب الكيماوية . وتقوم بتنفيذ البرنامج ٥٢ جامعة وكلية أمريكية تستخدم ٦ قواعد عسكرية كمراكز أبحاث أكبرها فيتنام نفسها . وتجرى التجارب على صاروخين أحدهما مداه ١٢ ألف ياردة والآخر ١٠٠ ميل ، وكلاهما يحمل رؤوسا تحمل غازات سامة أو جراثيم أمراض .

وتشارك حكومة ألمانيا الغربية في هذا البرنامج بعدد من الخبراء يعملون في مراكز الأبحاث الأمريكية بعلم وموافقة من حكومتهم . ويعمل هؤلاء على تطوير قنبلة غاز «الليثال» التي كانت تستخدم في معسكرات الاعتقال النازية . وتشرف عليها المؤسسة الألمانية « فيرويرك هويشت » .

وخصوصا وأن التطور نحو الحرب الكيماوية يمكن ، أن يجرى في ظل ظروف معقدة ، والحرب الكيماوية قد تكون السلاح الجديد في حالة توسيع نطاق الحرب ودخول الصين ، وذلك تجنباً لاستعمال الأسلحة الذرية التي لا يمكن التحكم في ردود فعلها سواء عسكرياً أو سياسياً .

هذه صورة من الواقع للاستعمار الأمريكي ، تجسد كل ما يهتم به اليوم من تبجح وشراسة .

الفصل التاسع

الانقلابات العسكرية

ان موقف الولايات المتحدة من الثورات الشعبية فى العالم الثالث لم يكن يخرج عن :

١ - الحيلولة أساسا دون خروجها الى الواقع سواء بالكبت أو سحقها فى المهد .

٢ - الثورة التى تفلت من الضغط وتخرج الى الحياة تحاول احتواءها بكل وسيلة ابتداء من الاغراء حتى الاعتداء المسلح .

٣ - فان بقيت الثورة : بعد كل هذا فان مصيرها مواجهة واحد أو سلسلة من الانقلابات العسكرية كوجه من وجوه الثورات المضادة .

وقد شهد العالم الثالث موجة من المد الرجعى ابتداء من الربع الأخير. سنة ١٩٦٥ ، وسياسة التصاعد بالحرب الأمريكية فى فيتنام تقفز بسرعة مثيرة لغضب الرأى العام العالمى .

وواضح من المخطط الذى جرت فى اطاره الانقلابات العسكرية أنه يهدف الى دخول دول لم يكن للاستعمار الأمريكى وجود قديم فيها ، ولكنه تسلل اليها بالمساعدات والاستثمارات . فكانت

الانقلابات العسكرية فيها فى النهاية بمثابة شهادة وراثة للاستعمار الأمريكى . وهذه المنطقة كلها تدخل فى دائرة الدول التى كانت مستعمرات فرنسية قبل استقلالها ، وما زالت ترتبط بفرنسا بروابط متعددة ، وبقلب نظم الحكم فيها ونقله لحساب الاستعمار الأمريكى تكون المخابرات الأمريكية قد حققت هدفين فى وقت واحد ، ورثت الاستعمار الفرنسى فى إفريقيا ، ثم توجيه ضربات الى الوجود الفرنسى بعد ما أصبح واضحاً أن ديغول يقود حركة رفض الدول الغربية لاستعمار أمريكا لأوروبا الغربية . وقد امتصت الخطة الأمريكية - بانقلابات مفاجئة - كلا من داهومى وأفريقيا الوسطى وفولتا العليا ، وهى التى كانت مستعمرات فرنسية واستقلت سنة ١٩٦٠ فقط .

وامتدت حقوق ! - الوراثة الأمريكية للاستعمار الأوروبى الى الاستعمار البريطانى حيث قفزت الولايات المتحدة عن طريق الانقلابات العسكرية الى نيجيريا وبورندى .

وكان الجانب الآخر من مخطط الانقلابات العسكرية يستهدف الدول التى تجرأت بالتصدي للاستعمار الأمريكية وكل أقنعة الاستعمار الأمريكى سواء بالتأميم أو بتقييد حركتها وكشف أهدافها ؛ بل وإلى الدول التى تجرأت على اتخاذ مواقف النقد والمعارضة للاستعمار الأمريكى فى فيتنام والدومينكان . وأبرز هذه الدول التى سقطت غانا وأندونيسيا . مع ملاحظة أن الهند كادت أن تسقط وإن لم يكن بانقلاب فبالضغط عليها عن طريق المساعدات الغذائية لمواجهة المجاعة .

والواقع أن بداية موجة الزحف الاستعماري الأمريكى هذه كانت فى سيلان حيث تدخلت أجهزة الولايات المتحدة كلها سواء الاعلامية أو المخابرات فى الانتخابات العامة . وبالاغراء والمال

استطاعت ان تسقط حزب مسز باندرانيكا الذى كان وحده بين
أحزاب سيلان يرفع راية الاشتراكية وعدم الانحياز . وتحت هذه
الراية أمت مصالح أمريكية متعددة فى سيلان . وتحت شعار عدم
الانحياز خاضت سيلان جولات كثيرة فى مجابهة الاستعمار الأمريكى
فى العالم الثالث . وقد كان من الجوهرى - من وجهة النظر الأمريكية -
اسكات هذا الصوت الذى استطاع أن يأخذ عنصر المبادرة بالعمل
حين كانت بعض الدول الآسيوية على وشك السقوط . وفعلا انتهت
الانتخابات بسقوط حزب مسز باندرانيكا وجاء حزب يمينى الى
الحكم أعاد الاستثمارات الأمريكية الى أصحابها ، وجمد سياسة
سيلان بعد أن عاد بها الى دائرة الظل وأفقدتها كل قدرة على المبادرة
يعمل . وكان عدم التصدى الجماعى لأمريكا مشجعا لفتح جبهات
أخرى .

ثم تتابعت الانقلابات العسكرية على العالم الثالث حتى انتهت
جولتها الأولى بانقلاب غانا . ولعل مايؤكد أن المسألة لم تنته
بانقلاب غانا . وانما هى حولة مترابطة الأطراف العوامل التالية .

● أنه حلقة فى سلسلة انقلابات بدأت فى أكتوبر ١٩٦٦ وبلغت
حتى شهر فبراير أى خلال خمسة أشهر فقط ٧ انقلابات وأصبحت
ثمانية بانقلاب غانا . وكلها انقلابات عسكرية بالرغم من كل محاولات
التغطية التى فشلت فى أن تخفى القفاز الذى يحرك « الدمى » التى
ارتدت الملابس العسكرية .

● ارتبطت سلسلة انقلابات أفريقيا بمحاولات قلب نظام
الحكم فى أندونيسيا . ولعلها مصادفة توزيع خبر من الولايات
الأجنبية - وكلها غربية - عن وقوع انقلاب ضد سوكارنو بعد
انقلاب غانا بيوم واحد وقالت ان السبب هو عزل سوكارنو
لناسوتيون زعيم اليمين فى الجيش الأندونيسى !

● أن موجة المداليميني في العالم الثالث وصلت الى الشرق العربي في صورة مكررة محفوظة الألوان والخطوط وهي الحلف الاسلامي الجديد ثم العدوان الاسرائيلي . ولكنها ليست في اعتقادي بمنفصلة عن موجة المد الرجعي الذي يزحف على دول العالم الثالث كلها .

● وأن قادة انقلاب غانا كانوا أكثر جرأة تصل الى حد الصفاقة - في تحدى رأى العام الأفريقي باعلان أن مخطط الانقلاب وضع في لندن

● ولو لم تكن هذه العوامل موجودة لكان من الممكن معالجة انقلاب غانا على أنه تمرد داخلي على أوضاع تبدو من وجهة نظرهم خاطئة . ولكن هذه العوامل جعلت من أى منطق - لو كان هناك منطق - يسند الانقلاب مسألة غير ذات موضوع .

ولذلك أعتقد أن دراسة الموقف يجب أن تتم بعيدا عن غانا نفسها وأزمة الحكم فيها . لأنها ليست مسألة أزمة نكروما بل هي حتما زحف خطير لمخطط رجعي يريد أن يبتلع القارة التي لم تتمتع بعد بثمار الاستقلال .

ولعل ما يؤكد وجهة نظري حديثان أحدهما خرج من لندن والآخر من لاجوس . ويبدو أن أصحابهما قد أنستهم فرحة الانتصار غير المتوقع أبسط قواعد الحذر .

فمن لندن تحدث كهوأميهيا مدير المخابرات السابق في غانا والذي يعيش هناك منذ عامين . فقال بالنص الجرفي :

« ان المخطط والتعليمات الخاصة بالانقلاب قد هربت الى أكرا عن طريق « حاملي الحقائق » الذين يعملون لحساب « مجلس الثورة في المنفى » ، وبعضهم من الأوروبيين والتعليمات التي تخرج من لندن

فى برقيات شفريّة كانت ترسل الى بعض الاصداقاء البيض من رجال الأعمال فى أكرا ! *

وأهم ما فى حديثه أنه كشف عن دور رجال الأعمال البيض ، وهم ما نطلق عليهم - اقتصاديا - أدوات الاستعمار الجديد فى تنفيذ المخطط الانقلابى *

ومن لاجوس أعلن زعماء حزب الاتحاد المعارض لنكروما - والمقيمون الآن فى نيجيريا حيث وقع آخر انقلاب عسكري قبل أسبوعين تقريبا من انقلاب غانا - أن خطة الانقلاب وضعت منذ عامين وذلك فور اعلان الانقلاب *

ولا يمكن القول أنه وصلت اليهم معلومات مثل هذه بسرعة الريح * فالحديثان قىلا قبل مضى ١٢ ساعة على وقوع الانقلابين *

ولعل مما يستحق الإشارة هنا ، أن نيجيريا التى كانت ملجأ لمعارضى نكروما قد واجهت غزوا استعماريا - بالأموال الأمريكية حتى أن الاستثمارات الأمريكية هناك بلغت فى ٣ أعوام فقط ٧٠ مليون دولار ، ومعها قدمت الحكومة الأمريكية ٢٢٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية متنوعة *

وما جرى فى نيجيريا لابد أن يكون بتخطيط وتنسيق يسبق ما كان مقدرا أن يجرى فى الشرق العربى *

فخطة نيجيريا كانت اشعال حرب أهلية انتهت فعلا بانفصال الاقليم الشرقى حيث كل الثروة البترولية التى تحتكرها الشركات الأمريكية وبعد العدوان الثلاثى على العرب ظهر أن بترول نيجيريا هو أحد مصادر انقاذ الغرب من آثار الحرمان من البترول العربى *

وبذلك يكون الاستعمار الجديد قد ألقى قفاز التحدى علنا ، وعلى مشهد من العالم كله فى وجه دول العالم الثالث • وحيث أنه قد فرض على هذه الدول القتال فالمفروض أنه لا يستطيع أن يفرض عليها الاستسلام •

وقد تصادف - وان كنت أعتقد انها وضعت فى حساب الذين خططوا للانقلاب - أن جاء انقلاب غانا قبل أيام من مؤتمر أديس أبابا لوزراء خارجية منظمة الدول الأفريقية • وبالرغم من أن ارتباط الحدثين يخرج بعض الدول الأفريقية المترددة إلا أنه يضع أفريقيا كلها صراحة وبدون أى قناع أمام مصيرها •

صحيح أن هناك مشاكل قانونية مثل الاعتراف بالحكومة وقانونية تمثيل كل وفد لبلاده ، ولكن الذى يجب ألا يغيب عن البال أن العالم اذا تحرك فى نطاق القانون وحده لتجمدت الحياة ، ولاستحال خوض أى معركة تطوير • فلا بد من معالجة الموقف على أنه حدث سياسى وليس موقفا قانونيا •

هذا الى جانب أن مشكلة مثل هذه هى فى الواقع أكبر من امكانيات منظمة الدول الأفريقية بحالتها الحالية ولو كان ذلك فى أمريكا مثلا لتحركت منظمة الدول الأمريكية فورا حسما للموقف !

ومع ذلك فان نظرة موضوعية - بدون آمنيات أو أحلام - الى أفريقيا بكل ما فى واقعها من تناقضات جعلت احتمالات عدم توقع شئ - فى أديس أبابا أكبر كثيرا من حدوثه ، فكما سبق القول مرات أن الرايات التى ترتفع فى سماء أفريقيا هى كالسراب تخدع البصر عن حقيقة عدد الدول الأفريقية المستقلة فعلا •

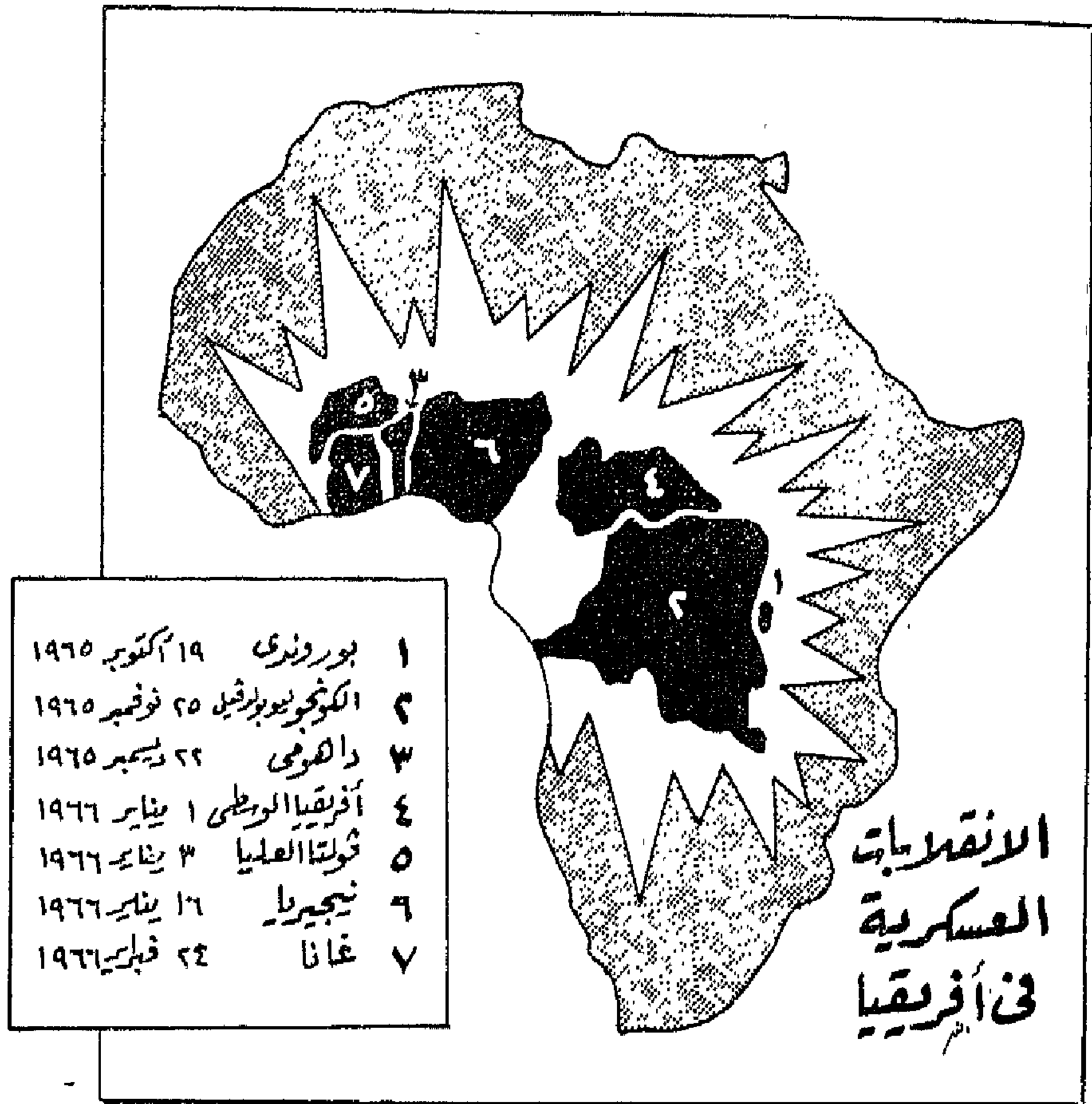
ومعركة اليوم المكشوفة قد حددت بصورة قد تكون قاطعة
العدد الحقيقي للدول المستقلة على أرض أفريقيا .

وإذا كانت الأحداث اليوم تجرى على أرض أفريقيا فالأمر الذى
لا يجب أن يغيب - ولو للحظات - عن الأنظار أن ما يجرى فى أفريقيا
له صورة متعددة ومتماثلة فى كل أنحاء العالم الثالث بقاراته الثلاث
آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا . ومعالجة الموقف اذا تمت تكون فى
إطار العالم الثالث لا على صعيد أفريقيا وحدها حتى تعطى للقوى
التي تصدر نفسها لقيادة المعركة صلابة أكثر .

وفى نفس الوقت أصبح الموقف يفرض على أصحاب المصالح
الوطنية يقظة بالغة فى متابعة خطوات مراكز العمل للقوى الأجنبية
وهى معروفة ، وفى نفس الوقت متابعة تحركات العملاء المبعثرين
فى العالم يبيعون أوطانهم وأنفسهم للذين يدفعون أكثر !

ثم بدأت الجولة الثانية فى معركة تمزيق أفريقيا وعزلها عن
العالم ، وذلك بتفجير أزمات قديمة تركها الاستعمار خلفه يوم رحل
ثقة مثله أنها القنطرة التي تفتح له يوم يريد العودة ، وللأسف ان
افريقيا لم تكن قد التقطت أنفاسها بعد منذ الجولة الأولى التي
خسرتها ، فتشجع الاستعمار وخاض الجولة الثانية معها .

وأخطر ما فى معالم الجولة الثانية أنها بدت وكأن الشخصيات
التي تتحرك على مسرح الأحداث ليست دمي تحركها أصابع أجادت
التدريب على اللعب على مسرح العرائس الجديد . وبالتالي تبدو المسألة
وكأنها مجرد رغبة من افريقيا فى عزل نفسها عن العالم ، وليست
سياسة مرسومة لعزلها بشتار كثيف من الأزمات .



ال الجولة الأولى مع أفريقيا التي انتهت في فبراير سنة ١٩٦٦ وتحمل الجولة الثانية في طياتها معالم التغير من الهواية الى الاحتراف بين العسكريين في افريقيا للعمل السياسي ، وأهمية احتراف الجيوش الأفريقية للعمل السياسي تأتي من أن الاحتراف يعنى بالنسبة للقوى الأجنبية انقلابات متلاحقة تؤكد من جديد أن أفريقيا قد أصبحت « أمريكا اللاتينية الثانية » بدلا من أن تنجح أفريقيا في مد حركات التحرير الى أمريكا اللاتينية وتجعلها أفريقيا الثانية ، وربما كانت تجارب العالم العربي تجعله أكثر دراية من العالم الثالث كله بمدى فداحة ثمن احتراف جيش للعمل السياسي !

وربما كان طبيعيا أن تبدأ الجولة الثانية مبكرة قبل أن تمضى
شهور معدودة على نهاية الجولة الأولى • والذي يفسر ذلك :

● أن أفريقيا لم تفق بعد من ضربات الجولة الأولى • وبالتالي
تصبح الجولة الثانية أقصر مدة وأضمن في نتائجها حيث تكاد تنعدم
المقاومة الفعلية •

● ان أفريقيا لم تستطع قبول تحدى الاستعمار الجديد وقبلت
التراجع فى الجولة الأولى ، وراحت تعلق جراحها فى الظلام ، وبالتالي
فهى لن تقبل التحدى فى الجولة الجديدة •

● سهولة النصر الذى تحقق من الجولة الأولى يغرى - بلاشك -
على طلب المزيد من المكاسب ويشجع على دخول جولة ثانية وبسرعة •

وليس تفسير مايجرى الآن فى افريقيا بأنه جولة ثانية مع
الاستعمار الجديد بنوع من التمنى أو المشجب الذى تعلق عليه كل
الأخطاء هربا من الواقع • • بل هو الصديق بعينه • • وليس أدل على
ذلك من أن الدمية التى تحركت على مسرح عرائس أوغندا هى نفسها
التي تحركت فى ظلام أحداث الجولة الأولى •

ولابد من عودة الى الوراء شهورا معدودة فقط وبالتحديد فى
مارس ١٩٦٧ حيث خرجت من كامبالا أنباء انقلاب - فشل - يقوده
موتيسا الثانى ملك يوجندا أو رئيس جمهورية أوغندا ، وكانت
فصول المؤامرة واضحة ، اذ كان موتيسا قد بعث بسكرتيه الخاص
للحصول على مساعدات عسكرية من الخارج وتحقق له ذلك • وفى
نفس الوقت اجتمع موتيسا نفسه بعدد من السفراء طالبا منهم
المشاركة فى انقلابه • والمعروف أن هذا الملك نفسه هو الذى كان
يقود دعوة انفصال أكبر أقاليم أوغندا ، وسافر من أجل ذلك الى
لندن ١٩٦٠ •

وانقلاب الكونجو ليس أكثر من حلقة فى سلسلة انتقال السلطة بين القوى الأجنبية المختلفة هناك • وهى فى النهاية ليست أكثر من قذف الكرة من يد الى أخرى دون أن تعود الكرة - السلطة - الى أصحابها الأصليين •

وما يجرى الآن من دماء فى نيجيريا أمر ليس فيه أدنى قدر من المفاجأة بل ربما كانت المفاجأة أنه تأخر عما كان متوقعا له •

فاذا أضفنا الى ذلك أزمة زامبيا بتجاورها مع روديسيا الجنوبية وجدنا الأغلبية الساحقة من الدول الأفريقية قد أصبحت مشغولة بقضايا داخلية بالغة الحيوية لوجودها • وخطأ تصورت هذه الدول أو أغلبها أنه ليس هناك علاقة بين سياستها الخارجية النشطة وبين أزماتها الداخلية ، وبالتالي تصورت أنه يجب أن تحد من نشاطها الدولى لتتفرغ لأزماتها الداخلية • وهذا هو ما أريد لها من الجولة الثانية وهو العزلة • اذ أن العزلة فى حد ذاتها عن المجتمع الدولى تعتبر أخصب الأراضى للجولة الثالثة وربما الأخيرة للجهاز على مابقى من الوجود المستقل لدول أفريقيا •

وتبقى بعد ذلك نقطة أخيرة وهى حول ما يستفيد الاستعمار الأمريكى من عزل - أو عزلة - أفريقيا عن الأحداث • فهى قد كانت خلال السنوات الخمس الأخيرة أكثر دول العالم الثالث حركة وأكثرها ايجابية فى العمل • وظهر ذلك فى أكثر من مجال •• فى لجنة تصفية الاستعمار بالأمم المتحدة حيث كشفت الوفود الأفريقية عشرات من مخططات التدخل الأجنبى •• فى الجمعية العامة حيث تحولت المجموعة الأفريقية الى سوط يلهب ظهر الحصان الذى يخرج من دائرة السباق من أجل الحقيقة •

ويومها ارتفعت أصوات فى الغرب وخاصة فى الولايات المتحدة تطالب بإعادة النظر فى المنظمة الدولية التى لم تعد طيبة فى يد

الغرب كما كانت منذ تكوينها ، حتى وصلت الى حد أن تكون ضمن برنامج الرجل الذي خاض معركة الرئاسة الأمريكية ١٩٦٤ وطالب فيه بالانسحاب من الأمم المتحدة . ورغم أن كل الأصوات ارتفعت معارضة أفكار جولدووتر إلا أنها اهتمت بالقضايا التي أثارها . والخلاف معه لم يكن في القضايا وإنما في أسلوب حلها . فبدلاً من الانسحاب من الأمم المتحدة يمكن إعادة المنظمة الى دورها القديم وهو مجرد تنظيم يملك الغرب السيطرة الآلية على توجيهه . وبدلاً من خوض حروب مع القوى التحررية يمكن القضاء عليها عن طريق انقلابات الدمى العسكرية .

وعلى هذا المخطط تحركت كل القوى في معركة التحدي السافر للعالم الجديد وانتهت مراحلها بتحقيق كثير من أهدافه .

فصوت أفريقيا في الأمم المتحدة قد خفت الى حد يقرب من الهمس ، وقد سمعت في مبنى الأمم المتحدة الكثير عن حيرة الوفود الأفريقية ، فلا هي أصبحت على اتصال بعواصمها ، ولا بقادة على تمثيل حكومات تختلف معها اختلافاً جذرياً . وقد تكون قضية روديسيا في مجلس الأمن خير مثال على ذلك . فهي تنتقل من جلسة الى أخرى دون نتيجة فعلية . ثم جاء الموقف الحاسم عند نظر العدوان الثلاثي الغادر على الدول العربية .

وليس معنى ذلك أن تستسلم أفريقيا لقدرها وتمضي وراء موكب التبعية تبكي على ما فات ، بل لابد من تغير يجرى بين الدول الباقية على صعيدها . فتتحول من دور الدفاع الى الهجوم وتستعيد من جديد عنصر المبادرة بالعمل . ولكي تستعيد قدرتها على الحركة بالرغم من كل أزماتها الداخلية ، لابد من فهم بالغ العمق لمدى الترابط بين السياسة الخارجية والاستقرار الداخلي . فكلاهما عجلة في ركب

التطور الذى يستحيل أن يمضى محتفظا بتوازنه عبر الطرق الوعرة
بعجلة واحدة .

وبعد فلقد انتهت الولايات المتحدة من جولاتها فى آسيا أولا ثم
فى أفريقيا بعد ذلك الى اسقاط أغلب الحكومات الوطنية ، وشغل
الباقى باحتمالات السقوط ، أو بأزمات داخلية مفروضة عليها .
وبعد ذلك تفرغت الولايات المتحدة لشن حربها على الشرق الاوسط
باعتبار أن القاهرة هى القلعة الأمامية الباقية مع عدد محدود من
هذه المراكز الدفاعية عن العالم الثالث .

الفصل العاشر

غزو الدومينكان

غريبا أن يرتبط غزو الدومينكان بموجة الزحف
ليس الاستعماري عن طريق الانقلابات على العالم الثالث .
وعلى ذلك كان مفروضا معالجة موضوعه ضمن الحديث عن الانقلابات
فى العالم الثالث ، ولكننى رأيت أن موضوعه يستحق الوقوف
عنده وحده . وخصوصا وأنه كان ضمن مقدمات الزحف على العالم
الثالث . بل وكان النجاح فيه أكبر تشجيع للاستعمار الأمريكى
ليمضى خطوات أبعد .

فى سبتمبر من العام الماضى - ١٩٦٦ - انسحبت القوات
الامريكية التى كانت قد بلغت ٢١ ألفا من الدومينكان بعد احتلال
لها استمر ١٧ شهرا . وقبل أن تنسحب هذه القوات أجريت فى
حمايتها انتخابات - ! - انتهت بتنصيب الدكتور جواكين بالاجوير
رئيسا للجمهورية .

وقبل أن نعود الى بداية الغزو الأمريكى للجزيرة وظروفه
لا بد من تمهيد من خلال صفحات تاريخ الدومينكان مع الاستعمار
الأمريكى .



ففي سنة ١٩٦٤ حدث أول تدخل حربي أمريكي في شئون
الدومينيكان • ويومها قال الرئيس الأمريكي روزفلت - الذي تلقبه
المؤسسات الثقافية للاستعمار الأمريكي بأنه رجل السلام وصاحب
دعوات حسن الجوار - قال ان من حق الولايات المتحدة ممارسة دور
القوة البوليسية في أمريكا اللاتينية • وتبع ذلك التدخل في بقية
دول البحر الكاريبي • حتى قامت القوات الأمريكية البحرية في

مايو سنة ١٩١٦ باحتلال الدومينيكان ، وذلك فى عهد الرئيس وودرو ويلسون الذى يطلقون عليه خداعا بأنه رجل الحريات ! .

لقد قررت الولايات المتحدة التدخل عسكريا على هدى الشعار الذى كانت تجرى فى ظله وأعنى به « دبلوماسية الدولار » . وأطاحت بايرياس رئيس الجمهورية مساندة لرجل لا يتمتع الا بكراهية الجماهير . وبقيت القوات البحرية فى الدومينيكان لتحمى تشعبات حركة الدولار فى اقتصاد الدولة حوالى ثمانية أعوام .

ويوم انسحبت القوات الامريكية سنة ١٩٢٤ تركت خلفها هيكل دولة قائم على بناء عسكري بوليسى دربته وأقامته القوات الأمريكية . ومن خلال هذا الهيكل الارهابى خرج تروجيللو الدكتاتور الذى حكم الدومينيكان ٣١ سنة ابتداء من سنة ١٩٣٠ . وكان فى بداية حياته موظف تليفراف . ويوم أن اغتيل فى مايو سنة ١٩٦١ قدرت ثروته بنحو ١٨٠ مليون جنيه . . !

وكان اغتياله مثيرا للحكومة الأمريكية الى حد أنها سارعت الى طلب عقد اجتماع فوري لمنظمة الدول الأمريكية ، وطالبت فيه بإرسال لجنة تحقيق فى أعمال الارهاب التى سادت الدومينيكان بعد اغتيال تروجيللو .

وبينما المنظمة الأمريكية مجتمعة كانت قطع الأسطول الأمريكى مع حاملة الطائرات « سانجرى لا » تتحرك قرب شواطئ الدومينيكان تحت قيادة السفينة الحربية « نورثاميتون » ، مع اعلان حالة الطوارئ فى قاعدة « كامب لوجين » بالدومينيكان استعدادا للتدخل العسكرى ومن الواضح أن أمريكا بهذا كانت تتدخل صراحة فى شئون داخلية بحثة للدومينيكان ، وأنها كانت تريد من جديد - مثلما فعلت سنة ١٩١٦ - أن تفرض ديكتاتورا آخر على الدومينيكان .

وفى ١٩ نوفمبر أذاعت المصادر الأمريكية - قبل أى مصادر أخرى - أن انقلابا عسكريا قد وقع فى الدومينكان ، وقام به اثنان من اخوة تروجيللو الديكتاتور الذى اغتيل ، ولكن الانقلاب فشل . وفرض حظر التجول على شعب الدومينكان لمدة ١٢ ساعة يوميا . وفى وسط هذا الجو المشحون خرج رئيس جمهورية الدومينكان الجديد ببيان يرحب فيه بوجود القوات الأمريكية فى البحر الكاريبى ، ويشيد بدورها الذى يحمى أمن الدومينكان !

وبعد عام تقريبا - ديسمبر ١٩٦٢ - قامت ثورة شعبية مسلحة ، ولكن قوات الجيش استطاعت اخمادها بعد ادخال المئات فى السجون وقتل العشرات فى الشوارع .

وفى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٣ أى بعد أقل من عام وقع انقلاب عسكري جديد انتهى باعتقال رئيس الجمهورية جوان بوش وطرده من البلاد ، والغاء الدستور ، وحل المجلس التشريعى وكل الأحزاب السياسية .

وكان رد الجماهير على الانقلاب الجديد ثورة شعبية مسلحة فى الجبال المحيطة بالعاصمة انتهت فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٦٥ بقلب الحكم ، والعمل على اعادة جوان بوش الى البلاد .

وكان الانقلاب الأخير هو الانقلاب الثامن فى خلال أعوام لاتكاد تكمل الأربعة .

وفى اليوم التالى تحركت قوات مشاة البحرية الأمريكية صوب الدومينكان . وفى ٢٩ أبريل نزلت القوات الأمريكية فعلا فى مدن الدومينكان . وكانت الدفعة الأولى منها ٥ آلاف جندي ارتفعت خلال أيام ثلاثة الى ١٤ ألفا لتقفز بعد أيام أخرى الى ٢١ ألف جندي ، وكانت محصلة عمليات يومها الأول ١٥٠٠ قتيل من شعب الدومينكان .

وفى الوقت الذى كانت القوات الأمريكية قد بدأت فيه بالفعل سحق الثورة كانت قد دعت الى اجتماع عاجل لمنظمة الدول الأمريكية وفرضت على الاجتماع مشروعا بارسال قوات مشتركة الى الدومينكان. وكان الهدف الحقيقى هو التغطية على دور القوات الأمريكية . وقد وافقت ١٤ دولة واعتضت ٥ على المشروع الأمريكى ، وانتهى الاجتماع بتشكيل قوات من ٤ دول هى هندوراس ونيكاراجوا والبرازيل وجواتيمالا .

وكان السبب الذى أعلنته الولايات المتحدة لتدخلها المسلح هو حماية أرواح المواطنين الأجانب وعلى وجه خاص الأمريكين فى الدومينكان . فقد قال جونسون فى مؤتمر صحفى : « لقد أصدرت الأوامر بارسال هذه القوات التى ستبقى فى الدومينكان الى أجل غير مسمى حتى لا تسقط فى قبضة الشيوعيين . وأن ذلك جرى لحماية أرواح الأمريكين .

واجتمعت الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن ، ولكنها لم تستطع الوصول الى شىء . وقد قال رئيس الوفد السوفيتى فى مجلس الأمن : « منذ متى صار صون السلام والأمن فى العالم حقا من حقوق البيت الأبيض الأمريكى ؟ » .

وقد انطلقت المظاهرات فى كل مكان تدين العدوان الأمريكى ولكن عملا ايجابيا لم يتخذ . وهو على ما يبدو ما قدرته الولايات المتحدة جيدا قبل اتخاذ أى خطوة .

وأمام الزحف الأمريكى اضطرت قوات الثورة بقيادة كامانو أن تقبل وقف اطلاق النار ، وأن تقبل مجلسا مشتركا من الجانبين برياسة انطونيو امبرت الموالى لأمريكا .

وفى نفس الوقت كانت بعثة من منظمة الدول الأمريكية قد انتهت من تقرير لها بأن هناك تسلا شيوعيا بين صفوف الثوار ا

وفى اليوم التالى - ١٢ مايو سنة ١٩٦٥ - بدأت القوات الأمريكية الزحف على آخر مابقى من قلاع جيش الثورة فى العاصمة مدعمة بحشده من المدرعات والدبابات .

وبعد أن بدأ زحف مشاة الأسطول الأمريكى الى معاقل الثوار أعلن امبرت رئيس الحكومة المشتركة انذارا نهائيا الى الثوار بالقاء سلاحهم والاستسلام أو ابادتهم عن آخرهم . . !

وفى ظل هذه الظروف كان يوثانت قد استطاع انقاذ الأمم المتحدة بالاتفاق على ارسال مبعوث خاص يمثله لاستطلاع الموقف .

والغريب أن منظمة الدول الأمريكية قد سارعت بالاحتجاج على قرار السكرتير العام للأمم المتحدة . واعتبرت مجرد ارسال ممثل خاص له تدخلا فى شئون أمريكا الجنوبية ، وأنه تدخل مرفوض . وكان ذلك أول صدام تواجهه الأمم المتحدة مع إحدى المنظمات الاقليمية . وشغلت دوائر الأمم المتحدة بمناقشة هذا الخلاف القانونى عن حقيقة ما يجرى على أرض الدومينكان .

وفى الوقت الذى وقف فيه المجتمع الدولى بكل ظروفه وتناقضاته عاجزا عن عمل شىء لوقف هذا السحق الذى تقوم به القوات الأمريكية لأنصار الثورة المسلحة فى الدومينكان ، دارت مناقشات فى الكونجرس تبين منها عدة حقائق رفضت الحكومة الأمريكية اذاعتها وان كانت قد تسربت الى الصحف . . وملخصها هو :

١ - ان الولايات المتحدة أغرت المجلس العسكرى الحاكم فى الدومينيكان على تقديم طلبه العاجل - فى ٢٨ أبريل - بارسال قوات لحماية أرواح الأمريكيين .

٢ - أن الحكومة الأمريكية قررت فى بداية الحرب الأهلية يوم ٢٤ أبريل أن العسكرين فى الدومينيكان وحدهم هم الذين

يستطيعون أن يمنعوا استيلاء الشيوعيين على الحكم ، ولهذا أخذت هذه الحكومة تعمل من وراء الستار لتعزيز قوات الدومينيكان في نفس الوقت الذي كانت تعلن فيه أنها لن تتدخل . بيد أنها كانت مستعدة لاستخدام القوات الأمريكية إذا أصبحت للثوار اليد العليا .

٣ - أن الولايات المتحدة كانت تعتزم منع الرئيس السابق جوان بوش من العودة الى الدومينيكان وكذلك منع أنصاره من الثوار من احراز نصر ، وذلك على اعتقاد أن هؤلاء أقاموا تحالفا فعلا مع الشيوعيين في الدومينيكان .

٤ - أن الحكومة الأمريكية . بعد أن أنزلت ٢١ ألف جندي في سانتو دومينجو مما وصفته بأنه عملية محايدة لحفظ السلام ، بحثت - على نحو جدي - شن هجوم للقضاء على قوة الثوار ، ولم يمنعها من ذلك الا الخوف من وقوع عدد كبير من الاصابات بين النساء والأطفال في منطقة الثوار .

٥ - أن الحكومة الأمريكية - قبل الثورة - لم تكثف بتقديم معونة اقتصادية كبيرة للحكومة المدنية التي كان يرأسها دونالد كابرال ، بل عمدت أيضا الى تقديم المشورة السياسية اليه ، وسمحت لادارة المخابرات المركزية بتدبير قواته البوليسية كما حذرته من « تأمر » بوش ، كل ذلك بالرغم من انها كانت تعلم عن طريق الاستفتاءات الشعبية التي أجرتها أجهزتها أن هذه الحكومة لا تلقى تأييد الشعب وأنها تنوى الغاء الانتخابات التي كان مقررا عقدها في شهر سبتمبر .

وبدلا من أن تقدم الحكومة الأمريكية على نشر نص هذا المحضر، عمدت الى وضع « كتاب دومينيكي أبيض » ، كان بدوره سرا يستهدف تبرير التدخل الأمريكي لا توضيحه .

وهو الكتاب الذى ظهر بعد ذلك بعام حين كشف دور المخابرات الأمريكية فى المنظمات الطلابية بأنها قامت باعداده وتمويله .

وكان الكتاب كله اخطاء وتحريفا حتى فى تسلسل الأحداث وتتابعها . والخطر أن الكتاب لم ينشر على أنه كتاب حكومى ، ولكنه وزع باعتباره من عمل ناشر ليس للحكومة به صلة ، مع أنه على اتصال وثيق بجهاز المخابرات الأمريكى .

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت تدرك مدى بشاعة ما فعلت. فأرادت التمويه بأدلة كاذبة عن تدخل شيوعى فى الدومينيكان . ومع أنه - افتراضا بصحة ذلك - ليس من حق الولايات المتحدة أن تفعل ما فعلت الا أن هذا السبب كذبتة الصحف الأمريكية .

ففى الوقت الذى أذاعت فيه لجنة المنظمة الأمريكية أن الشيوعيين قد تسللوا الى صفوف الثوار نجد صحيفة « النيويورك تايمز » الأمريكية تنشر لمراسلها ناسان دومينجو تحقيقا يقول فيه :

« ان شعب الدومينيكان لم يقرأ تعاليم ماركس ولا يمت للشيوعية بصلة ، ولكن معظم أفرادهم عرفوا معنى الجوع . وأكبر وأقوى رابطة تجمع الثوار هى قسوة المعاناة التى تعرضوا لها » .

وكتبت صحيفة « الهيرالد تريبيون » الأمريكية أيضا :

ان امبرت رئيس الحكومة الموالية لأمريكا لا يتمتع بأى شعبية فى الدومينيكان ، وأنه لا يستطيع البقاء فى الحكم دقيقة واحدة اذا ما غادرت القوات الأمريكية الدومينيكان .

وقد نشرت « النيويورك تايمز » تحقيقا آخر عن الموقف جاء فيه حرفيا :

ان كل المراسلين الأجانب فى سان دومينجو يعلمون أنه ليس هناك شيوعى واحد بين مساعدى كامانو قائد الثورة ، وأن وزارة الداخلية - بمعاونة القيادة الأمريكية - قد أصدرت قائمة تضم ٥٣ شخصا بتهمة الشيوعية ، وكانت موضع سخرية من كل المصادر الصحفية إذ أن عددا كبيرا منهم اما توفى أو هاجر خارج الدومينيكان!

وللأسف فإن القوات الأمريكية فى مظاهرة تحيط بها قوات برازيلية قد استطاعت احتلال مواقع الثوار - فى عاصمة الدومينيكان - الذين عادوا الى مواقعهم القديمة فى الجبال .

وهكذا حققت أمريكا كل أهدافها وهى :

- ١ - حماية استثماراتها من أى تهديد مهما كان شكله .
- ٢ - حماية العملاء الذين ينفذون سياستها وإيجاد شخص آخر بدل أى رجل تفقده من الذين يشغلون كراسى الحكم باسمها .
- ٣ - تأكيد سيادتها المطلقة على هذه المنطقة من العالم بعد أن نجحت ثورة كوبا فى تعريضها للاهتزاز .
- ٤ - الاستئقادة الى أبعد مدى من تجربتها فى غزو كوبا .

والغريب أن هذه العملية الاستعمارية لم تتم فى القرن الماضى ولكنها تمت فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وفى وجود الأمم المتحدة ، وليس هنا مجال لدراسة الظروف الدولية التى تساعد الولايات المتحدة على هذه الحركة ، ولكن المهم هو اظهار الوجه الاستعمارى للسياسة الأمريكية حتى لايبقى هناك أدنى مجال لكلمة تقال عن أمل - ولو ضئيل - معقود على الحكومة الأمريكية .

الفصل الحادى عشر

محاولة غزو كوبا

تعرضت مطارات ومعسكرات كوبا فى ١٥ أبريل سنة ١٩٦١ لهجوم مفاجئ بالصواريخ من طائرات أعلن الدكتور جوزيه ميروكاردنيا - رئيس مجلس الثورة للمهاجرين الكوبيين بالولايات المتحدة - فى مؤتمر صحفى بنيويورك بأن هذه الطائرات تتبع قواته .

وقد دعت بعد ساعات من هذا الهجوم اللجنة السياسية التابعة للجمعية العامة لبحث اتهام وجه من كوبا للولايات المتحدة بأنها هى التى دبرت العدوان الجوى على كوبا وأنها تعد عملية أكبر لغزوها .

وفى فجر اليوم التالى قامت عدة سفن أمريكية بانزال ١٦٠٠ جندي من اللاجئين فى عدة نقط متفرقة على سواحل كوبا . وعرفت العملية بعملية خليج الخنازير . ودارت معارك سريعة انتهت بأسر ما يقرب من ١١٠٠ جندي منهم وقتل عدد آخر وفر الباقي .

وقد اجتمع كنيدى فى ظهر اليوم التالى بأعضاء مجلس الثورة للاجئين ثم بنكسون وايزنهاور ، وذلك كله لدراسة الآثار التى

ترتبت على فشل العدوان الذى خرج من ميامى بالولايات المتحدة
ومن جواتيمالا .

وأمام عجز الأمم المتحدة وثورة الرأى العام العالمى أعلن أن
الرئيس الأمريكى تلقى يوم الغزو الفاشل رسالة من خروشفوف
جاء فيها ..

« انى أوجه هذه الرسالة اليك فى ساعة من القلق المقترنة
بخطر يهدد السلام العالمى . وليس سرا أن العصابت المسلحة التى
غزت كوبا قد تدربت وتسلحت وجهزت فى الولايات المتحدة . كذلك
ليس سرا أن الطائرات التى تضرب المدن الكوبية هى طائرات
أمريكية » .

وبعد أن أعلن خروشفوف أن الاتحاد السوفيتى سيقدم لشعب
كوبا وحكومته كل المساعدات الضرورية لصد العدوان قال :

« ان الفنون الحربية تقدمت بحيث يمكن أن تؤدى اية حرب
صغيرة الى تطورات خطيرة . وأن الفرصة لا تزال متاحة لاصلاح الخطأ
فلا يزال فى وسع حكومة الولايات المتحدة أن تحول دون تحول
لهيب الحرب التى اشتعلت فى كوبا من جراء التدخل الى انفجار
لا يمكن مواجهته » .

وقد رد الرئيس الأمريكى كيندى على رسالة رئيس وزراء
الاتحاد السوفيتى - خروشفوف بقوله :

لقد لاحظت بعناية بيسانكم القائل بأن الاحداث فى كوبا قد
تؤثر على السلم فى جميع أنحاء العالم .. وانى واثق من أن هذا
لا يعنى أن الحكومة السوفيتية قد تتخذ من الموقف فى كوبا ذريعة ،
وأنها تزمع اشعال نار الحرب فى أجزاء أخرى من العالم » .

وهكذا واجهت الولايات المتحدة نتيجة لسياساتها الخاطئة بالتدخل فى شئون الدول الأخرى احتمال صدام مع الاتحاد السوفيتى نفسه . والواقع أن الذى حسم الأمر بالاضافة الى موقف خروشوف الصلب ، هو أولا وقبل كل شئ صلابة الثورة الكوبية التى أسرت أكثر من ثلثى القوات التى غزتها .

وقد فرض الفشل على كيندى أن يقف بييرسا لنجر المتحدث الصحفى بلسان البيت الأبيض ليقول « ان الرئيس كيندى أوضح أنه يتحمل وحده مسئولية الاحداث التى وقعت خلال الأيام الماضية ومن بينها فشل الغزو على كوبا » .

ورغم أن المفروض فى هذه الكلمات أنها نوع من التهذئة بأن كيندى وحده يتحمل المسئولية إلا أنها فى الواقع بمثابة تحد للعالم بل وصفعة من الاستعمار الأمريكى كان قد تلقى فعلا صفعة أخرى أشد منها بفشل الغزو .

وكان هذا التحدى انذارا باحتمال أن تعود الولايات المتحدة الى عملية غزو جديد تتجنب به كل الأخطاء التى وقعت فى الغزو الفاشل . ولذلك تقدمت كوبا فى ٨ أغسطس من نفس العام الى الأمم المتحدة بمذكرة تطلب فيها إدراج التهديدات والخطط العدوانية الجديدة للحكومة الأمريكية ضد كوبا فى جدول أعمال الدورة السادسة عشرة . وفى ٢٨ أغسطس قدمت كوبا مذكرة تفسيرية لطلبها حصرت فيها الشكاوى التى تقدمت بها للأمم المتحدة فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦١ .

وقد أعلن رئيس وفد كوبا « كيف يمكن الحديث عن حق تقرير المصير واحترام استقلال الدول دون أن ندين الأهداف الاستعمارية للحكومة الأمريكية ضد كفاح شعب كوبا . وكيف نتحدث عن المبادئ

دون أن ندين القنابل على مدن كوبا وغزو الدولة بقوات دربت
وسلحت ومولت عملياتها من الحكومة الأمريكية ؟

وبرغم صيحة الضمير التي أعلنها وفد كوبا فان الاستعمار
الأمريكي لم يتعرض - على المستوى الجماعي الحكومي - للادانة - من
جانب أى منظمة رسمية - دولية .

ولم تكن عملية الغزو هى بداية الصدام مع الثورة فى كوبا ،
بل على العكس فانها لم تكن أكثر من مجرد حلقة من حلقات العدوان
المستمر على كوبا .

فمنذ قامت الثورة الشعبية سنة ١٩٥٨ فى كوبا والولايات
المتحدة تحاول بكل الوسائل القضاء عليها ، حين فرضت عليها عزلة
تكاد تكون كاملة ، واستخدمت الولايات المتحدة امكانياتها من
استثمارات الى قواعد الى مساعدات لتفرض على دول القارة الأمريكية
قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع كوبا . ولكنها اكتشفت
أن ذلك لم يكن كافيا للقضاء على ثورة كاسترو ، اذ وجدت كوبا
عشرات من الدول الصديقة خارج نطاق القارة .

فعادت الحكومة الأمريكية ودعت المنظمة الأمريكية الى مؤتمر
عاجل انتهى بموافقة شبه اجماعية لطرد كوبا من المنظمة بعد أن
كان كثير من الدول ضد هذا القرار الذى يقطع كل صلة مع الثورة
الكوبية وبالتالي لا يعود هناك مجال لتفاهم مشترك .

وقد حالت صلابة الثورة الكوبية دون أن تنجح وسائل العزل
الامريكية فى تحقيق أهدافها - فانتقلت الحكومة الامريكية الى ما هو
أبعد من ذلك . اذ فرضت حصارا اقتصاديا على كوبا - وطالبت كل
الدول القريبة أن تشاركها فى هذا الحصار ، الا أن التناقضات بين
المصالح الرأسمالية لدول الغرب قد جعلت من هذا الحصار مجرد

عرقلة للعمل في كوبا وليس تدميرا له فشركات بريطانيا مشلا
تمردت على القرار الامريكى وتعاملت تجاريا مع ثورة كوبا مما اثار
غضب الحكومة الامريكية وقد فشلت كل الوسائل الامريكية حتى
لم يبق امامها الا أن تجرب الغزو من الخارج ، وخصوصا وأن أى
محاولة للقيام بانقلاب عسكرى من الداخل قد استحال أمام التنظيم
الناجح لجماهير الشعب الكوبى .

وبدأت الولايات المتحدة وسط حملة اعلامية ضخمة فى فتح
المدن الامريكية للطبقة الرأسمالية التى هاجرت من كوبا بعد تأميم
المصالح الأجنبية هناك وكان تدريبهم عسكريا يجرى علنا ،
والاحتجاجات من حكومة كوبا تتوالى دون أن يستطيع المجتمع الدولى
عمل شئ . وتشكل مجلس ثورة فى المنفى . وكان ذلك كله
استعدادا للغزو الذى فشل .

وأمام عجز المجتمع الدولى عن مساندة فعلية لثورة كوبا
ولظروف تتعلق بموقعها وظروف ثورتها انحازت كوبا الى الكتلة
الشرقية وأعلن كاسترو الماركسية دستورا للعمل لأول مرة سنة
١٩٦٢ . وطلب الحماية من الاتحاد السوفيتى الذى ارسل اليه عددا
من الصواريخ عابرة القارات ، وهى التى أدت الى الصدام الصريح
بين أمريكا والاتحاد السوفيتى وقد انتهى هذا الصدام الى :

اعطاء كيندى وعدا كتابيا للاتحاد السوفيتى بضمان عدم
الاعتداء على كوبا .

وهو فى الواقع هدف ارسال الصواريخ السوفيتية الى
كوبا ، اذ لم ترسل هذه الصواريخ الى هناك ضمن عملية
استراتيجية للحرب العالمية الثالثة . فالاتحاد السوفيتى ليس
فى حاجة على الاطلاق لقاعدة قريبة من الولايات المتحدة لاطلاق

الصواريخ منها - فالمعروف أن صواريخ الاتحاد السوفيتي بعيادة المدى وجيدة التصويب الى حد أن المصادر الامريكية نفسها تعترف بأن الاتحاد السوفيتي أكثر تقدما من الولايات المتحدة في هذا المجال . ومن هنا أصل الى أن مهمة هذه الصواريخ كانت حماية كوبا من أى عدوان خارجي . وقد حققت الصواريخ ذلك بأن فرضت على الحكومة الامريكية ضمان عدم الاعتداء على كوبا مقابل سحب هذه الصواريخ .

سحبت الصواريخ من كوبا . وبالتالي لم يعد هناك مجال لتكون كوبا مجال مجابهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .

ولكن بقيت في كوبا القاعدة الامريكية في جوانتانامو ورغم مطالبة كوبا - باصرار - تصفية هذه القاعدة المفروضة على كوبا ، حتى لقد قطعت عنها كل الموارد حتى المياه . ولم يعد هناك كوبي واحد يعمل فيها . ومع ذلك أصرت الولايات المتحدة في تحدى كل منطق والابقاء على القاعدة العسكرية .

وربما كان أخطر ما ترتب على هذا الصدام المسلح بين كوبا والولايات المتحدة هو ما استفادته المخابرات الامريكية من هذه التجربة التي فشلت ، وبقيت كوبا بثورتها أملا أمام كل الوطنيين في أمريكا اللاتينية .

فقد ظهر أن استخدام اللاجئين لطائرات لا تحمل شارة معينة لم يستطع أن يخفى عن العالم أن الطائرات الامريكية هي التي أغارت على كوبا . ولذلك قامت طائراتها صراحة بالمشاركة في غزو الدومنيكان .

واكتشفت أن اعتمادها على اللاجئين عمل غير مضمون ، والأفضل استخدام الجيش المحترف وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك في غزو الدومنيكان .

أدركت الحكومة الأمريكية - من الغزو الفاشي - أن صلابة
أى شعب لا يمكن تحطيمها بعدد من الغزاة (كان ، ١٦٠ فقط)
ولذلك جمعت ٢١ ألف جندي أمريكى لغزو الدومنيكان .

وحتى تتجنب الحكومة الأمريكية احتمال أى صدام مع
الاتحاد السوفيتى أو غيره سارعت بالضغط على حكومة الدمينيكان
لطلب تدخل الجيش الأمريكى .

والمهم أن الولايات المتحدة سواء قبل أو بعد الاستفادة من
الغزو الفاشي لكوبا تحمل وجها استعماريا بغير رتوش فى مواجهة
العالم . ومع ذلك فهى لم تتعرض لموقف مجابهة صلبة . فحتى
مؤتمرات دول عدم الانحياز لم توجه نقدا للولايات المتحدة ، بل
رأت أغلبيتها أنه لن يفيد كوبا شيئا ادانة الاستعمار الأمريكى .
وربما كان هذا الموقف واحدا من الأسباب التى شجعت الاستعمار
الأمريكى على المضى خطوات أكثر على طريق المخطط الاستعمارى .

ولا بد أن تكون لموجة المد الاستعمارى الأمريكى نهاية . وهو
أمر لن يتحقق ما لم تستعد القوى الوطنية الباقية قدرتها على
المبادرة بالعمل والتصدى للاستعمار الأمريكى : أولا بكشفه ثم
بمحاربته .

والخوف كله اليوم أن تكون المعركة القادمة بعد الشرق
الاولى مع كوبا . وربما كان تركيز الجهد فى الفترة الماضية على
تصفية الحركات الثورية فى المنطقة والتى قتل خلالها الرجل
الاسطورة جيفارا مجرد تمهيد لعملية تجرى ضد كوبا قبل الانتخابات
على الرئاسة الأمريكية ١٠٠ !

دار الكاتِب العربي للطباعة والنشر
بالتاهرة

وزارة الثقافة
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر
دار الكاتب العرب للطباعة والنشر

١٩٦٧

التمن ١٥ قرشا



0599184

309

39